الجمهوريـــة الجزائـــريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

إشكالية تعدّد المصطلح في الدرس اللغوي العربي ـ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة أنموذجا ـ

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: لغة عربية

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبتين:
مروة عمروعياش
مريم هريمي

إشراف الأستاذ:
الجيلالي جقال

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر إلى:
الأستاذ المشرف الجيلالي جقّال
على ما قدمه لنا من دعم في إنجاز بحثنا
بتوجيهاته ونصائحه القيِّمة،
وبإفادته لنا بالمعرفة وبطرق البحث ومنهجيته،
نشكر جميع أساتذة وطاقم قسم
اللغة العربية و آدابها
كما نتوجه بالشكر إلى كل من دعمنا في
إنجاز هذا البحث المتواضع.

إهداء

يطيب لي أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- التي حملتني وحمتني ومنحتني الحياة، وأحاطتني بحنانها أمي الغالية "مُعَلِّمَتِي الأُولَى" التي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها في سبيل نجاحي.
- أبي العزيز الذي دعمني في مشواري الدِّراسي منذ خطواتي الأولى.
- أخي وأختي وزوجها وكتكوت العائلة "محمد هاشم".
- إلى كل أساتذة اللغة العربية وآدابها، وطلبة وطالبات السنة الثانية ماستر علوم اللسان العربي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، دفعة 2017م.
- إلى كل من دعمني.

مروة

إهداء

"إلى الشمس

إلى القمر

إلى الاثني عشر كوكبا "

أهدي هذا العمل

مريم

مقدمة

مقدمة

تعدّ المصطلحات اللّبنة الأولى في سبيل استقرار العلم، ذلك أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، وهي العناصر التي تحدد معالم وأبعاد العلم الذي تنتمي إليه، وبما أنها لغة العلماء وجب أن تكون دقيقة وموحدة ليسهل التّواصل بينهم وتتقلص رقعة اختلافهم.

ولما كانت بعض المصطلحات مستعملة في غير علم، فقد كانت معرفة المصطلح نفسه غير ممكنة دائما، إذ لم يقترن بالعلم الذي يجعل له مفهوما محددا، وهو ما تعيشه المصطلحات في مختلف العلوم في الوقت الراهن، فمع تزايد المعارف والعلوم أصبحت الإشكالية المصطلحية من أهم الإشكالات التي طرحت نفسها على أرض الواقع؛ لتعلقها بكل اللغات. فمقابل الأعداد الهائلة من المصطلحات التي تقذفها مراكز البحث الغربية في شتى المجالات، لا يترجم الباحثون العرب منها إلا عددا ضئيلا، مما زاد من الأزمة المصطلحية حدّة وتفاقما وتعقيدا.

هذا الكلام كلّه ينطبق على علم النحو العربي، فقد نشأ هذا العلم مبينا على فكرة التقسيم إذ ارتبط كل قسم بمصطلح لابد من وضع حدٍّ له، لتتضافر فيما بعد جهود النحاة القدماء في إنتاج علم النحو ذي المصطلحات المحددة والقواعد المضبوطة، إلا أن هذا النحو العربي لم يكن ليتقبله جميع النحاة في العصر الحديث، فكان لابد لهؤلاء بعد أن رفضوه وضع بديلٍ مقبولٍ يحقق ما يصبون إليه. فكانت محاولات التجديد والتيسير في العصر الحديث، مبنية على:

- تغيير حدّ المصطلح.
- وضع مصطلحات جديدة.
- إلغاء المصطلح.

من خلال أهمية الدراسة المصطلحية المتضاربة بين: التعدد المصطلحي من جهة، وضرورة توحيد المصطلحات من جهة أخرى، جاءت هذه الدراسة موسومة بـ: «إشكالية تعدد المصطلح في الدرس اللغوي العربي –نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية "لمصطفى حميدة" أنموذجا–»؛ إذ يهدف هذا الكتاب إلى دراسة النظام الذي تتبعه اللغة العربية في تركيب الجملة ومحاولة إعادة الأبواب النحوية وفق ذلك النظام القائم على الناحية المعنوية وليس على الناحية اللفظية (العلامة الإعرابية). كما يهدف إلى امتحان نظرية التّعليق بالإضافة إلى دراسة ظاهرة الغموض التي تعتري المعنى الدّلالي العام للجملة من خلال الارتباط والربط، فيسبب ذلك تعدد الاحتمالات، ثم يحاول دراسة ظاهرة تعدد البنيات التي تتيحها العربية للتعبير عن البنية المضمرة وهي المعنى.

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لدوافع موضوعية، وأخرى ذاتية.أما الموضوعية فنجملها في النقاط الآتية:

- المشاكل التي يثيرها هذا الموضوع في المجال العلمي.
- أهمية البحث في موضوع المصطلحات، حيث أولاها اللغويون اهتماما بالغا وألّفوا فيها كثيرا من دراساتهم؛ إذ لا تكون الدراسة اللغوية كاملة إلّا إذا توفرت على:
  - المصطلح
  - المنهج
  - الموضوع.
- دور المصطلحات في ربط الصلات بين الأمم والتواصل بين الشعوب ونقل العلوم والمعرفة، وتعميم الثقافة والإبتكارات والنظريات المختلفة التي تخدم جوانب الحياة الإنسانية كافة، وذلك لحرص العلماء في القديم والحديث على تحديد المصطلحات وتعريفها وتوضيح المراد بها.

- ضرورة تعرّف الباحث على المصطلحات اللغوية المعتمدة لدى اللغويين والنحويين قديما وحديثا.
- خطورة تعدد المصطلح –خاصة النحوي– وما يتولد عنه من فوضى واضطراب في الساحة اللغوية.

أما الدوافع الذاتية فنلخصها في:

- التخبط الذي يعيشه الطالب وسط هذا الكم الهائل من المصطلحات التي تعمل على التشويش في الدرس الجامعي والاضطراب في الفهم لدى المتعلمين، فينعكس كل هذا على استيعاب المعرفة العلمية سواء اللغوية أو غيرها.

نظرا لأهمية المصطلح في مختلف الدراسات العلمية كان ضروريا أن نجيب على بعض التساؤلات منها:

- هل عرف علماء العرب والغرب – قديمهم وحديثهم– علم المصطلح بأسسه ونظرياته المختلفة؟
- ما مفهوم المصطلح؟ وما هي أبرز صوره وخصائصه؟
- ما هي الوسائل المعتمدة في وضع المصطلح العربي؟ وما هي أهم شروطه؟
- ما أهم المشاكل التي يعاني منها المصطلح العلمي في الوطن العربي؟ وهل يؤثر التعدد المصطلحي على الدراسة العلمية؟
- هل هناك إمكانية لتوحيد المصطلحات في الدرس العربي؟ وما هي أهم الحلول المقترحة؟

- إلى أي مدى يبرز تعدد المصطلح في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لمصطفى حميدة؟

من خلال الإشكاليات المطروحة آنفا، رمينا في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الاطلاع على أهمية المصطلح في الدرس العربي التراثي والحديث.
- الاطلاع على أسباب تعدد المصطلح العربي، ووضع أيدينا على تلك الأسباب لعلاجها بتظافر جهود الناطقين باللغة العربية.
- ضرورة توحيد المصطلح، وآثاره الايجابية في مختلف الدراسات.

بالنظر إلى التساؤلات المطروحة والأهداف المراد تحقيقها في هذه الدراسة، فإنّ المنهج الأنسب هو:

المنهج الوصفي، يتخلّله التحليل؛ حيث تتبعنا ما اعتمده اللّغويون العرب القدامى والمحدثون من مصطلحات تداخلت فيما بينها، والحدود واحدة.

حيث يقوم البحث على استقراءٍ متأنٍّ وتحليلٍ لأسباب اضطراب المصطلحات النحوية خاصة، ومعالجتها في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لمصطفى حميدة، معتمدين في كل ذلك على: الوصف، التحليل، المقارنة والاستنتاج.

موضوع دراستنا لم يُبنَ من عدم، بل سبقته دراسات تناولت موضوع إشكاليات المصطلح منها:

- إشكاليات المصطلح اللساني في الدرس الجامعي لعلي بوشاقور.
- المصطلح العلمي دوره أهميته لخضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي.

وفي حدود اجتهادنا ومحاولتنا تنوعت المصادر المعتمدة بتنوع المجالات، من نحو وفقه وحديث، وبلاغة ولغة... حيث اطلعنا على بعض أمهات الكتب منها:

- الكتاب لسبويه (ت 180هـ)
- ألفية ابن مالك (ت 672هـ)

بالإضافة إلى الكتب الحديثة منها:

- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة.
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم لخليفة الميساوي.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض محمد الفوزي.
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية لأحمد عبد العظيم عبد الغني.

بنينا موضوع هذا البحث على: مدخل وفصلين يضم كل فصل مبحثين، وكل مبحث يحتوي على أربعة مطالب، فضلا عن مقدمة وخاتمة بأهم النتائج.

تناولنا في **المدخل:** مفهوم علم المصطلح ونشأته وتطوره في الدرسين العربي القديم والعربي الحديث، وختمناه بعلاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى، وهذا المدخل موسوم بـ: «علم المصطلح في الدرس العربي».

أمّا **الفصل الأول:** فقد تحدثنا فيه عن المصطلح العربي بصورة –نوعًا ما– موسعة تحت عنوان: «قضايا المصطلح وإشكالاته في الدرس العربي»، فاستفتحنا المبحث الأول: بمفهوم المصطلح: لغة واصطلاحًا، في المعاجم القديمة والحديثة، العربية والغربية، وعند لغويين

كُثر. وأبرزنا شروط وضع المصطلح العربي وما ينجم عنه من أهمية. مع اختلاف صوره وخصائصه، وكل هذه العناصر تحت عنوان: «ماهية المصطلح العربي».

ثم تبعنا ذلك بمبحث ثان: يُبرز إشكالات المصطلح العربي، من مبادئ وآليات وضعه إلى أسباب وانعكاسات تعدده. وكان لابد لنا من تبيين منهجيات وحلول مقترحة لتوحيد المصطلح العربي وتنميطه، وهذه العناصر كلها جمعت في مبحث موسوم بـ: «من إشكالات المصطلح العربي»

وجاء **الفصل الثاني** ليُبرز إشكال تعدد المصطلح في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية"؛ من خلال هذا الفصل حاولنا رصد مصطلحات –خاصة النحوية منها – مترادفة دالة على حد واحد وتتبُّعِها في كتب التراث اللغوي من جهة والكتب الحديثة من جهة أخرى، وتوضيح التداخل فيما بينها، وما كان منها متداخلا مع المصطلحات البلاغية، اللسانية، والصوتية... وكل هذه المصطلحات يتم رصدها من مدونة محددة وهي كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة "، وكان لابد لنا من ذكر نبذة مختصرة عن صاحب الكتاب، والتعريف بالكتاب شكلا ومضمونا هذا ما يخص المبحث الأول وهو بعنوان: «أساسيات عن مصطفى حميدة وكتابه». ثم انتقاء أهم المصطلحات وأكثرها تداولا خاصة النحوية. ورغم كون هذا الكتاب نحوي بالدرجة الأولى إلا أنه تناول مصطلحات متعلقة بعلوم أخرى، وكل هذه العناصر ضمن مبحث تحت عنوان: "دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية في الكتاب".

وفي الأخير **خاتمة** فيها حوصلة لكل عنصر من عناصر هذا البحث، وقد تضمن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا في هذا الموضوع.

وما بقي لنا سوى أن نقول أننا قد استفرغنا جهدنا في دراستنا المتواضعة، بهدف إخراجها في صورة متقنة مميزة، إلاّ أننا نقرّ بأن فيها بعض النقائص ككل عمل بشري، فكل شيء إذا ما تم نقصان.

والله نسأل التوفيق

مدخل:

علم المصطلح في الدرس العربي

- علم المصطلح: نشأته، تطوره و مفهومه
- علم المصطلح في الدرس العربي القديم
- علم المصطلح في الدرس العربي الحديث
- علاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى

- **علم المصطلح : نشأته، تطوره ومفهومه**

أ. نشأة علم المصطلح وتطوره

يمكننا تلخيص نشأة علم المصطلح في ثلاثة أسس إبستيمولوجية كما قَسَّمها خليفة الميساوي في كتابه "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم":[1]

1. الأسس التاريخية

1.1. الأسس العربية:

إن«حفظ اللغة وجمعها وسيلة لتفسير القرآن الكريم ما أدى إلى وضع مصطلحات ضرورية في القرن الثاني هجري»[2]، حيث إهتم العرب بالمصطلحات العلمية و«كانت الحقيقة الشرعية أول روافدها، وهي ألفاظ كانت لها معانٍ لغوية ثم نقلها الاسلام إلى معانٍ جديدة»[3] إذن هذه الحقيقة الشرعية سبب من أسباب نمو اللغة وتطور الدلالة، مثل: «تسميتهم للخراج إتاوة، كقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان (الحملان) و(المكس)، استحدثوا أسماء لم تكن وإنما اشتقت لهم من أسماء متقدمة على التشبيه مثل: قولهم لمن أدرك الإسلام مخضرم وللأرض التي لم تحفر ولم تحرث إذا فعل بها ذلك مظلومة »[4]. «وكان المتكلمون –علماء الكلام– من أوائل الذين اهتموا بالمصطلحات»[5]؛فقال الجاحظ (ت 255هـ) عنهم: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم إشتقُّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء

---

[1] خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط– المغرب، ط1، 2013م، ص 37–39.

[2] نفسه، ص 37.

[3] أحمد مطلوب، بحوث لغوية، دار الفكر، عمان– الأردن، ط1، 1987م، ص 163.

[4] نفسه، ص 208.

[5] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، دار الكتب والوثائق، بغداد– العراق، ط1، 2006م، ص 12.

وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسما فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع (...) وأشار إلى وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 173هـ) لأوزان الشعر ألقابا لم تكن العرب تتعارف إلا بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء.» [1]،هذا دليل أن الخليل كان سباقا كالعادة في تسمية المسميات ولمس علم المصطلح العروضي. ولم ير العرب الأوائل بأسًا في أن يصنع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمل إذ: « لا مشاحة في الاصطلاحات»[*]

وزادت أهمية المصطلحات «حينما بدأ عهد الترجمة وأخذت الحياة العلمية تزدهر وما كان القرن الرابع للهجرة يودع أعوامه الأخيرة حتى استقر كثير من المصطلحات ويتضح ذلك في أقدم كتاب موسوعي وهو: «مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي (ت 387هـ/ 997م)؛ الذي يضم العلوم الشرعية وما يقترب بها من العلوم العربية وعلوم العجم من اليونانيين وغيرهم من الأمم.»[2]

«الثاني: التعريفات للسيد الشريف الجرجاني(ت916هـ/ 1413م) قدرته على تحديد المصطلح وتعريفه بدقة ووضوح، الثالث: الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت1094هـ/ 1683م) وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الرابع: كشاف

---

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط7، 1998م، ج1، ص 139.

[*] قال حازم القرطاجني ولا تشاح في الألفاظ كما أنه لا حرج على من عدل عما تقتضيه تلك الأسامي في المسميات إذا أراد الإفصاح عن جهات مشابهاتها لما نقلت إليه التسمية (منهاج البلغاء،ص 252)

[2] أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ص 163.

اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفارقي التهانوي (ت 1158هـ/ 1745م) وهو معجم في اصطلاحات العلوم المختلفة.»[1]

حيث أضحى لكل علم مصطلحاته الخاصة، كمصطلحات النحو، الصرف، الفقه الكلام... «وإلى جانب العلوم النقلية قامت علوم عقلية ازدهرت في القرنين الرابع والخامس للهجرة»[2]؛ فتدارس المسلمون الطب والكيمياء والفيزياء، وكانت لهم لغة علمية متجددة.

«لم يتكون المصطلح العربي القديم دفعة واحدة بل قضى زمنا ينمو ويتطور وربما أكثروا اللفظ الأجنبي مثال: فقالوا: الأرثماطيقي والفيزيقي وقاطيغورياس وأسطقس للحساب والطبيعة والمقولات والعنصر» [3]؛ وسبب ذلك ضعف المترجمين في التعريب. بعد ذلك ظهر من له معرفة باللغة العربية الأصلية، فقد أبى المصطلح العربي إلا أن يغزو الثقافات الأخرى.

وفي «القرنين 12-13(...) يوم أن ركد البحث العلمي ركدت لغته معه وخمدت المصطلحات فلا تجديد منها ولا ابتكار»[4]؛ فأصبحت اللغة العلمية عقيمة ومحدودة.

ثم جاءت النهضة العربية الحديثة على فترة من البحث والدراسة ؛ ففي «القرن 19 و20 (...) وضعت معاجم موضوعية مختصة»[5]، ساهمت بشكل كبير في إثراء التراث العربي وإحياء المصطلح ونهوضه.

---

[1] مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، بغداد، ط1، 2012م، ص 62.

[2] إبراهيم مذكور، بحوث وباحثون، الكتاب الأول بحوث، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة- مصر، ط1، 1993م، ص 154.

[3] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 15.

[4] إبراهيم مذكور، بحوث وباحثون، ص 154- 155.

[5] نفسه، ص 155.

«وفي ربع القرن الأخير نشاط ملحوظ في التأليف والترجمة العلمية إلا أن المصطلح العلمي المعاصر لا زال قلقا فيه بلبلة واضطراب»[1] وسبب هذه الفوضى المصطلحية :اختلاف المصطلح من عصر لآخر، ومن بلد لآخر، ومن مؤلف لآخر.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن العرب قديما لم يؤسسوا فكرا مصطلحيا قائما على التنظير والدقة والضبط والعلمية، بل عرفوا تفكيرا في المصطلح بسبب الحاجة المِلحَّة إليه في عصرهم الذي نشأت فيه عدة علوم استدعت لوضع مصطلحات مناسبة لها في الاستعمال.

2.1. الأسس الغربية:

إن «جذور المصطلح تعود إلى الفلسفة الإغريقية التي أثرت في الفكر العلمي لما تركته من أفكار ومقولات تواصلت من عصر النهضة، فمهدت الثورة الفكرية والعلمية والتقنية منذ القرن 17 إلى ظهور تواصل بين الشعوب مهد بدوره إلى نشأة وضع معرفي جديد مهد بدوره إلى نشأة علم المصطلح أي علما مستقلا بأسس علمية دقيقة في العشرين(...)ولكن اتخاذ المصطلحية صفة العلمية لم تبدأ إرهاصاتها الأولى إلا في الثقافتين الألمانية والروسية في الثلث الثاني من القرن العشرين.» [2] ففي«عام 1931م صدور كتاب التوحيد الدولي للغات الهندسية وخاصة الهندسة الكهربائية للأستاذ فيستر (ت 1977م) (Vuster)[*]، وفي سنة 1936م

---

[1] إبراهيم مذكور، بحوث وباحثون، ، ص 156.

[2] خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 37.

[*] رائد علم المصطلح الحديث، أستاذ مهندس في جامعة فيينا عام 1931م (مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 63).

ويطلب الاتحاد السوفياتي ممثلا في أكاديمية العلوم السوفياتية تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات.»[1]

«ومن رواد علم المصطلحات (أدوبن هولمستروم Holmstrom)، الذي شجع هذه المنظمة العالمية [اليونسكو] على إنشاء دائرة المصطلحات الدولية . وفي عام 1971م وبتعاون مع اليونسكو والحكومة النمساوية تم تأسيس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات INFOTE في فيينا.»[2]

2. الأسس الفلسفية:

«إذا ما ألقينا نظرة في تاريخ اللغة، نجد أن علم المصطلحات يمثل مكملا للغة الطبيعية، قصد الانسان إنشاءه (...) حتى أثار أصل الكلمات اهتمامه،[وهو ما أدى إلى وجود] تناقض في وجهات نظر الفلاسفة اليونانيين الذين عكفوا على دراسة هذه المسألة»[3]؛ (مسألة نشأة اللغة، هل أصل اللغة طبيعية أم اصطلاحية أم توقيفية ؟).

وعليه فإن «الحقل الفلسفي اهتم بمسألة اللغة وكيفية تسمية الأشياء وتحديد العلاقة الرابطة بين الموضوع أو الموجود الطبيعي أو الميثافيزيقي والفكر المعبر عنه»[4].

---

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث –دراسة–، اتحاد الكتاب العرب، دمشق– سوريا، ص 458.

[2] نفسه، ص 458.

[3] هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت– لبنان، ط1، ديسمبر 2009م، ص 89.

[4] خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 38.

3. الأسس اللسانية:

«المعجمي الألماني فرانس دورْنزيف واللساني فوسلروفا يسقبر انتهوا إلى أن المصطلحية تعتمد على مقاربة علم التسمية وتعتمد اللسانيات على مقاربة علم تطور الدلالات ولهذا السبب لا يمكن للمصطلحية بجميع فروعها النظرية والتطبيقية أن تستقل عن اللسانيات التي ساعدتها على ضبط أسسها المنهجية ومقاربتها النظرية»[1] .

من خلال هذا القول يتضح أن علم المصطلح أحد فروع اللسانيات التطبيقية ومن هنا تفرع علم لسانيات المصطلح. أي هناك علاقة جزء (لسانيات المصطلح) من كل (اللسانيات التطبيقية).

تطور علم المصطلح مع مرور الزمن ففي البداية: «كان يدل على مجموعة المصطلحات الخاصة بنشاط علمي أو باختصاص ما»[2]، مثال: المصطلحية الفلسفية المصطلحية الكيميائية، المصطلحية القانونية...الخ، ولكن مفهومه ما لبث أن تطور واتسعت مجالاته ليدل على «النهج الذي يتيح ترتيب مجموعة من المصطلحات العلمية بتقنية معينة لعلم معين وتنظيمها»[3]؛ أي تطور مجال علم المصطلحات من دراسة العلاقة بين اللفظ والمفهوم إلى التقنية لتنظيم هذه المصطلحات.

---

[1] خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، ص 39

[2] هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ص 09.

[3] نفسه ،ص09

ب.مفهوم علم المصطلح

مع التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا والإقدام على استخدام الحواسيب في خزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها، لم تعد الطرق القديمة في جمع المصطلحات وترتيبها ألفبائيا ووضع مقابلاتها في اللغات الأخرى كافية ، ولهذا طوّر العلماء المختصون واللغويون والمعجميون عِلمًا جديدا سمي بـ: "علم المصطلحات ".

تعددت التعاريف حول هذا العلم لكن المضمون واحد، نذكر منها:

- «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها.»[1]؛ أي من سمات هذا العلم الدقة والموضوعية و العلمية.
- «علم يبحث في ضوابط صلاحية المفردات المرشحة لتكون مصطلحات ويبحث في التحديد الدقيق لمعانيها وفي تطور مدلولاتها بعض المصطلحات عبر العصور»[2] فليست كل المفردات صالحة أن تكون ضمن هذا العلم، بالإضافة أن هذا العلم يبحث في المعاني الدقيقة للمصطلح وليس معناه العام، لأن لكل كلمة معنى دقيق يوضحه عن غيره، ما أسماه ابن فارس (ت 395هـ) في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة العربية" «الصفات»، حيث يقول: «ان الاسم واحد وهو (السيف) وما بعده من الألقاب [المهند والحسام...] صفات (...) وقال آخرون ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى

---

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث –دراسة–، ص 457.

[2] إدريس بن الحسن العَلمي، في الإصطلاح، جم: آمل العلمي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء– المغرب، ط1، 2002م، ص 15.

الأخر. قالوا وكذلك الأفعال: نحو مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس وكذلك القول فيما سواه»[1]

هذا القول دليل أن لكل كلمة معنى دقيقا، فالكلمتان المترادفتان متقاربتا المعنى وليستا بنفس المعنى، وهنا تكمن عبقرية اللغة العربية.

- «البحث في الطريق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية»[2]؛ أي البحث عن نهج اختيار وتنظيم المصطلحات العلمية والتقنية.
- «يبحث علم المصطلحات اللغوية في العلاقة القائمة بينها ووسائل وضعها وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلحات فرعا خاصا من فروع علم الألفاظ أو المفردات (Lexicology) وعلم تطور دلالات الألفاظ (Semiology)»[3]. وهذا التعريف هو الأشمل والأدق، فعلم المصطلح لا يبحث فقط على العلاقة القائمة بين المصطلح ومفهومه، بل يتعدى ذلك إلى نظام ووسائل وضعه لتضفي عليه طابع العلمية.

• علم المصطلح في الدرس العربي القديم

نظرا لارتباط علم المصطلح بالعلوم كلها، فله أهمية كبرى لأن التقدم يرافقه دائما كمّ من المصطلحات المتعلقة بمختلف العلوم. و"قد يتبادر إلى الذهن أنّ الاهتمام بالمصطلح حديث ولكن ليس كذلك «فتاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم، فكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات

---

[1] ابن الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه: أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1997م، ص 59.

[2] خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة جامعة أم القرى، العدد 8، 1993م، ص 147.

[3] نفسه، ص 147.

جديدة، وكل تطور جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة، لذلك كان من الضروري أن تكون للعلوم هذه المصطلحات»"[1] ،وعليه اعتبرت «المصطلحات مفاتيح العلوم، من جهل دلالتها لم تفتح له الأبواب، وكان عند نظره في سِفر من أسفار العلم "كالأميّ الأعتم"، ولم تغنه معرفته بالمعنى المعجمي، لما للمصطلحات من خصيصة تقتضي تطوّرا دلاليا ما، قد يصل إلى المجاز.»[2]

وهو ما أدركه العرب القدماء؛ فهذا القلقشندي (ت 821هـ) يقول في كتابه "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" :«على أن معرفة المصطلح هي اللاّزم المحتّم والمهمّ المتقدّم لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه.»[3] أي أنّ أول ما يلزم معرفته في العلم مصطلحاته.

وقد اشتهر عند العرب لفظ "الاصطلاح" ؛ يقول الجرجاني (ت 816هـ) :«قيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى أخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين.»[4]

كما« كان معروفا ومتداولا جدا بين القدماء استعمال عبارة مصطلح، بالرغم من عدم تقييدها في القواميس العربية القديمة... أما لفظ "اصطلاح" فربما كان أقدم ظهورا ورواجا في تاريخ اللغة العربية من لفظ "مصطلح"، فقد وجد لفظ "اصطلاح" مستعملا منذ القرن الثالث الهجري

---

[1] علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، (مداخلة في: واقع وإشكاليات تدريس اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 02.

[2] سيف بن عبد الرحمن العريفي، مصطلح (الخروج) عند الكوفيين دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 09، شوال 1429هـ، ص 15.

[3] محمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م، ج1، ص 31.

[4] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص 27.

في كتاب المقتضب لأبي العباس المبرّد (ت 280هـ)، ووجد في القرن الرابع الهجري في كتابات كل من عبد الله بن محمد الخوارزمي (ت 387هـ)، ابن جني (ت 392هـ) وابن فارس (ت 395هـ)»[1]

ونجد أيضا آثار المصطلح في أواسط القرن السادس للهجرة، مع كل من «أبي منصور محمد بن محمد البروي (ت 567هـ) من خلال كتابه "المقترح في المصطلح"، وبعده كان رواج التوظيف في عدة حقول معرفية وعلمية مختلفة حيث ظهر لفظ "مصطلح" في عناوين بعض مؤلفات علماء الحديث مثل "الألفية في مصطلح الحديث" للزين العراقي (ت 806هـ) وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت 852هـ). واستخدم لفظ "المصطلح" كتاب آخرون غير علماء الحديث مثل ابن فضل الله العمري (ت 749هـ) في كتابه "التعريف بالمصطلح الشريف" الذي يتناول الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الكتابة الديوانية واستعمل ابن خلدون (ت 808هـ) لفظ "مصطلح" في "المقدمة" فقال: الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان.»[2]

«وفي القرن الثاني عشر الهجري، «استعمل محمد التهاوني (ت بعد 1185هـ) لفظي "اصطلاح" و"مصطلح" بوصفهما مترادفين في مقدمة كتابه "كشاف اصطلاحات العلوم". ومن المعجمين الذين استخدموا اللفظين أيضا «بوصفهما مترادفين عبد الرزاق الكاشاني (ت 736هـ) في كتابه"اصطلاحات الصوفية".»[3]

---

[1] عمار أحمد خلف قطب، المصطلح العربي في الأدب العبري الأندلسي (من خلال كتاب إصلاح الأخلاق لسليمان بن جبيرول)، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 06، يناير 2014م، ص 484.

[2] نفسه، ص485

[3] ينظر: نفسه، ص485

في حين أنّ العرب القدماء عرفوا المصطلح «أوّل ما عرفوه بمصطلح الحديث، وتحدث عنه الجاحظ (225هـ)(...) والكندي(260هـ) وأحمد بن حمدان (322هـ) والفارابي (350هـ) والآمدي (467هـ) والشهاب العمدي (749هـ) وعلي بن محمد القاحص العذري (801هـ) والجرجاني (816هـ) والتهانوي (1185هـ) وغيرهم»[1]

ويدخل فيه أيضا ما ألف في المعاني «مثل كتابي تهذيب الألفاظ وإصلاح المنطق لابن السكيت (186- 244هـ)، وكتاب الألفاظ الكتابية لعبد الرحمان بن عيسى الهمداني (320هـ) وكتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري (308- 395هـ) وكتاب فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي (429هـ) وكتاب المخصص لابن سيدة الأندلسي و أبو الحسن علي بن اسماعيل (458هـ) في سبع عشرة مجلّدة»[2]

من خلال ما سبق نجد ان المصطلح «نال قسطا كبيرا من اهتمام المسلمين بدافع ديني بالدرجة الأولى، عند الأصوليين على وجه الخصوص، بهدف تأصيل وتوثيق المعارف الإسلامية، واهتموا بوضع المصطلح الشرعي واللغوي معا، محذرين من مسألة الوضع الفردي

الذاتي دون إجماع»[3]؛ وهو ما أكده صلاح فضل بقوله: «وقد أدركوا ضرورة عدم التفرّد في المصطلح، فهو يعتمد على التعّرف الخاص، فيقول ابن دقيق العيد (625- 702هـ) "(...)

---

[1] علي بن ابراهيم النملة، إشكالية المصطلح في الفكر العربي، في النقل المعاصر للمفهومات،الفكر العربي- الرياض ، ط1، 2010م ،ص 15- 16.

[2] مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مراجعة" عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، المنصورة- مصر، ج1، ص 178.

[3] سويح أحمد، البلاغة والأسلوبية- مسألة المجاورة المفهومية والمصطلحية- (مذكرة ماجيستر)، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، القاهرة- مصر، ط1، 1987م، ص 185.

وينبغي (...) أن لا يصطلح الانسان مع نفسه اصطلاحا لا يعرفه غيره، يخرج عن عادة النّاس من أرباب صنعته.»[1] أي أن وضع المصطلح لا يقوم إلا على التواضع بين العلماء.

«أما المصطلح اللغوي، فيذهب كثير من الدّارسين المحدثين إلى أن تأريخه لا يمكن تحديده، لأن المصطلح عرف مكتوبا في زمن متأخر عن مرحلة نشوء الدرس اللغوي عند العرب، ونعني بذلك وروده في كتاب سيبويه. ولا يعني إثباته في الكتاب أن المصطلح اللغوي كان من وضع سيبويه وشيوخه كالخليل ويونس، إذ لابد أن تكون بعض المصطلحات قد ترددت على ألسنة النحاة قبل الخليل وتوارث الخليل ومن جاؤوا بعده هذه المصطلحات وزادوا عليها تبعا لتطور درسهم اللغوي».[2]

من خلال ما سبق نخلص إلى النتائج التالية:

- رغم أن علماء الحضارة العربية الإسلامية لم يعرفوا علم المصطلح بأسسه وقوانينه التي هي عليها اليوم،إلّا أنهم « تركوا لنا زادا حافلا مبثوثا في بطون الكتب. فلو أننا أجدنا استنطاقها لخلصنا إلى وجود نظرية تنزع إلى التكامل في وضع المصطلحات. ولعل أول ملاحظة هي أنه لكل صناعة شكل ومصطلحات خاصة بها.»[3]
- «للتّطور الحضاري دور حاسم في وضع المصطلحات وتوليدها ، فقد «رفع العرب شعلة التقدم البشري أكثر من سبعة قرون، وزادوها توهجا بما صنفوه من مؤلفات أدبية، وما اخترعوه من تقنيات مبتكرة، وما ترجموه من علوم الأمم الأخرى من الهند والصين

---

[1] صلاح فضل، إنتاج الدلالة الأدبية، مؤسسة مختار، القاهرة- مصر، ط1، 1987م، ص 185.

[2] ينظر: محمود عبد الله جفال، المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص، ص 15 و ص 60-61.

[3] حداورة عمر، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين "تمام حسان" و"مهدي المحزومي" أنموذجين، (رسالة ماجيستر)، 2004م، ص 13.

والفرس إلخ، وكانت العربية هي الوعاء الذي استوعب تلك المادة، فزخرت بمصطلحات العلوم والفنون والآداب حتى أصبحت آنذاك أغنى اللغات مصطلحا.»[1]

- **علم المصطلح في الدرس العربي الحديث**

إن اتساع العلوم الحديثة رافقه نهضة علمية وجهت العلماء إلى ضرورة استحداث مصطلحات مناسبة للتعبير عن هذه العلوم، وهذا أمر أهم علماء العرب، حين رأوا أن علماء الغرب نهضوا بكل حماسة من أجل إبداع الآلاف من المصطلحات الجديدة، ضموها إلى لغاتهم،-«فنشأ تبعا لذلك ما يمكن تسميته بعلم المصطلح (...) الذي اعتبرته المنظمة العالمية للتقييس: دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين متخصصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية»[2]- في الوقت الذي خلت منه لغتنا.

فمما لا شك فيه أن العناية بالمصطلحات في عالمنا العربي جاء متأخرا، ذلك أنّ الجهود العربية « اقتصرت على مجموعة البحوث التي وضعها عدد من العلماء ونشروها في المجلات والندوات العلمية، وكلها كانت تسعى إلى توحيد منهجيات وضع المصطلح، ومن أبرزها تلك التي عقدت في الرباط سنة 1981م، وتلك التي عقدت في عمان سنة 1993م»[3]

ونعرج على بعض ما قاله اللغويون العرب المحدثون عن المصطلح فنذكر ما يلي:[4]

---

[1] علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، ص 02.

[2] نفسه، ص 04.

[3] نفسه، ص 05.

[4] ينظر: عمر الشادلي، مصطلح "التناص" في خطاب "محمد غرام" كتاب "النص الغائب" أنموذجا، (رسالة ماجيستر)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012م، ص 16- 18.

- الشاهد البوشيخي، الذي تكلم عن المصطلحات باعتبارها مفاتيح العلوم، ثم دعا إلى الدراسة المصطلحية، وأكّد ضرورتها، وهو ماسيتم توضيحه في بداية الفصل الأول.
- عبد العالي بوطيب، الذي يقول بأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي تجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منه عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الانسان إلى منطق الفهم، غير ألفاظه الاصطلاحية
- سعيد بنكراد، الذي يشير إلى أن الكلام عن العلوم بغير مصطلحاتها كلام لا معنى له إذ إنّ الحديث عن أي تصور نظري خارج حدود مصطلحية خاصة به حديث لا معنى له فالوجه المرئي من النظرية يمثل سجله الاصطلاحي، والمصطلح بقضاياه المتنوعة سوى طريقة في تنظيم التجربة العلمية والتعبير عنها، خارج الإكراهات التي يفرضها الاستعمال العادي للغة.

فكل هذه الأقوال لم تخرج عن ماذهب إليه العرب القدامى وخاصة الخوارزمي؛ أن المصطلح مفتاح العلوم. و«مع تنامي الوعي بأهمية المصطلح وتزايد الإحساس بضرورة ضبطه وتوحيده، نجد عددا من الباحثين العرب يهتمون إلى وضع المصطلحات والتمييز بين تلك المصطلحات التي كان يظن أنها من قبيل الترادف، وتتولى المؤسسات العلمية والمجامع العلمية الوطنية بهذه المهمة».[1]

ويمكن تقسيم جهود العرب المحدثين في علم المصطلح إلى:

1. **بنوك المصطلحات:** يرى عز الدين البوشيخي أنه قد «برزت العديد من الجهود المؤسسية التي عنيت بتوظيف إمكانات الحاسوب لخدمة نشاطها المصطلحي، خاصة في مجال التوثيق والخزن والاسترجاع، وتوجد (...) ثلاث مؤسسات عربية تملك بنوكا للمصطلحات

[1] عبد الماجد نديم، مشكلة المصطلح العربي Linguistics و Philology، جامعة بنجاب، لاهور، ص 26.

وهي: معهد الدراسات للأبحاث والتعريب في الرباط، ومجمع اللغة العربية الأردني بعمان ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية بالرياض»[1]

2. **المجامع غير الرسمية:** ومن بين هذه المجامع:

- المجمع الذي ينسب إلى السيد توفيق بكري إذ كان رئيسا له، وكان من أعضائه محمد عبده الشنقيطي وقد أسس سنة 1892م في مصر.
- المجمع الثاني ظهر بعد خمس وعشرين سنة من المجمع الأول وقد سمي بـ: مجمع دار الكتب وترأسه الشيخ: سليمان البشري وكان أحمد لطفي السيد مقررا له، وكان ظهوره سنة 1917م.[2]

3. **المجامع الرسمية:** «لم تتأسس هذه المجامع هكذا مباشرة فقد جاءت بعد تلك المحاولات الفردية»[3] ومن هذه الهيئات الرسمية:

- المجمع العلمي العربي بدمشق (1918م): كان من نتائج المحاولات والمناظرات في دار العلوم سنة 1908م اقتراح تكوين مجمع لغوي يعهد إليه التعريب (...) واستمر العمل حثيثا إلى أن تم إنشاء المجمع العلمي بدمشق سنة 1918م. الذي كان له اليد الطولي في تعريب كافة المجالات في سوريا.[4] . وكان الهدف الرئيس للمجمع كما أعلن عنه «النظر في إصلاح اللغة ووضع ألفاظ للمستحدثات العصرية

---

[1] عز الدين البرشيخي وآخرون، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس- المغرب، 2000م، ج2، ص 259.

[2] عادل زوافري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي المصطلح اللساني والصوتي أنموذجا، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 203.

[3] نفسه، ص 203.

[4] حاج بنيرد، آليات اللغة العربية في التوسع الدلالي وصياغة المصطلح (المجاز والاشتقاق نموذجا)، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 126.

وتنقيح الكتب وإحياء المهم مما خلفه الأسلاف منها والتنشيط على التأليف والتعريب»[1].

- مجمع اللغة العربية بمصر (1932م): وهو ثاني مجمع بعد مجمع دمشق، أنشئ بتاريخ 1932/12/13م، حيث صدر مرسوم يقضي بإنشائه، وأطلق عليه اسم "المجمع الملكي للغة العربية"، وأصبح اسمه "مجمع اللغة العربية" سنة 1954م[2] واهتم «بوضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وأصدر عدة معاجم متخصصة، واتخذ كثيرا من القرارات العلمية لتيسير وضع المصطلح، منها ما يخص أقدسية اللغة وأوضاعها العامة، ومنها ما يتصل بتيسير النحو والصرف والكتابة العربية.»[3]
- المجمع العلمي العراقي (1948م): «في عام 1948م أنشئ المجمع العلمي العراقي وأنشأ مجلة ينشر فيها بحوثه العلمية واللغوية»[4] كما اهتم «بدراسة اللغة العربية خاصة موضوع المصطلحات الذي هو قضية الجميع بحكم التطور العلمي وبدء تفتحنا على الثقافات الأخرى، وقد فتح المجال للعلماء المختصين من أجل عرض المصطلحات ودراستها ويحاول تتبع أصل هذه المصطلحات.»[5]
- مجمع اللغة الأردني (1976م):الذي «بدل جهودا كبيرة في وضع المصطلح وتحديد قواعده».[6] وتوالى بعده إنشاء المجامع اللغوية في كثير من البلدان العربية.

---

(1) عادل زواقري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، ص 203-204.

(2) حاج بنيرد، آليات اللغة العربية في التوسع الدلالي وصياغة المصطلح، ص 126.

(3) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 31- 32.

(4) حاج بنيرد، آليات اللغة العربية في التوسع الدلالي وصياغة المصطلح، ص 127.

(5) عادل زواقري، النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، ص 204.

(6) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 32.

- مكتب تنسيق التعريب بالرباط (1961م): لقد تم سنة 1961م عقد أول مؤتمر للتعريب على الصعيد العربي في الرباط انبثق عنه تأسيس مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، والذي نهض بمهمة تنسيق المصطلح وتوحيده[1] وهو مكتب ينشط تحت غطاء جامعة الدول العربية ويولي المصطلحات أهمية كبيرة .

وقد تواصلت أعمال هذه المجامع والمؤسسات، واستطاعت أن تضع عشرات الآلاف من المصطلحات، مما يسّر حركة الترجمة العلمية أمام العلماء والباحثين، وسمح بتطويع اللغة لحاجات العصر، وقد أصدرت هذه المجامع عدة معاجم متخصصة في شتى العلوم.

كما «كثرت الدعوات والنداءات إلى ضرورة الاهتمام بعلم المصطلح وتدريسه في الجامعات والمعاهد العلمية العربية المتخصصة، من قبل هيئات وجماعات رسمية وغير رسمية ومن قبل أفراد متخصصين عاملين في هذا المجال، ولقد تركت هذه الدعوات آثارا ملموسة في التوجه نحو تحقيق هذا الهدف في بعض المؤسسات العلمية العربية».[2]

ويبدو لنا أن أول من دعا إلى تدريس (علم المصطلح) في الجامعات العربية التي تدرس العلوم بغير اللغة العربية، أو الجامعات الأجنبية الموجودة في البلاد العربية هو الأستاذ الطبيب الدكتور عبد الرحمان الشهبندر، وذلك منذ أكثر من ستين عاما في مجلة المقتطف. وكتب المستعرب السوفياتي الأستاذ كيفورك ميناجيان المدرس في جامعة الصداقة بموسكو مقالا حول فكرة تدريس علم المصطلح في الجامعة ، ودعوته إلى الاقتداء بها في الجامعات الأخرى. وهكذا بدأت التجربة في كلية الهندسة بجامعة الصداقة بموسكو، وقد تم وضع معجم روسي/عربي

---

[1] حاج بنيرد، آليات اللغة العربية في التوسع الدلالي وصياغة المصطلح، ص 127.

[2] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 457.

لمصطلحات الهندسة الميكانيكية. وكانت تلقى المحاضرات باللغة العربية، وكان عدد ساعات التدريس 24 ساعة لطلاب السنة الأخيرة.[1]

أما على مستوى الوطن العربي فـ«من أوائل الجامعات العربية التي أولت اهتماما بعلم المصطلح، جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس التي أنشأت مركزا للدراسات المصطلحية عام 1993م، وبرئاسة (الشاهد البوشيخي) ويصدر هذا المركز دورية عنوانها(دراسات مصطلحية)»[2] ، وبعد أن بدأت الجامعات العربية تهتم بتدريس علم المصطلح، أخذ الكثير من الطلبة في مختلف المراحل يهتمون بقضايا المصطلح وإدراجها عناوينا لمذكراتهم وأطروحاتهم.

وبالنسبة لتدريس علم المصطلح في الجامعة الجزائرية، يرى الباحث عمار لعويجي أنّ«إقامة ديداكتيكية للمصطلح والمصطلحية تمر عبر اعتماد منهجية علمية موحدة للمجامع اللغوية العربية –بمختلف مسمياتها– ذات صبغة موضوعية، بعيدة عن النزعة الأحادية والذاتية تكون منسجمة مع الترجمة المتخصصة كنشاط بيداغوجي، واكتساب اللغة لغة العلم والتكنولوجيا (الانجليزية) أي وضع مقابلات دقيقة بين لغتين أو ثلاث، ثم اخضاع العمل المصطلحي ذي الأبعاد التعليمية إلى الصرافة العربية دون إغفال التواصل والتداول للمصطلح في سياقاته وتعويد الطالب على ذلك؛ لأنه يساعده على تحديد مفهوم المصطلح ويسمح له بانتقاء الوحدات المصطلحية موضوع الدراسة تلفظا وملفوظا.»[3]

---

[1] ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 459– 464.

[2] كمال لعناني، النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كاتبه (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية)، (رسالة ماجيستر)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014م، ص 60.

[3] عمار لعويجي، المصطلح والمصطلحية في الجامعة الجزائرية بين المنطوق والمكتوب، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02– 03 ديسمبر 2014م، ص 285.

ونلخص في الأخير إلى أن لتلك الجهود الفردية والجماعية، والمجامع العلمية الرسمية وغير الرسمية، تأثير واضح ونتائج ظاهرة في كسر حالة الجمود التي كانت تعاني منها العربية وأن تدريس علم المصطلح في الجامعات العربية يهدف إلى مواكبة تطور العصر.

علاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى

من خلال تعريفنا لعلم المصطلح ونشأته وتطوره ارتسمت لنا نظرة حوله: فهو علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية وهو «علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي»[1] و«كذلك علم المعرفة (Epsistemology) والتصنيف فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة بين المفهوم والمصطلح»[2]، وهذا التنظيم سمة من سمات التفكير المصطلحي –سيتم الحديث بالتفصيل عن هذه السمة لاحقا–، ألا ترى أن العلم لا يمكنه أن يكون منفردا على مصطلحاته فهي مفاتيح الولوج إليه؛ وعليه تعددت العلوم التي احتكت بعلم المصطلح. نذكر منها:

1. المصطلحية واللسانيات

«يعتمد التكوين المصطلحي على ضبط قواعده الدلالية، وصياغته اللسانية وهو ما يتطلب معرفة بالنظريات اللسانية؛ التي تمثل للمصطلحي وسيلة رئيسية لصناعة المصطلح وضبط مفهومه ضبطا دقيقا. وهذا ما نلاحظه في الدراسات الغربية. في حين تفتقر الدراسات المصطلحية العربية إلى تلك الدقة العلمية؛ إذ أدى الاتصال غير السليم بالمدارس والنظريات اللسانية الغربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عند الباحثين مما جعل نشأة

---

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث– دراسة–، ص 457.

[2] خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، (المصطلح العلمي دوره وأهميته)، ص 147.

المصطلحية العربية الحديثة مضطربة بين أصالة المصطلح التراثي من جهة، وحداثة المصطلح من جهة ثانية والتبعية المصطلحية الغربية من جهة أخرى؛ ومن ثمة تكون معتلة لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الضبط العلمي الدقيق فهي تورد مصطلحات متعددة للدلالة على مفهوم واحد أو عكس ذلك تستخدم مفاهيم مختلفة للمصطلح الواحد»[1] وهذا الموضوع سيتم الحديث عنه بالتفصيل لاحقا.كل ذلك أدى إلى ركود البحث المصطلحي وعدم نموه. والحل لذلك النهوض بالبحث المصطلحي بإنجاز بحوث علمية جادة تعتمد على النظريات اللسانية الحديثة نظريا وتطبيقيا بمنهج علمي دقيق.

2. المصطلحية والمعجمية

بما أن علم المصطلح يبحث في العلاقة بين اللفظ ودلالته، «فهو من زاوية يلتقي مع المعجمية التي تبحث في تصنيفها وضبط مقاييسها المعجمية من بنية وتكوين و اشتقاق وتوليد إذن هناك مسائل مشتركة بين العلمين، إذ تعتمد المصطلحية في تسمياتها للمصطلحات على الانطلاق من المفاهيم ثم البحث عن الألفاظ المناسبة لها (...) وتلتقي المصطلحية مع المعجمية في نطاق الآليات التطبيقية التي تعتني بالتسمية مثل: التوليد والاشتقاق وصناعة المعجم وجمع المدونة؛ فكلاهما يحتم الابتداء بإدراك المفهوم ثم اختيار مصطلح يتوج به هذا المفهوم للتعبير عن دلالة معينة، هذا ما خص الجانب التطبيقي، غير أنهما يختلفان في الأهداف النظرية فالمعجمية تهتم بالمعجم العام وتسمية الأشياء العامة، بينما تهتم المصطلحية بتسمية المتصورات التي ترتكز على ضبط المصطلحات ووجود لغة خاصة ضمن ميدان علمي مختص»[2]؛ فصناعة المعجم مادته الأساسية الألفاظ العامة –من وجهة نظر

---

[1] ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 31.

[2] ينظر: : نفسه، ص41.

خليفة الميساوي في كتابه المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم- لكن ما نلاحظه في الدرس المعجمي اليوم وجود معاجم علمية تضم كمًّا كبيرا من المصطلحات في مجالات معينة فمثلا: المعجم الطبي يضم في طياته مصطلحات علمية دقيقة خاصة بالطب، أي يخص مجالا خاصا ولغة خاصة تعبر عن تصورات خاصة أي أن المعجمية تشابه المصطلحية أيضا في شقٍّ من هذه النقطة.ومثال عن هذه العلاقة التي تربط بين العلمين: "مشروع الدخيرة العربية" بقيادة عبد الرحمن الحاج صالح (ت2017م)، معجم تاريخي للغة العربية يضم كمًّا هائلا من المصطلحات والألفاظ التي تحمل دلالات عامة وخاصة وهو لا يزال طور الانجاز.

3. المصطلحية والمعلوماتية

«مع التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا والنمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة والاقدام على استخدام الحواسيب في خزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها»[1]هذا «الاسهام الذي قدمته المعلوماتية لعلم المصطلحات منذ مطلع السبيعينات (...)يكاد ينحصر في أنظمة قواعد البيانات العلائقية الهادفة إلى تخزين المصطلحات ومعالجتها ونشرها (...) غالبا ما يتم الإشارة إلى البنوك المصطلحية الكبرى، على غرار بنك المجموعة الأوروبية أوروديكوتوم (Eurodicautom) وبنك نومارتيرم المصطلحي (Nomarterm)،

فضلا عن بنك المصطلحات في كيبيك (Banque de Terminologie du Québec)» [2].

ولكن لا ينحصر الأمر على هذه العلوم الثلاثة فقط لأن لكل علم مصطلحاته الخاصة.

---

[1] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث –دراسة–، ص 457.

[2] هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ص 105.

الفصل الأول:

قضايا المصطلح وإشكالاته في الدرس العربي

- ماهية المصطلح العربي
- من إشكالات المصطلح العربي

تمهيد

إن« مصادرة اللغة وهي الوطن الحقيقي للإنسان(...) هجرة واغتراب واستلحاق (بالآخر) وفقدان (للذات)، ذلك أن التعبير بلسان (الآخر) هو تفكير بعقل (الآخر)، مهما ادعى غير ذلك. »[1]ومن هنا كانت أهمية الدراسة المصطلحية[*]« تتبع من صلتها بالذات الحضارية للأمة، التي تعيش مرحلة صعبة على جميع المستويات، وهو ما دعا ذلك الى تكاثف الجهود للحاق بالركب الحضاري، ولا وسيلة لذلك غير المصطلحات؛ إذ ان الحرب المعلنة على الأمة اليوم هي حرب مصطلحات يقذف بها في مختلف الحقول المعرفية، ليصيب شررها عقول المسلمين الذين ولوا وجوههم شطر المصطلح الوافد، أفرادا ومؤسسات. » [2]

وإذا كانت قضية المصطلح قضية حضارية، فإن المسألة المصطلحية ترتبط بذات الأمة من ثلاث زوايا.[3]

1. زاوية الماضي، وتقوم على دراسة مصطلحات التراث، وهي تضم:
   أ. فهم ممتلكات الذات.
   ب.تقويم ممتلكات الذات.
   ت.توظيف ممتلكات الذات.
2. زاوية الحاضر، وتعتمد على دراسات مصطلحات الحاضر، وتضم:
   أ. الاستيعاب: إدراك أبعاد الدراسة المصطلحية.

---

[1] سعيد شبار، المصطلح خيار لغوي—وسمة حضارية، دار الكتب القطرية، قطر، ط1، 2000م، ص 28.

[*] الدراسة المصطلحية: هي ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص بهدف تبين وبيان المفاهيم التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات في كل عام في الواقع والتاريخ معا. (الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، ص 15).

[2] الطيب رحماني، الدراسة الاصطلاحية لدى الشاهد البوشيخي المفهوم والمنهج، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع 08، ديسمبر 2013م، ص 186.

[3] نفسه، ص 187- 188.

ب. التواصل: التنسيق في وضع المصطلحات واختراعها.

ت. التوحيد: توحيد الجهود القائمة على الدراسة المصطلحية.

3. زاوية المستقبل، وتتطلع إلى استشراف آفاق الدراسة المصطلحية اعتمادا على:

أ. الإبداع المصطلحي، ويتطلب قيام ابداع عملي أصيل.

ب. الاستقلال المصطلحي: ويتطلب استقلال المفاهيم.

ت. التفوق المصطلحي: بعد التفوق الحضاري.

ولعل مسألة بهذه الأهمية تدفع المهتمين بها الى الاهتمام بالمنهج، وجعله من أولى الأولويات لما له من قدر في وضع المصطلحات واستقبالها، وكذا التوصل إلى أحكام صائبة ونتائج ثمينة قيمة نافعة. « وعلى هذا الأساس كان الشاهد البوشيخي يستفتح حديثه عن المسألة المصطلحية بالتذكير بضرورة المنهج ويعتبره المشكلة الأولى» [1]

لما كانت مسألة المصطلح من أهم مفاتيح أي علم، فإنها كانت تمثل إشكالا يعترض الدارسين، « فنجد تعددا في المصطلح الذي يدل على مفهوم معين، وربما تداخلا يؤدي إلى الاضطراب عند ذوي الصناعة أنفسهم، أو عندما ينتقل إلى علم آخر فيأخذ مفهوما مختلفا فاختلاف المصطلح يعود أحيانا إلى اختلاف الفنون، أو إلى المناهج المختلفة التي تميزت بها كل فئة، ولهذا برزت مصطلحات خاصة بعلم دون أخر.[2]

وفي هذا الفصل نحاول الاجابة عن بعض التساؤلات منها: ماذا نقصد بالمصطلح وما هي أهم سماته وصوره؟ ما هي شروطه وآليات وضعه في الدرس العربي؟ هل توضع المصطلحات العربية لحاجة ملحة فرضتها الظروف المحيطة باللغة أو هو نوع من الترف الفكري؟ ثم ما الذي يعترض المصطلح العربي من مشكلات؟ وما هي أهم الحلول المقترحة؟

---

[1] ينظر: الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية 02، فاس، ص 22- 31.

و: الطيب الرحماني، الدراسة المصطلحية لدى الشاهد البوشيخي، ص 189- 194.

[2] خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللغوي، النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2011م، (المقدمة).

المبحث الأول:

ماهية المصطلح العربي

- مفهوم المصطلح
- شروط وضع المصطلح العربي وأهميته
- صور المصطلح العربي
- خصائص المصطلح العربي

المبحث الأول: ماهية المصطلح العربي

المصطلح جزء من المنهج العلمي، ولا يستقيم منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداء دقيقا، وبالمصطلح يُستْحَضَرُ المعنى بأيسر الطرق، ويقرب إلى الأذهان، و للعالم كامل الحرية في اختيار اللفظ الذي يرتضيه ، فلا مشاحة في المصطلحات.

المطلب الأوّل: مفهوم المصطلح

في خضم تعريفنا للمصطلح يصادفنا اشكالات مختلفة: كيف عرف المصطلح في المعاجم العربية القديمة، الحديثة والغربية؟ هل المصطلح هو الاصطلاح؟ ما الفرق بين اللفظ (الكلمة) والمصطلح؟

1. لغةً

أ. في المعاجم العربية القديمة

المصطلح هو مصدر مبدوء بميم والمسمى [بالمصدر] الميمي. من اصْطَلَحَ بوزن افْتَعَلَ من الصُلْح. في "لسان العرب" لابن منظور(ت 711ه) لم يرد لفظ الاصْطِلَاح بتاتا وكل ما ورد في بابه هو فعل اِصْطَلَحُوا وذلك في قوله: «صَلُحَ، الصَّلَاحُ ضِّدَ الَفسَاد، صَلُحَ يَصْلُحُ ويَصْلُح صَلَاحًا وصَلُوحًا، والصُّلْحُ: تَصَالَحَ القوم بينهم، والصُّلْحُ السِّلْمُ، وقد اِصْطَلَحُوا وَصَالَحُوا واِصَّلَحُوا وتَصَالَحُوا واِصَّالَحُوا. مشددة الصاد: قلبوا التاء صادًا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»[1]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وغيره، دار المعارف، القاهرة– مصر، م1، مادة (ص، ل، ح)، ص 2480.

وهذا نفسه ما ذهب اليه الفيومي (ت 770هـ) في معجمه "غريب الشرح الكبير للرافعي": «صَلُح بالضم لغة وهو خلاف فسد، الصُّلْحُ اسم منه وهو التوفيق ومنه صُلْحُ الحديبيةِ، وأَصْلَحْتُ بين القوم وفَّقتُ، وتَصَالَحَ القَومُ واصْطَلَحُوا.»[1]

في حين محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) عرّف المصطلح في معجمه "تاج العروس من جواهر القاموس": «الصَّلَاحُ ضد الفساد (...)، واصْطَلَحَا واصَّالَحَا مشددة الصاد قليوا التاء صاد وأدغموها في الصاد، وتَصَالَحَا واصْتَالَحَا بالتاء بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد»[2] إلى أن يصل في كلامه: «... والاصْطِلَاحُ اتفاق طائفة مخصوصة على امر مخصوص»[3]

من خلال المعاجم التي سبق ذكرها نستنتج أن المعاجم العربية القديمة اشتركت في جذر المصطلح (صلح)، ومعنى الصلح ضد الفساد في حين لم يرد لفظ" المصطلح "أو "الاصطلاح" إلا لمحة صغيرة في معجم تاج العروس "الاصطلاح".

ولكن هذا لا يعني أن لفظة "المصطلح" وليدة العصر الحديث فقد عرفه القدماء المسلمون، أول ما عرفوه بمصطلح الحديث كما سبق ذكر ذلك في المدخل.

---

(1) أحمد بن محمد ابن علي المقري الفيومي، كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المطبعة الأميرية، القاهرة– مصر، ط5، 1922م، ج1، مادة (ص، ل، ح)، ص 472.

(2) السيد محمد مرتضى الحُسيني الزبيدي، تاج العروس من جوهرة القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، ج6، مادة (ص، ل، ح)، ص 547، 549.

(3) نفسه، 6/ ص 551.

كما وردت كلمة المصطلح أو الاصطلاح في القرآن الكريم؛ بمعنى الصلح: ضد الفساد (صلح ومشتقاتها):

- ✓ قال الله تعالى: «خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا» [سورة التوبة: 102].
- ✓ قال الله تعالى: «وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا» [سورة الأعراف: 73].
- ✓ قال تعالى: «وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ» [سورة الأنفال: 01].
- ✓ قال تعالى: « رَبَنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُم وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»» [سورة غافر:08].

وغيرها من الآيات التي ورد فيها (صلح)

- أما في الحديث النبوي الشريف ورد لفظ اصطلح بمعنى اتفق:

قال "صلى الله عليه وسلم": « فاصْطَلَحَا عَلَى أَنَ لِنُوحٍ ثُلُثَهَا »[1]

قال "صلى الله عليه وسلم": « اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَة »[2]

قال "صلى الله عليه وسلم": « اصْطَلَحْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَة »[3]

نستنتج أن القرآن أورد جذر (ص، ل، ح) بمعنى ضد الفساد، أما الفعل اصطلح أو المصطلح لم يردا في القرآن الكريم، في حين ورد في الحديث الفعل اصطلح بمعنى اتفق.

---

(1) صالح أحمد الشامي، زوائد السنن على الصحيحين، دار القلم، دمشق– سوريا، ط1، 1998م، ج4، ص 341.

(2) أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية الأزهر، ط1، 1930م، ج 12، ص 158.

(3) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح النووي على مسلم، بين الأفكار الدولية، عمان– الأردن، ص 1170.

ب. في المعاجم العربية الحديثة

نجد في المعجم الوسيط: «إِصْطَلَحَ القوم: زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا (تَصَالَحُوا): اِصْطَلَحُوا (...) الإِصْطِلَاحُ: مصدر اِصْطَلَحَ واتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اِصْطَلَاحَاتُهُ»[1]؛ «المعجم الوسيط يعزو دلالة المصطلح إلى لفظ الاصطلاح وإلا يقال لكل علم اصطلاحه لأن الاصطلاح في رأينا يعني مجموعة مصطلحات كل علم.»[2]

وأما معجم اللغة العربية المعاصرة فقد أورد في هذا الباب: «صَلُحَ لَهُ الأمر ناسبه ولاءمه ووافقه، هذا الأمر يَصْلُحُ لَكَ: يوافقك ويحسن بك- هذه الأرض تَصْلُحُ لزراعة الموالح. أَصَالِحٌ مع أخيه: توافقا، زال ما بينهما من خلاف (...) اصْطَلَحَ/ اِصْطَلَحَ عَلَى، يَصْطَلِحُ، اِصْطِلَاحًا فهو مُصْطَلَحٌ والمفعول مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ (...)، اصْطَلَحَ العلماء على تسمية العناصر الكيميائية (...) مصدر اِصْطَلَحَ/ اِصْطِلَاحٌ على لفظ أو شيء اتفقت طائفة مخصوصة على وضعه في علم معين ولكل علم أو ميدان اِصْطِلَاحَاتُهُ: اِصْطِلَاحَاتُ الفقهاء/ اللغويين كلمة أو مجموعة من الكلمات لها معنى معين.»[3]

ملاحظة: «مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمل لفظ اصطلاح بمعنى المصطلح، هذا مع أن المجمع أورد ذكر لفظ المصطلح 66 مرة في مجموعة قراراته.»[4]

---

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة- مصر، ط4، 2004م، مادة (ص، ل، ح)، ص 520.

(2) إدريس ين الحسن العلمي، في الاصطلاح، ص 13.

(3) أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عام الكتب، القاهرة- مصر، ط1، 2008م، م1، مادة (ص، ل، ح)، ص 1312_ 1314.

(4) إدريس ين الحسن العلمي، في الاصطلاح، ص 13.

ت.في اللغات الأجنبية

« يطلق على المصطلح في اللغات الأوروبية المختلفة كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء وهي الكلمات: Term في الانجليزية والهولندية والدانماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز Terminus و Term في الألمانية، و Terme في الفرنسية، و Termine في الايطالية، و Terminog في الاسبانية، و Termo في البرتغالية، و Termi, في الروسية والبلغارية والسلوفينية والتشيكية والبولندية و Termi في القندلية، وهذه الكلمة المشتركة في اللغات الأوروبية تجاوزت الاطار اللغوي القومي وعدها بعض الباحثين مثالا طيبا للعالمية.

نلاحظ أن كل هذه الكلمات في اللغات المختلفة تحمل جذرا واحدا Term بمعنى واحد وهو المصطلح. هذه الدلالات ترجع إلى الأصلين اليوناني واللاتيني Terma و Termon، دَلَّت الأولى في مجال الألعاب الرياضية على الهدف الذي تعدو إليه الخيل والعلامة التي توضع مدى رمية القرص وتدل كذلك على أعلى نقطة يصل إليها اللاعب، تغيرت هذه الدلالة فأصبحت تدل على النهاية مادية كانت أو معنوية، هذا في اللغة اليونانية (...) [أما] في اللغة اليونانية تدل (...) على الحجر الذي يميز حدود منطقة وتدل أيضا على النهاية أو الطرف البعيد أو الهدف.» [1]

ومن هنا يتضح أن الدلالة الغربية للمصطلح تمحورت حول مدلول الهدف والنهاية في حين تم تعريف المصطلحية في معجم "La rousse": «أنها مجموعة من الكلمات التقنية الخاصة بفن أو علم ما.»[2]

---

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوي لعلم المصطلح، دار الغريب، القاهرة- مصر، 1993م، ص 9- 10.

[2] Brodar et Taupin, La rousse de poche, ed : refondue, Paris, France, 1979, P 415.

نص التعريف باللغة الفرنسية:

«Terminologie : n. f. Ensemple des termes techniques spéciaux à un art, un science.»

2. اصطلاحا

«لم ترد لفظة مصطلح أو اصطلاح عند القدماء قبل العلامة الجرجاني (ت 816هـ)»[1] كما ذكر في التعريفات: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول(...) الاصطلاح اخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى أخر لمناسبة بينهما.

وقيل: «الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح اخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى أخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[2]؛نلاحظ من خلال كلام الجرجاني:

- أنه لم يخرج عن المعنى اللغوي لجذر الاصطلاح الذي هو صلح وتصالح القوم واصطلحوا بمعنى اتفقوا على أمر ما.
- يبدو أن لفظة المصطلح أو الاصطلاح كانت متداولة قبل الجرجاني؛ والدليل على ذلك: كل ما ذكره الجرجاني من تعريفات المصطلح سُبِقَ بلفظة (قيل) .
- المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين على دلالته الدقيقة.
- المصطلحات تختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحات دلالة خاصة ومحددة.

أما الشهابي (ت 1968م) بدوره فقد عرف المصطلح بأنه: «العرف الخاص وفي مستدرك التاج هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، يقال مثلا: اصطلح العلماء على رموز الكيمياء أي اتفقوا عليها وهذه الرموز هي مصطلحات أي مصطلح عليها: والمصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن المعاني العلمية، فالتصعيد مصطلح كيمياوي، والهَيولَى مصطلح فلسفي، والجراحة مصطلح علمي، والتطعيم مصطلح

---

(1) علي حسين يوسف، اشكاليات الخطاب النقدي العربي المعاصر، دراسة نقدية، دار الروسم، بغداد– العراق، ط1، 2015م، ص 123.

(2) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 27.

زراعي. والاصطلاح يجعل اذن للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية فالسيارة في اللغة القافلة والقوم يسيرون وهي في اصطلاح الفلكيين اسم لأحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس وفي الاصطلاح الحديث هي الأوتوموبيل. والمصطلحات لا توضع ارتجالا ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[1]، وهذا الشرط متفق عليه وهو اتفاق العلماء بالإضافة إلى وجود وجه مشترك بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

في حين التهانوي (ت بعد 1158هـ) يقول: «إن جذر اللفظ له دلالة حسية عند العربي تشير إلى المواجه للفساد والانحلال (...) ومن ثم أخذت اللفظة مجراها في الاشتقاق فأضحت (الاصطلاح) من افتعال وزنًا، ووزن افتعال يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهاراته العقلية والفعلية، إذ يقال: اصطناع، اقتسام، والاصطلاح حديثا: العرف الخاص أي اتفاق طائفة محظوظة من القوم على وضع الشيء أو الكلمة.»[2]

نلحظ من هذا القول أن التهانوي ربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

«أما في اصطلاح الغرب تحولت دراسة المصطلح إلى حقل علمي له أسس وقواعده ولابد أن نذكر في هذا المجال العالم السوفياتي Lotte والألماني Wuster اللذين كان لهما السبق في تحديد معالم هذا الحقل.»[3]

---

(1) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة- مصر، 1955م، ص 03- 04.

(2) محمد علي التهانوي، كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، ج1، ص 27- 28.

(3) علي حسين يوسف، إشكاليات الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص 124.

حوصلة:

من خلال هذه التعاريف الشافية والكافية نستنتج أن جذر الاصطلاح والمصطلح : صلح انتقل هذا المعنى من: معنى ضد الفساد إلى الاتفاق على وضع الاسم على المسمى المتعارف باسمه إلى العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية، دلالة الاصطلاح/ المصطلح تطورت وانتقلت من الصلح: ضد الفساد إلى اتفاق طائفة مخصوصة/ الوضع إلى علم معين.

ومنه: يمكن أن نحدد دلالة كل من المصطلح والاصطلاح؛ الاصطلاح: هو مجموعة من مفردات خاصة تستعمل في ميدان من ميادين المعرفة أو في ميدان مهني. والمصطلح مفردة من الاصطلاح أي هي كلمة من مجموعة مفردات خاصة لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة الناس.

ملاحظة: يصادف كل باحث تساؤل: ما الفرق بين اللفظ والمصطلح؟ وعليه فالفرق بين المصطلحات والكلمات من حيث:

- **دلالتها**

« تعد المصطلحات جزءا من معجم المفردات الخاص بميدان معين بل إنها جزء من قائمة مصطلحاته، وتحتل بهذه الصفة مكانا خاصا في الميدان، هدفه تحاشي تقاطع المعاني التي تقلل من قيمة المصطلح في إطار التواصل، وعليه يجد النظام المعرفي الذي تنتمي إليه المصطلحات في دلالتها وفي المقابل لا تكون دلالة الكلمات محدودة إلا بدلالة سائر الكلمات التي تتحد معها في الخطاب»[1]

(1) هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 95.

بمعنى أخر الكلمات متعددة المعاني بصورة دائمة أو شبه دائمة في حين أن المصطلحات تكون أحادية المعنى تخص علما محددا أو فنا محددا.

أي أن الكلمات تتعلق إلى حد كبير بالسياق «فترتبط الكلمات (...) بالمتكلم ومدى قدرته على التحكم في استعمالها داخل الخطاب وفهمها وتأويلها. أما المصطلحات (...) فهي مرتبطة بالمجال الحقلي الذي تستخدم فيه وبالمقاصد التي تؤديها في هذا المجال (...) داخل الخطاب العلمي المختص.»[1]

- **التعيين**

«يتم استنباط المصطلحات عمدا وتخصيصا ويقتصر هذا الاستنباط أحيانا على عملية تخصيص دلالة محدودة أكثر لأحدى كلمات اللغة العامة، وذلك عن طريق اضفاء الصبغة المصطلحية على الكلمة [وفي المقابل] يتم استنباط الكلمات استنباطا اعتباطيا، كما أنها تتصف بطابع مرن ويكون فهمها قابل للتطور؛ مثلا: كلمة مصباح (Lampe) يشمل في ما مضى على مصدر الطاقة المستخدمة على غرار مصباح الزيت (Lampe à huile) ولكنها اتسعت اليوم لتشمل كل الأغراض التي تزوّد بالإنارة ولو لم يكن مصدر إنارتها داخليا.»[2]

- **الوظيفة التواصلية والمرجعية**

«يتعين على المصطلحات أن تحيلنا بوضوح إلى المرجع الذي نشير إليه وأن تسمح بنقل المعارف نقلا فعالا»[3]إذ «المصطلح يحتاج إلى دقة المرجع وصلابة التعريفات وشكلية اللغات المراقبة»[4]، وعليه «للمصطلحات مرجع خاص في نظام لساني معين فهو مرتبط أساسا

---

(1) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 68.

(2) هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 95.

(3) نفسه، ص 96.

(4) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 67.

بالخطاب العلمي الدقيق ووظيفته الأساسية هي التواصل بين الجماعات العلمية التي تستخدم لغة خاصة تكون فيها مراقبة العلاقة بين الدال والمدلول، أو المصطلح والمفهوم، فهو خال من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم عكس الكلمة.»[1]

«في حين الكلمات معدة للتعبير عما يتصف بعدم الدقة على المستوى التقني وعما لا يحتاج بالضرورة في فهمه أو التعبير عنه إلى درجة عالية من الدقة»[2]، «إذ الكلمة مرجعها لا يكون متصلبا ولا يتيح مجالا للإبداع وتمثيل المعارف المشتركة»[3]، فالكلمات لها مرجع عام في نظام لساني مشترك. «إذ تتميز الكلمة بطابعها التواصلي الاجتماعي، فتحمل معها الجانب الشعوري والنفسي والتفاعلي للمتكلم حسب سياق استعمالها.»[4]

ملاحظة: لا يعني وجود هذه الفروقات بين اللفظ (الكلمة) والمصطلح عدم وجود أوجه شبه، لعل أهمها:

- **الشكل المعجمي**

يتفق أغلب الدارسين على أن الكلمة والمصطلح يشتركان في الشكل المعجمي «إنَّ كلا منهما يُستعمل في الخطاب وله خصائص المعجم العام من اشتقاق ومتغيرات صرفية وتكوينية وصوتية، فالمصطلح يعتبر من الناحية الشكلية المعجمية وحدة معجمية تتصف بما تتصف به الكلمة من معاملات صرفية ونحوية، فتتصف الكلمات والمصطلحات في خانة واحدة وهي الوحدة المعجمية»[5]

---

(1) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 69.

(2) هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، ص 96.

(3) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 67.

(4) نفسه، ص 69.

(5) نفسه، ص 67.

ملاحظة :

تتألف العملية الاصطلاحية من: مصطلح، تعريف ومفهوم .

✓ **المصطلح والمفهوم**

«إن المفاهيم باعتبارها وحدات مجردة وأبنية فكرية يدركها الانسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليس سوى مقاربة علمية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصة تهدف إلى انشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول.»[1]

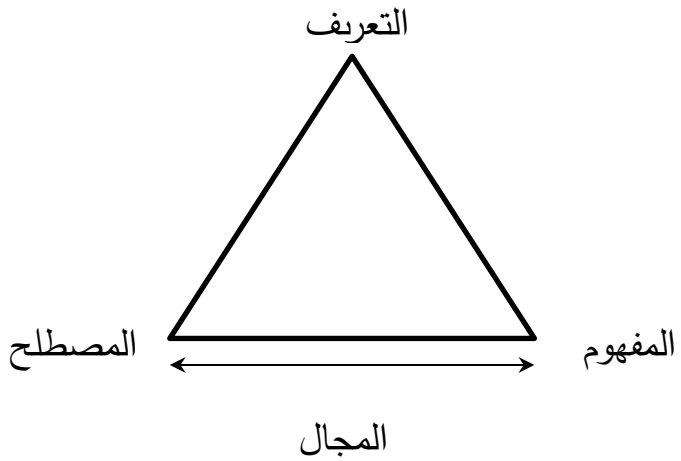

مخطط 01: مثلث توضيحي حول العلاقة بين المفهوم والمصطلح.[2]

من خلال المثلث يتضح لنا أن العلاقة بين المفهوم والمصطلح علاقة جدلية: «فالمفهوم يمثل الأرضية الفكرية للمصطلح الذي يكون بدوره صورة رمزية تالية للمفهوم»[3]؛ يشبه ذلك في اللسانيات الغربية: ما ذهب إليه سويسر حينما أوضح العلاقة بين الدال (اللفظ) والمدلول

---

(1) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ، ص 57.

(2) نفسه، ص 74.

(3) علي حسين يوسف، إشكاليات الخطاب النقدي العربي المعاصر – دراسة نقدية– ، ص 125.

(المفهوم) بأنها علاقة اعتباطية بمعنى أنها لا ترتبط بدافع أو صلة طبيعية كما هو الحال في النقد العربي: قضية اللفظ والمعنى كما هو الحال مع العلاقة بين المصطلح والمفهوم فهي مسألة اختيار تتعلق بدافع الحاجة والاستعمال، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم فيكفي أن يحمل صفة واحدة.

✓ المصطلح والتعريف

« يحرص علماء المصطلحية على أن ينبهوا على أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أي مصطلح آخر في حقله ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف Definition، ويقصدون به الوصف اللفظي لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى في داخل منظومة تصورات»[1]

✓ التعريف والمفهوم

كثيرا ما يحدث خلط بين التعريف والمفهوم؛ وعليه: «فالتعريف هو وصف للمفهوم على نحو يجعله متمايزا عن غيره من مفاهيم تدخل في نظام واحد، أما المفهوم فهو وحدة فكرية a unit of thought تتشكل من خلال تجريد مجموعة من الموضوعات objects، وذلك بناء على سمات عامة، فإذا كان التعريف هو وصف المفهوم فإن التعريف أعم وبالتالي لا يتأتى لك تعريف ما لم تصف مفهوما، فوجود المفهوم يستوجب بالضرورة وجود تعريف»[2]

---

(1) محمد حسن عبد العزيز، المصطلح العلمي العربي المبادئ والآليات، فصول مجلة النقد الأدبي، العدد 65، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، خريف 2004م- شتاء 2005م، ص 62.

(2) سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، دار غرناطة، باب الوادي- الجزائر، 2010م، ص 27.

من خلال كل ما سبق نستنتج: أن أهمية التعريف المصطلحي تكمن «في ضبط العلاقة الواصلة بين المفهوم والمصطلح في المعاجم المختصة الخاصة بمجال علمي ما.»[1]

المفهوم هو الفكرة الذهنية المتعلقة بتجربة أو شأن ما أما التعريف فهو تقديم المعلومات عن شيء معين، أي أن «المصطلح رمز لغوي يدل على تصور ذهني، أكثر ما يكون متفقا عليه وهذا التصوير يربط بين المصطلح والمفهوم.»[2]

ولكن حدث خلط بين هذه العناصر، حيث:

- **تعدد المصطلح والدلالة واحدة**

مثال1: « نظَّم مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجامعة التونسية في ديسمبر 1978م أول ندوة عربية في هذا الاختصاص فحضر إليها علماء اللسانيات (...) فاحتضنوها في دمشق (...) حتى أصبحت تعرف بالندوة العالمية للسانيات فصاغ له الصائغون من العبارات بفوارقها الكلية والجزئية ما يناهز 20 وهذا كشفها:

1- اللانغويستيك، 2- فقه اللغة، 3- علم اللغة، 4- علم اللغة الحديث، 5- علم اللغة العام 6- علم اللغة العام الحديث،7- علم فقه اللغة، 8- علم اللغات، 9- علم اللغة العام، 10- علوم اللغة، 11- علم اللسان، 12- علم اللسان البشري، 13- علم اللسانة، 14- الدراسات اللغوية الحديثة، 15- الدراسات اللغوية المعاصرة، 16- النظر اللغوي الحديث، 17- علم اللغويات الحديث، 18- اللغويات الجديدة، 19- اللغويات، 20- الألسنية، 21- الألسنيات، 22- اللسانيات، 23- اللِّسْنيات»[3]

---

(1) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 72.

(2) مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 60.

(3) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، القاهرة- مصر، ص71- 72.

مثال2: «الالتفات فقد سماه ابن وهب "الصرف" وسماه ابن منقذ "الانصراف" وسماه قوم "الاعتراض"»[1]

- **مصطلح واحد وتعدد الدلالات**

مثال: «مصطلح "الإجازة" فهو أن تُتَمّ مصراع غيرك. "وهو" أن يكون الحرف الذي يلي حرف الروي مضموما ثم يكسر أو يفتح ويكون حرف الروي مقيدا. "وهو" أن تكون القافية طاءً والأخرى دالاً.»[2]

كل ذلك أدى إلى غموض لغوي وسيتم التفصيل في هذا الموضوع من أسباب وحلول مقترحة لاحقا.

المطلب الثاني: شروط وضع المصطلح العربي وأهميته.

1. شروط وضع المصطلح العربي

صحيح أنه لا مشاحة في المصطلحات، فالعالم لا حرج عليه اخراج مصطلح ما، لكن هذا لا يمنع وجود شروط؛ «قديما كان شرط العرب الأساسي في وضع المصطلح أن لا يكون المصطلح خارجا على أبنية اللغة العربية وأن يقبله الذوق، وأن تكون للكلمة الجديدة أدنى صلة أو ملابسة بما تدل عليه من معنى جديد.»[3]

وقد اعتمد العلماء حديثا على هذا الشرط ولم يلغوه وأضافوا شروطا أخرى:[4]

---

(1) أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، ط1، 2001م، ص 05.

(2) نفسه، ص 05.

(3) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 30– 31.

(4) مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 73– 74.

- موافقة أهل الاختصاص ورضاهم عنه [عن المصطلح الجديد]، لأنهم المعنيون به، الذين يشيعون استعماله، وينبهون مستقبلا على الحاجة إلى تغييره أو تطويره.
- الدلالة المناسبة المقبولة التي تعني المفهوم الجديد المنفصل على الدلالة اللغوية التي تنصرف إلى المصطلح الجديد.
- وجود المناسبة القريبة أو البعيدة الرابطة بين المفهوم الجديد والأصل اللغوي لفظا أو معنى.
- المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، من دون تكرار الاصطلاح بمفردات دالة على مفهوم واحد أو تعدد دلالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم محدد.

في حين أن مصطفى الشهابي (ت 1968م) أوضح شروط وضع المصطلح في قوله: «ومن الواضح أن اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة، واختلاف المصطلحات العلمية في البلاد داء من أدواء لغتنا الضادية»[1] وهذه النقطة التي دفعتنا إلى البحث عن "إشكالية تعدد المصطلحات".

من خلال قول الشهابي (ت 1968م) نستنتج الشروط التي حددها لوضع المصطلح وهي لا تخرج عن ما ذهب إليه جماهير العلماء واللغويين قديما وحديثا:

- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
- اتفاق العلماء على المصطلح الجديد للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد، لأن تعدد الألفاظ بمدلول معين يخلق غموضا وفوضى مصطلحية.

---

(1) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 04.

2. أهمية المصطلح العربي

الدراسة المصطلحية ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم وفق منهج خاص، يهدف إلى تبين وبيان المفاهيم التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات، في كل علم، في الواقع والتاريخ معا، وتكمن أهميتها في أمور أهمها:

أ. موضوعها الذي هو المصطلحات[1]

إنما تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات. ولا سبيل إلى استيعاب علم دون فهم المصطلحات ولا سبيل إلى تحديد أي علم دون تحديد المصطلحات ومفاهيمها فما من ريب في أن استقرار المصطلح في أي علم من العلوم أمر بالغ الأهمية، فمصطلحات كل علم نجوم هادية لأهل الاختصاص عليها يلتقون وبها يهتدون، ومنها ينطلقون وبسببها يتواصلون.

«فالمصطلحات مفاتيح العلوم على حد تعبير الخوارزمي (ت 232هـ)»[2]، وهو كما شبّهها المسدي «بوظيفة الرموز في المعادلات الرياضية،[فلا يمكن في معادلة رياضية أن يتم التوصل إلى نتيجة وحل وهي غير متضمنة لرموز (×)، (−)، (+)...] بقوله: المصطلح من العلم مقام الرموز من المعادلة»[3]

---

(1) ينظر: الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية، مطبعة أنفو– برانت، فاس– المغرب، ط3، 2004م، ص 15.

(2) مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 61.

(3) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 17.

ب.هدفها الذي هو تبيين وبيان مفاهيم المصطلحات[1]

مدار الأمر على البيان والتبيين، أي تبيين المراد بدقة من ألفاظ أي علم وفي واقعه وعبر تاريخه، ولدى ممثليه، إفرادا وطوائفا؛ ذلك أن المصطلح يوضح للمتعلم الراغب الطريق للفهم العميق والتاريخ العميق للعلم، ويقف العالم الراسخ على عتبة استشراف مستقبل العلم في ضوء الحاجة العامة للأمة، والحاجة الخاصة للعلم. وقيل «إن فهم المصطلحات نصف العلم لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم.»[2]

ت.منهجها الذي هو منهج الدراسة المصطلحية للمصطلحات[3]

«وهذا الذي يكمن فيه سر الصناعة»[4]، فإذا اعتبرنا أن المصطلح مفتاح العلم، فمنهج المصطلح هو مفتاح المفاتيح، فمن خلال المنهج: «يتم الكشف عن اواقع الدلالي لمصطلح ما في متن ما، ووصفه، وهو الذي به يتم رصد التطور الدلالي لمصطلح ما وتاريخه (...) إذ بدراسة النصوص التي ورد بها مصطلح ما دراسة معينة يحصل التبيين، ويعرض نتائج تلك الدراسة على نمط معين يحصل البيان، وبهما معا –متلازمين متكاملين– يتحقق الهدف المتوخى من الدراسة المصطلحية»[5]، فمعرفة المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي «إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة (...) حتى أن الشبكة العالمية للمصطلحات في فيينا بالنمسا اتخذت شعارا (لا معرفة بلا مصطلح)»[6]

---

(1) ينظر: الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، ص 16.

(2) مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 61.

(3) الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، ص 16– 17.

(4) نفسه، ص 16.

(5) نفسه، ص 17.

(6) مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، ص 61.

من خلال إيضاحنا لبعض من أهمية المصطلح نلاحظ أنه: لا يستقيم أي علم بمعزل عن مصطلحاته الدقيقة فهي أساس بنائه.

المطلب الثالث: صور المصطلح العربي[1]

تختلف صور المصطلح وتتباين، باختلاف النظم الصوتية والصرفية والتركيبة في كل لغة عما هي عليه في لغة أخرى أو في سائر اللغات إن صور بناء المصطلح كثيرة، نذكر أهمها وأكثرها شيوعا وانتشارا:

1. استعمال الكلمة المفردة: [وهذا الشكل الغالب في مختلف العلوم] حيث يغلب أن تكون الكلمة المفردة المستعملة مصطلحا في العربية اسما أو مصدرا. مثال: فعل، اسم، رفع، نصب...
2. «صياغة المركبات: وهي وحدة لغوية محصلة تركب عنصرين تؤدي وظيفة في سياقات مختلفة، وقد نجد تركيب كلمات أو تركيب جمل، كما نجد تركيب أفعال كالتي تتعدى بحرف، كما نجد أسماء مركبة نحو: كرة القدم. وقديما أشار النحويين إلى أنواع المركبات مثل: المركب المزجي، المركب الاسنادي والمركب الإضافي.»[2]
3. إدخال السوابق والدواخل واللواحق وهي «حروف الحشو المختلفة Infixes»[3]، تحدث هذه الصورة في اللغات الاشتقاقية، كما ترى في المصطلحات العربية الأتية: فاعل، مفعول، مصدر، ماضي، مضارع، توكيد... أي المشتقات (...) في اللغة الفرنسية: مثال: Bilingual ثنائي اللغة.

---

(1) ينظر: سمير شريف إستينية، اللسانيات المجال، والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، اربد- الأردن، ط2، 2008م، ص362، 363.

(2) سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص 19.

(3) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 35.

4. «نحت مصطلح من مصطلحين وهذا كثير في مختلف أنواع العلوم ومنها العلوم اللسانية وسيتم الحديث عن النحت بالتفصيل في أليات وضع المصطلح»[1] مثل: البسملة من بسم الله، الحوقلة من لا حول ولا قوة إلا بالله... الخ.

وفي اللغة الانجليزية مثال: geopolitics: السياسة الجغرافية وغيرها من الأمثلة.

5. استخدام الوصف بحيث يتكون المصطلح من الصفة والموصوف، مثال: النعت السببي النعت الحقيقي، المصدر المؤول...

في اللغة الانجليزية مثال: Complex Sentence جملة مركبة...

6. استخدام الإضافة؛ مثال: اسم إن، خبر كان...

7. تقييد الاسم بحرف من حروف الجر، مثال: المفعول معه، به، له، فيه.

8. إطلاق اسم المكتشف على موضوع الكشف العلمي ويصبح اسم المكتشف نفسه المصطلح» أي: «أن المصطلحات هي اسماء أعلام تحولت إلى مصطلحات عالمية»[2]، مثال: أمبير.

9. استخدام الضدية في إحداث عدة صور للمصطلح، وهي تنتمي نوعا ما لصورة اللواحق والسوابق في المصطلح، مثال: اللامبالاة ، اللاشعور.

10. «مصطلحات مقتبسة من لغات بائدة، مثال: (أوبسونين) وهي لفظة لاتينية قديما تعني أحضر للأكل، استعملت لشيء في الدم يعلق بالميكروبات فيجعلها أسهل هضما على الخلايا التي تقضي على الميكروبات.»[3]

11. «مصطلحات صيغت على نمط علمي لاختصار.»[4]

مثال1: إيدز: Aids وهي اختصار لـ: Acquired immunodeficiency Sydrome بمعنى متلازمة العوز المناعي المكتسب.

---

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ، ص 363.

(2) خضر عليان القرشي وحامد صادق قنبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 164.

(3) نفسه، ص 164.

(4) نفسه ، ص165.

مثال2: اليونيسكو UNESCO وهي اختصار لـ: United Nations Educational Scienifics and Cultural Organization بمعنى: منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافية.

ملاحظة:

صور المصطلح ليست محدودة، بل تختلف باختلاف العلوم، والعلماء، كما سبق ذكر ذلك في البداية.

تعمدنا تدعيم الأمثلة من مختلف اللغات وإضفاء أمثلة من كل العلوم: الطب، العلوم الانسانية، الفيزياء... لإثراء الرصيد اللغوي المعرفي ومعرفة أوجه التشابه بين صور المصطلح العربي و الغربي.

المطلب الرابع: خصائص المصطلح العربي

إن الخصائص المتعارف عليها لا تخرج عن: الدقة، العلمية، الوضوح، الخصوصية و الإيجاز، في حين صاحب كتاب اللسانيات: المجال، والوظيفة والمنهج، فصل في هذه الخصائص وقسمها إلى نزعات[1] وعليه يتميز التفكير المصطلحي بما يلي:

1. النزعة التنظيمية

لو لم تكن ثمة مصطلحات في علم النحو، ستنتفي الأبواب والفصول أولا، إذ إن الباب أو الفصل هو في حقيقه مصطلح، مثال: الفاعل والمفعول والفعل والمبتدأ والخبر والنعت والمنعوت والحال والتوكيد والعطف إلى أخر ذلك من أبواب النحو، إنما هي مصطلحات وفي حال عدم وجود مصطلحات، ستنتفي جزئيات الباب أو ذلك بالتمام والكمال، فلن يكون ثمة فعل متعدي وآخر لازم وثالث محايد وماض ومضارع وأمر، وفعل مسند إلى مفرد مذكر وآخر إلى

(1) ينظر: سمير شريف إستينية، اللسانيات المجال، والوظيفة والمنهج، ص324-352.

مثنى وجمع. إذن السمة التنظيمية تجمع بين المعلومات داخل أبواب وفصول، فلولا التنظيم ما كان العلم ولولا المصطلح ما كان التنظيم، وهذه السمة لا تخص النحو فقط بل سائر العلوم.

2. النزعة المنطقية

تعمل النزعة المنطقية على أن يكون للمعلومات منطق ويفسرها، مثال في الصرف: لو لم يكن هناك شيء سمّي الإعلال هل كان أحدنا يستطيع أن يفسر وعدم الاطراد بين فعل غير معتل ينتظم أسلوب اشتقاقه تنظيم ملحوظ وفعل آخر معتل تختلف مسيرة اشتقاقه: من قال إلى يقول، نقول ومقول وقائل، ومقاول، كيف تختفي الواو تارة وتظهر تارة أخرى .والإبدال هو الذي يمنطق هذا التغيير ويفسره. هذه النزعة لا تخص الصرف فقط. هذا من جهة، ومن جهة أخرى عبد السلام المسدي يشبه علاقة العلوم بالمصطلحات كعلاقة المنطق بالرياضيات؛ «المنطق بمثابة رياضيات العقل التجريدي (...) الرياضيات (...) بمثابة منطق العقل التحليلي، فإن الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية بل قل هو: رياضياته النوعية»[1]

3. النزعة التجريدية

إن أول مرحلة تُقَدِّم عليها في دراسة أي مصطلح هي مرحلة التجريد المصطلحي ثم التحليل، فالتجريد المصطلحي هو جمع واستخراج المصطلحات التي ستخضع للبحث»[2]،مثال: للقارئ أن يتصور كيف أن الميزان الصرفي هو في الأصل ميزان مجرد يساعد على فهم بنية الكلمة، وعلى فهم التغيرات التي تطرأ عليها وعلى تقدير الخطوات التي تحدث أو لا يحدث فيها تغيير: الميزان الصرفي مصطلح دقيق ذو مضمون محدد ينسق بمقتضاه النظر في الكلمة العربية

---

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 15.

(2) سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، ص 14

فالمصطلح «هو شفرة علمية تجريدية»[1]؛ والدليل على ذلك في الأدب: «الخيال الذي هو في حقيقته درجة راقية من درجات التجريد، قد يقال انه تجريد يذهب بالإنسان عن الواقع (...) ثم إن الخيال –وهو أحد مصطلحات الأدب والشعر وعلم النفس– واقع يصنعه الإنسان في بيئته الذهنية وليس هروب من الواقع دائما، مثال الخيال العلمي حقيقة علمية ثابتة، وأيا كان حاله فهو مفهوم أولا وهو مصطلح ثانيا وهو تجريد ثالثا، إذا الخيال: هو مصطلح أي شفرة، تخص علم الأدب والشعر وعلم النفس، مجردة للواقع الذهني.

4. النزعة الإبداعية

«إن عملية صوغ المصطلح في طرحها المعرفي هي في الأساس نهج ابداعي وتوجه علمي، يستوجب من الشارع قدرا موفورا من الدقة العلمية والإدراك الحسي.»[2]

إذن يقترن ابتداع المصطلح العلمي باكتشاف مضمونه وإبتداعه، وكل من كان حريصا على اكتشاف مفهوم علمي، كان حريصا بالقدر نفسه على أن يبتدع له مصطلحا علميا (...) ولما كان الابداع نشاط عقليا والنشاط العقلي من شأنه أنه لا يتوقف كان الابتكار مستمرا، ولذلك لا يزال وضع المصطلحات العلمية مستمرا.

5. النزعة العلمية والتعليمية.

«المصطلح في جوهره عمل جماعي لذاكرة أمه وإن كانت مشروعيته تبدأ بشارع أول وهو أحد أفرادها»[3]، فهو يمثل في الميادين العلمية كلها الحالة العلمية لمضمونه ومن هنا يتضح أنه لا يمكن أن نتعلم علوما ليس فيها مصطلحات.

---

(1) عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 2002م، ص 44.

(2) نفسه، ص 47.

(3) نفسه، ص 613.

المبحث الثاني:

من إشكالات المصطلح العربي

- وضع المصطلح العربي: مبادؤه وآلياته
- من مشكلات المصطلح العربي
- تعدد المصطلح العربي: أسبابه وانعكاساته
- منهجيات وحلول لتوحيد المصطلح العربي وتنميطه

المبحث الثاني: من إشكالات المصطلح العربي.

«لا يخفى على أحد من الباحثين في الآداب والعلوم أن قضية المصطلح من القضايا الشاكلة التي تحول بيننا وبين انطلاقنا إلى التقدم العلمي، وأما في الدراسات العربية فتزداد هذه المشكلة أضعافا مضاعفة إذ يجد الباحث من الفوضى والاضطراب فيها ، بسبب عدم تنسيق المصطلحات ومفاهيمها عند الدراسين والباحثين والمؤسسات العلمية في المجامع اللغوية؛ فنتيجة يؤدي هذا الاضطراب إلى بعثرة الجهود وتكرار الأبحاث وحتى إلى عدم الإدراك والفهم الصحيح للبحث العلمي الذي بصدده الباحث. »[1]؛ كل هذه الفوضى سببها تعدد الاستعمالات واختلافها من قطر عربي لآخر، فنجد أن المصطلحات «تعيش في عهودها الأولى حالة من عدم الاستقرار في الصياغة والضبابية في الدلالة تستمر على ذلك فترة قد تطول وقد تقصر حتى إذا استقربها الأمر تواضع عليها الدارسون فغدت ألفاظا دقيقة في معناها ومبناها»[2] .فعدم الاستقرار المصطلحي هو الطابع المميز لما يوضع من مصطلحات عربية مترجمة عن اللغات الأجنبية؛ فالمصطلح الأجنبي الواحد تقابله عدة ترجمات عربية تختلف ما بين المشرق والمغرب العربيين، وتختلف حتى داخل القطر الواحد وهو ما يطلق عليه تعدد المصطلحات العربية.

المطلب الأوَّل: وضع المصطلح العربي: مبادؤه وآلياته.

إذا كان الوضع هو القناة الأولى لتأسيس الاصطلاح فلا ينبغي أن نفهم منه مجرد وضع الكلمة الدالة أو التسمية المميزة بل أن توليد الظاهرة وإنتاجها وإبداعها حضاريا هو الذي يعطي شرعية تسميتها فوضع الكلمة قرين وضع ما تشير إليه حيث يصبح النشاط

---

(1) عبد الماجد نديم، مشكلة المصطلح العربي بين linguistics و Philology، ص 26.

(2) أحمد الشايب عرباوي، مصطلح "القطع" في كتاب "معاني القرآن" للفداء مفهومه– دلالته، جامعة محمد خيضر– بسكرة، جوان 2011م، ص 126.

اللغوي تتويجا لأنشطة إبداعية سابقة»[1]. فالاصطلاح لا يرتبط بالدال والمدلول فقط بل باختراع المفهوم الدقيق. وقبل أن نعرج إلى آليات وضع المصطلح، نذكر بعض المبادئ التي يركز عليها الاختصاصيون في وضع المصطلح العلمي، وهي:[2]

- إثبات معنى أصل المصطلحات في اليونانية أو اللاتينية قبل وضع المقابل العربي.
- المحاولة قدر الإمكان إرفاق كل معنى بمصطلح واحد في حقل واحد.
- تفضيل الكلمة التي تتيح الاشتقاق على التي لا تتيحه ويكون ذلك من خلال تفضيل الكلمة المفردة لأنها تتيح الاشتقاق والإضافة والتثنية والجمع.
- محاولة اختيار أقرب المفردات معنى من المصطلح الأجنبي.
- تفضيل المصطلحات التراثية على المولّدة.
- تفضيل الكلمات الشائعة الصحيحة والكلمات العربية الفصيحة على المعربة.
- الأخذ بعين الاعتبار المصطلحات المعربة والمترجمة التي اتفق على استعمالها المختصون.
- في حالة مصادفة ألفاظ مترادفة ينبغي تحديد حقل دلالتها العلمية وانتقاء اللفظ العلمي المقابل.
- إخضاع الكلمة المعربة إلى قواعد اللغة العامة.

من خلال هذه المبادئ نستنتج أن كل هذه المبادئ لم تخرج عن سنن اللغة العربية الصحيحة.

---

(1) صلاح فضل، إنتاج الدلالة الأدبية، ص 187.

(2) فايزة كزرابي، واقع المصطلح العلمي بين الترجمة والتعريب ترجمة المصطلح الطبي من الفرنسية إلى العربية، (رسالة ماجيستر)، جامعة تلمسان، 2015م، ص 26. وينظر: إدريس بن الحسن العلمي، في الاصطلاح، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2005م، ص 16- 18.

كما تمر عملية وضع المصطلح بثلاث مراحل، قبل تقديمه في صورته المرجوة وهي:[1]

- المرحلة الأولى: مرحلة وضع المصطلح.
- المرحلة الثانية: مرحلة توحيدها.
- المرحلة الثالثة: مرحلة تعميمها واستعمالها، في حين تعد المرحلة الثالثة هدفاً رئيسيًا من أهداف المجتمع الراغب في استيعاب العلم.

عرفت العربية منذ القدم قوانين وضع المصطلحات وتوليدها، وقد ضبطها العلماء كالتالي: الاشتقاق بأنواعه، النحت، المجاز، التعريب والترجمة. و« تمثل هذه الآليات مصدرا من مصادر ضبط اللغة العربية وكيفية نموها وتطورها المصطلحي والمعجمي»[2]، لذلك توصي مؤتمرات التعريب باستخدام هذه الوسائل في توليد ووضع المصطلحات الجديدة.

1. الاشتقاق

«هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة.» [3] أي أنه نزع لفظ من آخر شرط تناسب في المعنى و التركيب واختلاف في الصيغة. و«يعد الاشتقاق من أكثر الآليات المعتمدة في توليد المصطلح في اللغة العربية بوصفها لغة اشتقاقية»[4] لذلك وجب «على

---

(1) جميلة عبيد، دور المعاجم في رصد المصطلحات الحديثة، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 90.

(2) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 72.

(3) محمد بن ابراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه- موضوعاته- قضاياه، دار بن خزيمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م، ص 207.

(4) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 220.

واضع المصطلح العلمي العربي من المختصين في أي علم من العلوم، أن يكون على معرفة بنظام اشتقاق مفردات اللغة العربية، ودلالات هذه المفردات وأوزانها فضلا عن معرفة ما يتصل بالكلمة العربية من سوابق ولواحق.»[1]

وللاشتقاق أقسام هي:[2]

- الاشتقاق الصرفي الصغير، الاشتقاق الكبير،الاشتقاق الأكبر، الاشتقاق الكبار.

2. المجاز

«هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. »[3]، ويقصد به هنا: «التوسع في المعنى اللغوي بكلمة ما لتحميلها معنى جديدا، وقد تم اعتماد هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعية الاسلامية ومن أمثلة المصطلحات العربية الموضوعة بهذه الآلية نذكر الصيام والقاطرة»[4] لكن هناك من رفض هذه الآلية بقولهم: «غير أننا نعترض على اتباع المجاز في توليد المصطلح لأنه نابع من لغة خاصة لا تحتمل المجاز باعتباره لا يعبر إلا عن مفهوم واحد في سياق استعمالي مخصوص.»[5]

3. التعريب

«هو نقل اللفظ (ومعناه) من اللغة الأجنبية كما هو دون إحداث أي تغيير فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير فيه انسجاما مع النظامين الصوتي والصرفي للغة

---

(1) مهدي صالح الشمري ،المصطلح ولغة الغلم ، ص 49.

(2) ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه- موضوعاته- قضاياه، ص 115- 116.

(3) نفسه، ص 282.

(4) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 420.

(5) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 72.

العربية (المغرب) في وضع كثير من المصطلحات.»[1] ويعرف بعدة أسماء تدل عليه منها:[2] المعرّب، التعريب، الدّخيل ،المولد.

وهو أنواع: «قد يكون عاما، فيدعى بالتعريب الشمولي، أو قد يكون بالاقتباس من اللغة الأجنبية، بالتغيير الصوتي أو الصياغي للمفردة الأعجمية، وقد يكون بوضع مقابل عربي يناسب ما يصطلح عليه»[3].

4. الترجمة

هي «نقل محتوى نص من لغة إلى أخرى وفي "ترجمة المصطلح" هو نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه»[4] ذلك أن «الألفاظ العلمية المترجمة ألفاظها ارتباط باللغة التي صدرت عنها، وبنظامها الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، (...) وليست الترجمة ترجمة كلمات مستقلة مباشرة من دون النظر إلى كامل المحتوى، ونقله من لغة لها نظامها، إلى لغة أخرى مختلفة النظام، ولهذا المحتوى أبنية وتراكيب تنسجم وتتنافر، بحسب طبيعة كل من اللغتين المنقول منها والمنقول لها»[5].ومن فوائد الترجمة أنها «تساعد على تحديد الأساليب والمفردات العامة المتخصصة لجميع اللغات

---

(1) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 420- 421.

(2) ينظر: محمد بن ابراهيم الحمد، فقه اللغة، ص 157.

(3) مهدي صالح سلطان الشمري، المصطلح ولغة العلم، ص 97.

(4) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 421.

(5) مهدي صالح سلطان الشمري، المصطلح ولغة العلم، ص 97.

كما أن عملية الترجمة تقتضي بالضرورة البحث عن الصيغ والمصطلحات الحديثة التي تلائم الواقع، وهذا يعد وسيلة من وسائل تطوير اللغة وإغنائها.»[1]

رغم ذلك فإن الترجمة ليست بالأمر السهل الهين؛ « رب كلمة أعجمية تحتاج أحيانا في وضع مقابل عربي لها إلى الدرس والبحث ساعات من الزمن، أو أياما تمر في التفتيش عن معناها الأصلي في اليونانية أو اللاتينية، وعن واضعها وماذا أراد من وضعها أما الكلمة العربية التي ستوضع أمام الأعجمية فليس من السهل إيجادها أو اختيارها، فهناك تراث علمي قديم لنا يجب مراجعته بغية العثور على لفظ سائغ له معنى اللفظ الأعجمي.»[2] .يمكننا أن نلاحض أن التعريب و الترجمة يصبان في نفس المصب، في حين أن التعريب جزء من الترجمة .

5. النحت

ويعرف بأنه «انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه ولا يلجأ إليها إلا عند الاقتضاء نحو برمائي وغيره إلى اختزال لفظين لتركيب واحد.»[3]

ويمكن إرجاع النحت إلى أربعة أقسام[4]:

- النحت الفعلي، النحت الوصفي، النحت الاسمي، النحت النسبي.

---

(1) يوسف يحياوي، ترجمة الكتب العلمية من الإنجليزية إلى العربية –الترجمة التقنية وقلة المصطلحات العربية–، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02– 03 ديسمبر 2014م، ص 503– 504.

(2) مهدي صالح سلطان الشمري، المصطلح ولغة العلم، ص 46..

(3) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 421.

(4) ينظر: إدريس بن الحسن العلمي، في اللغة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001م، ص 33.

والمخطط التالي يلخص آليات وضع وتكوين المصطلحات.[1]

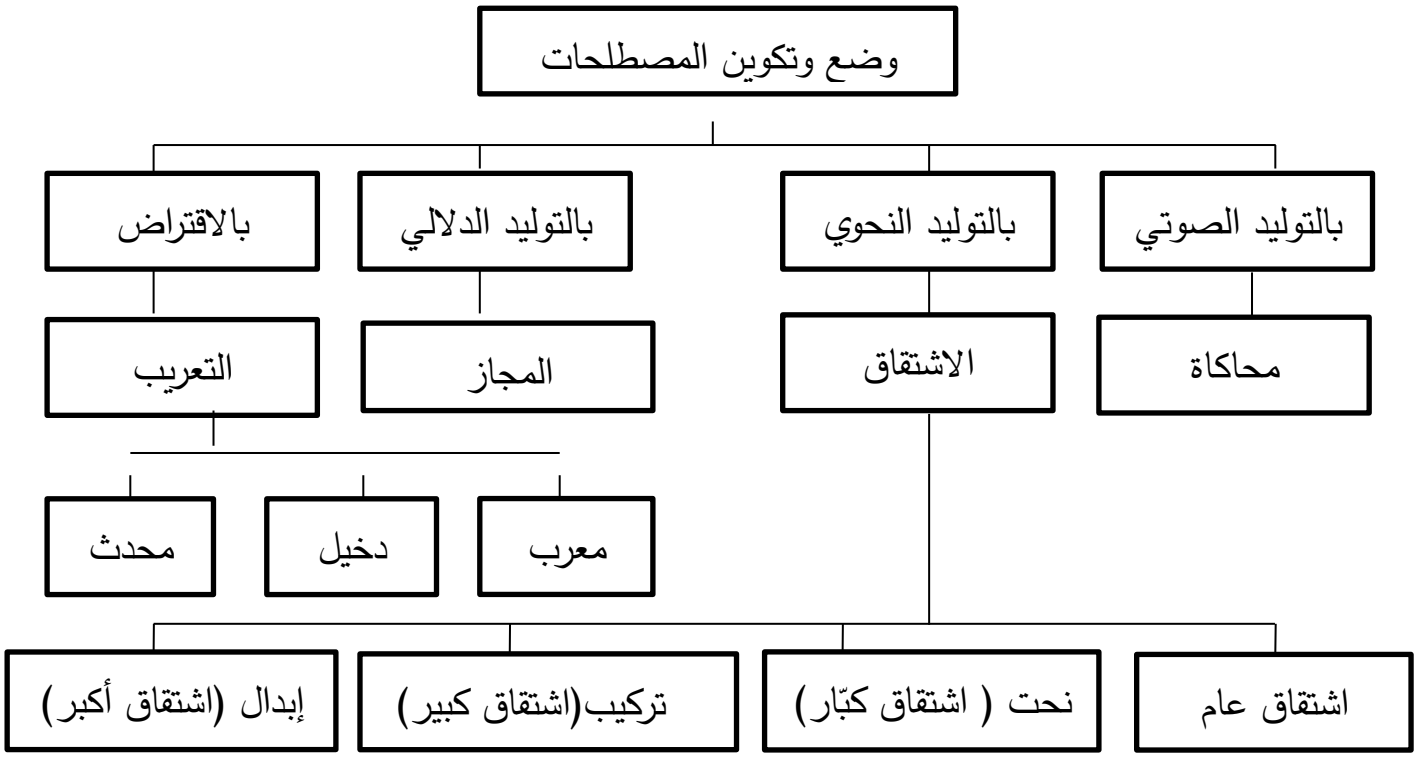

(مخطط 02: آليات وضع وتكوين المصطلح)

نستنتج مما سبق أن «منهجية المجامع اللغوية والعلمية في وضع المصطلحات كانت، بوجه عام، مبنية على القواعد، نفسها في منهجية علماء العربية القدماء، فقد فتحت تلك القواعد للمجامع ولغيرها من المؤسسات والعلماء والباحثين أبوابا واسعة لوضع قرارات هامة فيما يختص بوضع المصطلح العلمي»[2]

(1) واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 421.

(2) محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 205.

المطلب الثاني: من مشكلات المصطلح العربي.

إن التطور الذي تعرفه الدراسات اللغوية في هذا العصر تتطلب رسم حدود فاصلة بين الحقول المعرفية، وهي حدود لا يمكن رسمها إلا بوضع مصطلحات تميز كل حقل عن غيره، فقط يجب أن يكون هذا المصطلح شاملا لجميع جوانب هذه الدراسة أو تلك أي يجب أن يمثل الصورة العاكسة لمحتوى الدراسة ومناهجها وخصائصها.[1] لكن الواقع الذي تعيشه اللغة العربية في هذا العصر حال دون ذلك؛ إذ أنها تعيش موقف ضعف. وانعكس ذلك على المصطلح العربي بصفة عامة؛ فراح يعيش مشكلات جمة، لخّصها علي القاسمي فيما يلي: [2]

- **<u>المحددات السببية</u>:** ويدرجها كالآتي:

1. النقص في المصطلحات العلمية العربية: وترجع إلى الأسباب التالية:

- تأثيرات الاستعمار الأوروبي، حيث سعى إلى طمس معالم العربية بكل الوسائل.
- الجمود الذي يسيطر على المجتمعات العربية على مستوى الاختراع والابتكار أدَّى إلى ضعف الإنتاجية الاصطلاحية.
- عدم قدرة اللغة العربية على مواجهة الزخم المصطلحي والذي يتدفق يوميا من الدول الصناعية. لكن علي النمة عارضه في هذه النقطة بقوله: « من المهم التوكيد على قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات بما في ذلك قبول دخول مصطلحات وكلمات "أجنبية" إلى اللغة العربية منذ أقدم العصور.» [3]

---

(1) بن محمد بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، ع01، جوان 2011م، ص 26.

(2) ينظر: كمال لعناني، النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه (علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية)، ص 18- 22.

(3) علي بن إبراهيم النملة، إشكالية المصطلح في الفكر العربي، ص 25.

2. تعدد واضطراب الجهات الواضعة للمصطلحات

يقول سعيد أحمد بيومي : «وثمة مشكلة تقض مضجع اللغة العربية وتؤرق المتحدثين بها، وهي قصور المعاجم الحاد عن استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة (...) عجز الجامعة العربية عن التنسيق بين المجامع والهيئات العلمية في الاتفاق على صك مصطلح أو إهمال آخر مما يؤدي إلى التخبط في استخدام الدول العربية المصطلحات العلمية بالإضافة إلى غياب التنسيق العلمي السريع بين اللجان المختصة في الوزارات المختلفة ومجمع اللغة العربية مما يؤدي إلى تداول المخترع وشيوع اسمه الأجنبي قبل أن يتفق على وضع المقابل له في اللغة العربية»[1]

3. اضطراب المنهج المتبع في الوضع

يرى القاسمي أن المنهج المتبع في الوضع يتأرجح بين (الاقتراض والتوليد) ومنذ النهضة العربية الحديثة تنازع حوله تياران من اللغويين: تيار محافظ يدعو إلى التقيد باختيار الألفاظ العربية الفصيحة مقابل المصطلحات الأجنبية لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية. وتيَّار متحرر مؤيد لاستعارة المصطلحات بحرية من لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية.

- **<u>المحددات الموضوعية</u>**. وهي:

1. **المشكلات اللغوية:** هذه المشكلات تتفرع إلى نوعين، منها ما ينتج عن اللغة الأم أي اللغة العربية، ومنها ما ينتج عن اللغة المصدر أي اللغة الأجنبية.

أ. **المشكلات الناتجة عن اللغة العربية:** وهي مصنفة إلى ثلاث ظواهر:

- **الازدواجية اللغوية:** تعني وجود عدة لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب اللغة العربية الفصحى، وهذه اللهجات تتعايش معها وفق صور شتَّى

(1) سعيد أحمد بيومي، أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، كتب عربية، ط1، 2002م، ص 141.

من الانفراد والاشتراك فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين اللغة الفصحى من جهة ثانية.

- **تعدد لهجات الفصحى:** ففي عربيتنا الفصيحة توجد لهجات فصيحة تختلف فيما بينها على جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.
- **ثراء اللغة بالمترادفات:** لعل ما يميز لغتنا العربية ثراءها بالمترادفات لكن الباحث يرى بأنها من جهة نعمة في مجال الكتابة الأدبية الإبداعية، ونقمة في مجال المصطلحات الأدبية والتقنية.

ب. المشكلات الناتجة عن اللغة المصدر

يرى القاسمي بأن هذه اللغة يمكن أن تحدث بعض التشويش على عملية اقتراض المصطلحات وترجمتها من لغتها الأصلية إلى اللغة العربية، وهي مصنفة إلى:

- تعدد مصادر المصطلحات التقنية: يحدث هذا عندما تعطي الإنجليزية والفرنسية كلمتين مختلفتين للمفهوم الواحد.
- ازدواجية المصطلح في لغة المصدر التي قد تؤدي إلى ازدواجية في اللغة العربية.
- الترادف والاشتراك اللفظي . هذه النقاط تحيلنا إلى صعوبة الترجمة

ومن هنا ندرك أن التهرب من مشكلة ما قد لا يكون حلا، بل قد يكون مشكلة بحد ذاتها أو يخلق مشكلة جديدة بدلا من حل المشكلة القديمة، «ولا أعتقد أن اللغويين المحدثين كانوا مدركين أن توجههم نحو المصطلح اللغوي الأعجمي ومحاولة تجاهل المصطلحات العربية القديمة سيكون حلا ناجعا لكثير من مشكلات المصطلح اللغوي، ولكنهم من حيث لا يشعرون وقعوا في مأزق التعامل مع المصطلح الأعجمي وكيفية ترويضه وإلباسه لباسا

عربيا فكان أن ظهر لدينا أكثر من مصطلح واحد لمفهوم واحد والسبب اضطراب عملية الترجمة والتعريب...» [1] وهي صعوبة « مقدور على التغلب عليها بالاختصاص واحترام التخصص برجوع العلماء في الفنون المختلفة إلى أهل الاختصاص، في البحث عن مصطلح يؤدي المفهوم المراد. »[2]

2. **المشكلات التنظيمية والمنهجية:** وقد قسمها القاسمي إلى ثلاثة أنواع، وهي:

- **تعدد الجهات الواضعة للمصطلح:** وهي مجملة فيما يلي:

المجامع اللغوية والعلمية العربي، جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل: اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية... الخ. الاتحادات المهنية العربية، مثل: اتحاد الأطباء العرب، واتحاد المهندسين العرب... الخ. الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي .المؤلفون ودور النشر والمعجميون. مؤسسات عالمية أخرى

- **إغفال التراث العربي**

يرى القاسمي بأن التراث العربي غني بمصطلحاته وألفاظه العلمية، لكن هذه المصطلحات غير معروفة لدى الباحثين لعدة أسباب منها: القطيعة الحصلة بين التراث والمعاصرة وإهمال المصادر التراثية المخطوطة وانعدام الاهتمام بتحقيقها ونشرها وإخراجها إلى حيز الوجود ليستفيد منها الباحثون والدارسون.

لا تنحصر مشاكل وضع المصطلح فقط في هذه العناصر التي ذكرها الدكتور علي القاسمي، بل هناك من يضيف مشاكل أخرى، منها:

---

(1) محمد حسين علي زعين، المصطلح في الدرس اللساني الصيرورة والتطبيق، مجلة العميد، م 04، ع 15، 2015م، ص 240- 241.

(2) علي بن إبراهيم النملة، إشكالية المصطلح في الفكر العربي، ص 20.

1. **عدم وضوح المفهوم:** « يبنى المصطلح أساسا على مفهومه، فإذا كان المفهوم غامضا صعب انتقاء المصطلح المعبر عنه بدقة، فقد يضعه صاحبه لمفهوم معين يتعذر على القارئ إدراكه، ويعود ذلك إلى قصور العبارة عن تقديم المفهوم بشكل واضح»[1]
2. **عدم ذكر الحد أو التعريف:** وذلك ما شهدته بدايات المصطلح، خاصة النحوي «فأحيانا يقدم الحد أو التعريف أصلا وأحيانا يقدم باختلاف بين النحاة»[2]
3. **التعدد:** «سواء كان ذلك في دلالة اللفظ الواحد على أكثر من مفهوم أو في تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد. » [3]

كما أنه من أكبر المشكلات التي تعترض المصطلح هي: اشكالية توحيد المصطلح، ذلك أن القول بتوحيد المصطلحات العلمية في ظل التعدد المرجعي والتباين النظري بين العاملين في هذا المجال هو ضرب من المحال؛ كون لم نعرف بعد أصول المشكلة المعرفية والحضارية التي تواجهها الثقافة والمعرفة العربية. » [4]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن المصطلح جزء من المنهج العلمي، ولا يستقيم منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداء صادقا، ولذلك يقول ليبنتز:«إن معظم الخلافات العلمية يرجع إلى خلاف على معنى الألفاظ ودلالتها»[5]

---

(1) قمرة كرام، المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر تليلي، (رسالة ماجيستر)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010م، ص 18.

(2) نفسه ، ص 19.

(3) نفسه ، ص 20.

(4) طارق بومود، قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 214.

(5) سعيد أحمد بيومي، أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ص 141.

المطلب الثالث: تعدد المصطلح العربي: أسبابه وانعكاساته.

تكمن دقة العلوم في توظيف المصطلحات العلمية بالتزام وجه واحد للاستعمال فالمصطلح العلمي يحمل معنى واحدا مناسبا لا يتغير، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمصطلح العربي؛ «منذ نهضة الأمة العربية، وصحوتها من سباتها العميق، ومحاولة كسر الحواجز والجمود وانفتاحها على الأمم المتقدمة، وهي تحاول جاهدة تسعى في غير هوادة أن تجعل لغتها اللسان المعبر عن الحضارة المعاصرة بكافة فروعها ومجالاتها. وتحقق نجاحا يشهد به المنصفون، لكن السفينة اصطدمت بعدة عقبات أهمها "قضية تعدد المصطلح. »[1]

1. أسباب تعدد المصطلح

يمكن القول أن أسباب هذه المشكلة تكمن في: "النقص في المعاجم العربية بأنواعها المختلفة(...) والاقتراض المباشر للكلمات الأجنبية، وبخاصة إن كان بلا قيود، اختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية(...) واتساع اللغة العربية وأقطارها، وخضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها لأنظمة سيطرة أجنبية، والاجتهاد الشخصي والفردي بلا تنسيق، واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال التخصصات واختلاف لغات المصطلحات الأصلية الدولية التي تقوم بوضع مقابلات عربية لها."[2] وهو ما أكده كل من خضر عليان وحامد صادق بقولهما أن تعدد المصطلح يرجع لعدة أسباب «إما لاختلاف مصادر الثقافة أو لواضعي المصطلحات أو لتعصب اقليمي نتج عن الانقسام الجغرافي للأمة العربية –فالمغرب العربي ينقل عن الفرنسية ويعول عليها كثيرا

---

(1) خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 171.

(2) علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك اربد، م 02، ع 01، 2005م، ص 08.

بينما المشرق العربي يعول كثيرا على اللغة الإنجليزية- أو لاختلاف المنهج عند وضع المصطلحات كاللجوء إلى الترجمة الحرفية مثلا، ومما زاد الأمر تعقيدا هو سعة اللغة العربية ومرونتها وطواعيتها.» [1]وكان أيضا للعامل الإقليمي دوره في فوضى المصطلح، إذ «تلعب النزعة الاقليمية دورا كبيرا في الخلط الاصطلاحي، والتشتت في وضع المصطلح، وإدخال كلمات عامية في مجال المصطلحات العلمية حسب أهواء المؤلفين، من غير مراعاة للقواعد الصادرة عن مجامع اللغة العربية»[2]

ولعل من الأسباب التي أدت إلى التشتت وتجذيره أيضا ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي، وذلك بوضع أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد أو العكس بوضع مصطلح واحد على مفاهيم متعددة.[3] وتعد المترادفات سببا ومظهرا للتشتت في آن واحد.[4]

ومن أسباب فوضى المصطلح أيضا: أزمة الصراع بين الأصالة والحداثة، بين داع إلى التنقيب في التراث عن المصطلحات الأصيلة وأخر مناصر للتعريب لإثراء الرصيد المصطلحي. ويلخص بشير إبرير العوامل المؤثرة في تعدد المصطلح في ثلاثة عوامل هي: مشكلة الاتصال والتبليغ والبيان، والنهل من الترجمة، وغربة مفهوم المصطلح وتعريبه.[5]

- **مشكلة الاتصال والتبليغ والبيان**

وهي «مشكلة جوهرية كون كثير من الناس يتفاوتون في اللغات الأجنبية.إن عرفوها فيحدث في المؤتمرات أن تلقى محاضرة بالفرنسية أو الانجليزية، ولا يفهمها إلا البعض

---

(1) خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 171.

(2) علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص 07.

(3) طارق بومود، قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني، ص 313.

(4) علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص 08.

(5) عمر الشادلي، مصطلح "التناص" في خطاب "محمد عزام"، ص 25- 27.

أو القليل النادر من الحضور.»[1]

- **النهل من الترجمة**

والتي هي «بمثابة حجر العقبة في التواصل، حيث أن العنصر الأول، مشكل البيان والاتصال والتبليغ، أدى إلى النهل من الترجمة على اختلافها، مما جعل الباحث يتيه في رحمة الترجمات الكثيرة غير المؤسسة على منهجية واضحة. وأهداف محددة نود تحقيقها وإنما نقف –غالبا– بأهواء الأفراد واهتماماتهم الخاصة.» [2]

- **غربة مفهوم المصطلح وتعريبه**

إن المتأمل لما سبق يجد أن للترجمة حضورا قويا، باعتبارها أحد أهم العوامل المؤثرة في تعدد المصطلح؛ ذلك لأن «واضع المصطلح يكون واحدا من اثنين، إما أن يكون هو المستحدِث للمفهوم، وفي هذه الحالة يكون مصطلحا واحدا لمفهوم واحد، وإما أن يكون مترجِما للمصطلح الذي وضعه غيره، وفي هذه الحالة يتعدد المصطلح.» [3]

2. انعكاسات تعدد المصطلح

إنَّ أخطار تعدد المصطلح وتشتته كثيرة نذكر منها: [4]

---

(1) بشير إبرير، مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، مجلة علامات، م 13، ع 19، سبتمبر 2003م، ص 609–610.

(2) نفسه، ص 610.

(3) علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، ص 07.

(4) ينظر : علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص 08– 10.

ومن أخطار تشتت المصطلح العربي وعدم توحيده أن الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العرب والعربية في المحافل الدولية كما ينبغي، لأنها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحدة لهذه المجموعة الكبيرة من الدول.

كما تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلك، من عدم توحيد المصطلحات في العالم العربي، لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربي، وتريد مصطلحات موحدة للاستخدام والتعامل؛ لأنها تستخدم الترجمات الآلية والفورية التي يهمها المصطلح الموحد. إذ يوقعها التشتت في الخلط والاضطراب والخطأ.

ولعل من أخطر نتائج هذه المشكلة؛ ما أشار إليه الاستاذ عمار بن يوسف في بحثه "توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلاد العربية"، حيث يقول: «والأصل في الأمر أن ما يوحد بين أفراد قوم هو بالتحديد ما يتميزون به عن الآخرين، فإذا ما ظهرت داخل نفس القوم (كذا) فوارق لغوية واصطلاحية، وإذا ما سار بها التاريخ إلى الترسخ سياسيا واجتماعيا، فمعنى ذلك أن القوم صائرون إلى التجزئة لا محالة»[1]

ولا ننسى أنها تجعل كلا من الباحث والطالب في حيرة، فهما أمام حشد من المصطلحات، التي قد تتفق مدلولا وتختلف لفظا وقد تتباين في الاثنين.

«ورغم أهمية المصطلح وأن المصطلحات تمثل الجزء الأكبر في لغة العلوم والتقنية إذ أن حوالي 80% من ألفاظ لغات البلدان المصنعة ألفاظ متخصصة يستعملها العلماء والمهندسون والمهتمون وغيرهم من أهل الاختصاص. إلا أن ظاهرة تعدد المصطلح لا يجب أن تشكل عائقا يحول دون استخدام اللغة القومية في جميع الحقول والمجالات فالمصطلحات

---

[1] ينظر : علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص 10.

المتعددة لمفهوم واحد تستخدم جنبا إلى جنب ردحا من الزمن ولا تلبث أن تطغى مصطلحات على أخرى. » [1]

«ورغم إيماننا بأن تعدد المصطلحات يعيق المسيرة، إلا أنه في ظل الظروف الراهنة للعالم العربي واللغة العربية فلا مناص من دفع المسيرة إلى الأمام متفائلين بأن العقبة كأداة ستزول، ولا مشاحة في الاصطلاح» [2] . كما عبرعن ذلك قدامة بن جعفر (ت 337هـ) بقوله: «فإني لما كنت أخذا في معنى لم يسبق إليه من يصنع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت إلى أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك والأسماء لا منازعة فيها، إذا كانت علامات، فإن قنع بما وضعته من هذه الأسماء وإلا فليخترع كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فإنه ليس يُنازَعُ في ذلك.» [3]

وقال أيضا: «وأما الاختراع فهو ما اخترعت له العرب اسما مما لم تكن تعرفه وكل من استخرج علما واستنبط شيئا وأراد أن يضع له اسما من عنده ويواطئ عليه من يخرجه إليه. فله أن يفعل ذلك. ومن هذا الجنس اخترع النحويون: اسم الحال، والزمان، والمصدر والتمييز ، واخترع الخليل العروض ، فسمى بعض ذلك: الطويل، وبعضه المديد، وبعضه الهزج، وبعضه الرجز »[4]

وسواء تعدد المصطلح أم توحد فالقول الفصل فيه هو استخدامه فلا يكون المصطلح مصطلحا إلا بعد وضعه واستخدامه وإلا لا يعد وكونه لفظة لا تلبث أن تندثر لعدم

---

(1) خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 172.

(2) نفسه، ص 183.

(3) أبو الفرج قدامة ابن جعفر، نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص 68.

(4) أبو الفرج قدامة ابن جعفر، نقد النثر (كتاب البيان)، تح: عبد الحميد العنادي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ص 83– 84.

استخدامها. وهذا ما أثبته الأولون والمعاصرون. يقول ابن جني (ت 392هـ): «الحقيقة ما أقرأ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة»[1]

ويقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): «كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع: وإن شئت قلت: في مواضعة: وقوعا لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة» [2]. فإن ما يحكم على بقاء المصطلح وشيوعه بعد وضعه هو الاستخدام.

وعلى الرغم مما لتعدد المصطلح من آثار وانعكاسات سلبية، فإن هناك من ينظر إليه من الجانب الإيجابي، على أنه زيادة في ثراء اللغة، وعلامة على قدرتها واستيعابها ففي رأي محمد النويري «الدعوة إلى توحيد المصطلح تبدو (...) قضية زائفة وعلى غاية من السطحية، لأنها تحجب عنا القضايا الحقيقية التي ينبغي أن نركز فيها اهتمامنا. ثم إن طرح مسألة التوحيد يصبح خطرا لأنه في بعد من أبعاده حكم على البحث العلمي بالجمود، والعلم إنما يجد تربته الخصبة في الاختلاف والخلاف»[3] إن الآراء تختلف وتتضارب حول هذه القضية (تعدد المصطلح)، بين معارض ومحارب لها، وبين مؤيد ومرحب بها.

المطلب الرابع: منهجيات وحلول مقترحة لتوحيد المصطلح وتنميطه.

قبل تقديم الحلول ومختلف المنهجيات الرامية لتوحيد المصطلح العربي، ينبغي علينا شرح المصطلحات المفتاحية، وهي:

---

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، 1986م ، 442/2

(2) أبو بكر عبد القاهرين عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص 350.

(3) الربيع بوجلال، مشاكل ترجمة المصطلح –المصطلحات السيمائية أنموذجا–، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02– 03 ديسمبر 2014م، ص 333.

1. التقييس أو المَعْيَرة

«إرساء واعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ أو المواصفات التي ينبغي أن تضع بموجبها الأشياء، أو تضبط بحسبها الأحجام، أو توضع على غرارها الأشكال، أو تصاغ وفقها المصطلحات، وتشبه عملية التقييس عملية وضع القوانين الواجب اتباعها. » [1]

2. التنميط

«وضع المصطلحات «على نمط واحد ذي معايير وقواعد محددة بحيث يعبر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد.»[2]ويعتمد التنميط على أربعة مبادئ: [3] اطّراد أو شيوع المصطلح. يسر التداول الملاءمة: أي أن يلائم المصطلح المترجم المصطلح الأجنبي ولا يتداخل معه. الحوافز: يقصد به كل ما يحفز المستعمل على اختيار المصطلح. من ذلك:صيغته البسيطة، قابليته للاشتقاق، تركيبه الصرفي الواضح، بعده عن الطول والغرابة...

3. التوحيد

وهو اعتماد شيء واحد أو موضوع واحد من بين عدة أشياء أو موضوعات. وفي علم المصطلح يعني التوحيد، توحيد المعايير والمبادئ والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، وإما انتقاء مصطلح واحد من عدة مترادفات للتعبير عن مفهوم معين، ليحل

---

(1) كمال لعناني، النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي، ص 129.

(2) علي القاسمي، عبد الرزاق الكاشاني وإسهامه في تطوير المعجمية العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م 77، ج 4، ص 716.

(3) وهيبة لرقش، بين الترجمة والتعريب: المصطلح العلمي العربي وإشكالية عدم استقراره دراسة مصطلحية على بعض مصطلحات علوم الوراثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008م، ص 55- 56.

محل المصطلحات العديدة المترادفة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم. [1]

ومن بين الحلول المقترحة لتوحيد المصطلح ما يلي: [2]

- تخصيص مصطلح واحد لكل تصور يتم اختياره بدقة من بين المقابلات المتاحة
- فتح مجال التسجيل لطلبة الدراسات العليا بكليات العلوم والكليات العلمية والتطبيقية لنيل الماجيستر والدكتوراه في علم وضع المصطلحات والأداء العلمي والمعاجم العلمية.
- توظيف الحاسوب والانترنت في مجال توحيد المصطلح.
- العمل على إصدار مجلات علمية جماهيرية، يشرف عليها علميون متضلعون في تعريب العلوم وذلك على غرار مجلة "العلم" القاهرية وقد تكون المجلات مترجمة كمجلة "العلوم" الكويتية على أن يلتزم المسؤولون عن هذه المجلات في أعمالهم بقرارات وإصدارات مجامع اللغة العربية في المصطلحات لحل هذه الإشكالية.
- توحيد الترجمة في كافة أقطار الوطن العربي.

بالإضافة إلى: [3]

- استثمار المصطلح الموحد في المجال التعليمي.
- الافادة من تجارب المتقدمين من العلماء العرب في ميدان التعريب والترجمة مع مراعاة العصر والزمن.

---

[1] كمال لعناني، النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي، ص 129.

[2] ينظر: تهامي بلعقون، المصطلح اللساني العربي إشكالات وحلول، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 247- 249.

[3] ينظر: واضح عبد العزيز، المصطلح العربي مشاكل وحلول، ص 424- 425.

- التنفيذ والمتابعة لهذه التوصيات وعدم منهجية عقد المؤتمرات فحسب. مع تنسيق الجهود هذه بدعم رسمي من الحكومات المحلية لتحقيق هذا الانجاز.
- الإفادة من تجارب المجامع اللغوية في الأقطار العربية في حقل التعريب- الترجمة وتطويرها، والاعتماد على خصائص العربية التي تؤهلها إلى أن تساير الركب العلمي من الاشتقاق والتوليد والتعريب والمجاز والنقل والنحت.

يجب وضع تخطيط مدروس بعناية لسد احتياجاتنا المصطلحية سواء من مصادر عربية أو أجنبية؛ ليكون عونا لنا في حصر المصطلح العلمي واللغوي، وفيما يلي جمع لبعض المنهجيات المتبعة لحل مختلف مشاكل قضايا المصطلح:

1. منهجية وضع المصطلحات

نشير هنا إلى أن هناك عدة جهود وتجارب حاولت وضع نظرية عامة لعلم المصطلح، من بينها تجربة الأستاذ أحمد الأخضر عزال، التي تسعى إلى تحديد منهجية وضع المصطلحات. وتتكون من تسع مراحل: [1]

أ. المرحلة الأولى (التجريد والترتيب): وتتمثل في جمع المصطلحات الاجنبية وتجريدها في جذاذات[*] ، ثم ترتيبها ألفبائيا أو حسب الأصناف.

ب. المرحلة الثانية (التحضير المعجمي): وتشمل الفرز والاتساق أي حذف المتكرر من الجذاذات وإضافة ما يلزم. وجمع المقابلات أي ضم الأشباه إلى النظائر بين ما جمع وما هو موجود في المعاجم.

ت. المرحلة الثالثة (التحليل الإعجامي): أي تحليل وترتيب شروح المعجم، وذلك بدراسة المقابلات المنقولة، واختيار الملائم منها. ثم اقتراح مقابلات عند وجود فراغ أو دخيل

---

[1] ينظر: خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، ص 149- 150.

[*] جذاذات: وريقات صغيرة تقيد بها المعلومات للاحتفاظ بها لمراجعتها.

أو شرح. فإعداد الحقول المضطربة وذلك بجمع مصطلحاتها الأجنبية ومقابلاتها العربية في القواميس الأحادية اللغة أو المتخصصة.

ث. المرحلة الرابعة (الرجعة): وهي نقل الجذاذات الأجنبية- العربية، إلى جذاذات عربية- أجنبية. ثم ترتيبها ألفبائيا نطقيا.

ج. المرحلة الخامسة: وهي مقابلة النص العربي بالنص الأجنبي وإصلاح الخطأ.

ح. المرحلة السادسة (في المحتوى والشكل):

- في المحتوى: أي إعادة النظر في جميع المقابلات بالاعتماد على كل من النصين العربي والأجنبي...
- في الشكل: و ذلك بمراجعة المصطلح الأجنبي ومقابله العربي من حيث قواعد اللغة، وترتيبها ألفبائيا.

خ. المرحلة السابعة (الاستنساخ): ويتم بطباعة القائمتين (أجنبي عربي) و(عربي أجنبي) وتوزيعهما.

د. المرحلة الثامنة (فحص الملاحظات): وفيها جمع للملاحظات وتصنيفها وترتيبها. ثم استدعاء لجنة المختصين إلى المعهد لدراسة هذه الملاحظات.

ذ. المرحلة التاسعة (الطبع): وهي إصدار طبعات؛ الأولى تجريبية. وأخر متوالية.

2. منهجية التعامل مع المصطلح التراثي

إذا تتبعنا المصطلحات الموجودة في عالمنا العربي، نستطيع أن نرى بوضوح ذلك الالتباس في التعامل مع المصطلحات التراثية، وفيما يلي منهج يدعو للتجديد في قراءة هذه المصطلحات، حسب الخطوات التالية: [1]

---

[1] ينظر: بلقاسم منصوري، التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م، ص 465.

- تتبع تطور المفهوم من معانيه اللغوية إلى معان اصطلاحية معينة. وهل هناك اتساق بين الاثنين؟
- التركيز على واقعة الترجمة واختيار مقابل عربي لهذا المفهوم، وهل تمت ترجمة للمعاني والدلالات أم للفظ في معناه الظاهر فقط؟
- تتبع تطور المفهوم في الفكر الاسلامي العربي التالي لترجمته ومدى التغير الذي لحق باللفظ أو الدلالة. دون إهمال المعاني والدلالات الأصلية للمفهوم العربي.

3. منهجية استقبال المصطلح الوافد (الأجنبي)

تصطدم الثقافة العربية عند استقبالها المصطلح الوافد بوجهيه اللفظي والمفهومي بمجموعة من المسائل: هل يكفي كتابة اللفظ الأعجمي بحروف عربية عند التعريب؟ أم نجتهد في العثور على لفظ عربي؟ وهل يجب تعريب المفهوم الأجنبي ؟أم نكتفي بمفهوم المصطلح في الثقافة العربية؟ وهل يجب أن نعرض المفهوم الوافد على خبير ليعربه لنا؟ « فالمصطلح الوافد –السائد أو غير السائد– لا يواجه –ولا ينبغي أن يواجه– بمنهج العثور. إنه لابد من خطة علمية شاملة حاسمة لمواجهة هذا الطوفان المفهومي؛ وذلك من خلال: إحصاء ما نمتلكه من مصطلحات ومفاهيم، استيعاب ما لدى الآخر من مفاهيم في مختلف التخصصات، أن يكون الاقتراض بحسب الحاجة، وأن يكون مدروسا ومضبوطا. » [1]

(1) محمد حراث، راهن البحث المصطلحي في الوطن العربي –مقاربة تحليلية نقدية في الواقع والمأمول–، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 02– 03 ديسمبر 2014م، ص 151. والشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، ص 11.

الفصل الثاني:

تعدد المصطلح النحوي في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لـ "مصطفى حميدة

- التعريف بمصطفى حميدة وكتابه
- دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية في الكتاب

تمهيد

نالت قضية المصطلح أهمية كبرى في التراث اللغوي العربي، وكانت اللغة العربية لغة غنية بالألفاظ لاحتوائها على وسائل ساعدت على نموها، مما أكسبها المرونة في التعبير عن مستجدات الحياة. أضف إلى ذلك إدراك العلماء أهمية المصطلح النحوي، منذ نشأة علم النحو العربي، يقول محمد أحمد أبو فرج: «وكثير من اللغويين يعقدون صلة، بين دراسة النحو، وبين المعنى، ويجعلون دراسة اللغة في النحو».[1] فعمد هؤلاء إلى وضع مصطلحات نحوية توضح الفروق بين المعاني، وتبعد المتكلم عن الوقوع في اللحن.

« والبحث في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره وتبلور مفهومه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بنفس المصاعب التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكون مادته وتطورها قبل ظهور سيبويه. » [2] وعليه، يمكن الجزم أن البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كان مع الخليل (ت170هـ) وسيبويه (ي180هـ)؛ من خلال (الكتاب) الذي جاء خلاصة لعلم الخليل، ثم توافرت جهود النحاة من بعدهما حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه.

لقد سبق أن عرفنا المصطلح، فما المقصود بالنحو؟ وما المصطلح النحوي؟ يمكن إختصار مفهوم النحو في اللغة بقول الإمام الداودي:[3]

للنحوِ سبعُ معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

---

[1] محمد أحمد أبو فرج، المعجم اللغوي في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، 1966م، ص 13.

[2] كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، (رسالة دكتوراه)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013م، ص 143.

[3] محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ج1، ص 10.

أما في الاصطلاح فنكتفي بقول ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ): «النحو: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف بينها»[1]؛ فهو علم قائم بذاته منطلقه كلام العرب ومنتهاه قواعد محكمة.

وفي مفهوم "المصطلح النحوي" يقول عوض حمد الفوزي هو: «الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية»[2]

ويظهر أمام المصطلح النحوي قضية "الخلاف النحوي" التي تظهر جلية عند الانتقال من مدرسة إلى أخرى. هذا الخلاف له انعكاسات على مصطلحات هذا العلم؛ فكل مدرسة اتخذت مذهبها النحوي معبرة عنه بمصطلحات تراها الأنسب لذلك، فنجد مثلا: المصطلح البصري، المصطلح الكوفي... وأمام هذا الانقسام المصطلحي شهد علم النحو العربي عدة مشاكل في ضبط المصطلحات التي يرتكز عليها.

وهو ما سنحاول رصده في المبحث الثاني من هذا الفصل ولعل هذا التمهيد جاء حديثا عن المصطلح النحوي كون الكتاب الذي سندرسه (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) غني بالمصطلحات النحوية، ناهيك عن مصطلحات أخرى لعلوم مختلفة كالبلاغة و اللسانيات.

---

[1] أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ابن عصفور)، المقرب ومعه مثل المقرب، تح: عادل أحمد عبد المجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1998م، ص 67.

[2] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ط1، 1981م، ص 22– 23.

المبحث الأول:

التعريف بمصطفى حميدة وكتابه

- نبذة مختصرة عن مصطفى حميدة وكتابه "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية"
- موضوع الكتاب
- منهج الكتاب وغايته
- الفائدة النحوية من الكتاب

المبحث الأول: التعريف بمصطفى حميدة وكتابه "نظام الارتباط والربط في تركيب الحملة العربية".

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن مصطفى حميدة وكتابه.

1. التعريف بالكاتب "مصطفى حميدة"

لم يرد الكلام عن الدكتور "مصطفى حميدة"، أو التعريف به والتعرُّف عليه في الكتب لعل السبب عدم تأليفه مؤلفات كثيرة، «تلقَّى على أيدي أساتذة أجلاء في علم النحو، في كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، وهم الأستاذ الدكتور السيد أحمد خليل والأستاذ الدكتور محمد السعران والأستاذ الدكتور حسن عون، والأستاذ الدكتور محمد أبو الفرج (ت 1986م) رحمهم الله وأحسن جزاءهم، والأستاذ الدكتور حسن ظاظا (ت 1995م)»[1]

صدر له:

- نظام الارتباط والربط في الجملة العربية.
- أساليب العطف في القرآن الكريم.

2. التعريف بالكتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الحملة العربية"

أ. توثيق الكتاب

العنوان الرئيسي: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية.

المؤلف: مصطفى حميدة.

دار النشر: الشركة المصرية للعالمية للنشر –لونجمان–

الطبعة وتاريخ النشر: الطبعة الأولى 1997م.

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة–مصر، ط1، 1997م، (كلمة شكر).

مكان النشر: القاهرة، مصر.

نوع الكتاب: إصدار حديث.

شكل الكتاب: ورقي، غلاف عادي، متوسط الحجم.

عدد الصفحات: يحتوي على أكثر من مئتين وسبعة وأربعين صفحة.

الطباعة: دار نوبار للطباعة، القاهرة.

ب.قراءة دلالية للعنوان

النظام: ويسمى أيضا نسقا، «يعرف سويسر (ت1993م) اللسان بوصفه نسقا من العلامات بأن كل علامة تختض بعلاقات تقيمها مع علامات أخرى، ومنه النظام: علاقات تركيبية تختزل ضمنها العلامات بموجب تسلسلها داخل خطية الخطاب (...) وعلاقات ترابط تشرف على وصل العلامة بالعلامات التي تقاسمها الخصوصيات نفسها.»[1]؛ وفي سياق الموضوع: الربط نظام تكمن أهميته ودوره من خلال علاقات التراكيب في الجملة العربية التي تؤدي وظائف معينة أو لأداء معين في سياق ما.

الارتباط و الربط: كلا الكلمتين بمعنى واحد من الجذر (ربط) ثم أخذت اللفظة في الاشتقاق، فأضحت (الارتباط) من افتعال وزنا، «ووزن افتعال يحمل في دلالته معنى تدخُّل الانسان ومهاراته العقلية والفعلية»[2] وعليه «الربط هو العلاقة التي تصل شيئين ببعضهما البعض، وتعين كون اللاحقة منهما متعلقا سابقة»[3]. ومنه يراد بالرابط ما يربط بين جملة أو اسم باسم سابق ليتم المعنى ويكتمل بناء الجملة»[4].

---

[1] ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس– الجزائر، ط1، 2007م، ص 106.

[2] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 27.

[3] محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية الصرفية، دار الفرقان، عمان– الأردن، ط1، 1985م، ص 90.

[4] محمد ابراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة– مصر، ص 135.

الجملة العربية: «هي كلام مفيد مستقل، والجملة تتألف (...) من كلمتين على الأقل (...) الكلمتان اللتان تتألف منهما الجملة إذن هما (...) الفعل والفاعل بالجملة الفعلية، أي: المسند والمسند إليه، وهما المبتدأ وخبره في الجملة الاسمية»[1]، وهي أنواع كما فصلها العرب قديما وحديثا وعلى رأسهم ابن هشام الأنصاري (ت761م).

ت.بين يدي الكتاب

«أصل هذا البحث رسالة علمية، نال عنها المؤلف درجة الدكتوراه في الآداب من قسم اللغة العربية وآدابها، واللغات الشرقية وآدابها، بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية بمرتبة الشرف الأولى، وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من: الأستاذ الدكتور تمام حسان رئيسا والأستاذ الدكتور عبده الراجحي عضوا، والأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة، عضوا ومشرفا»[2]

يحتوي البحث على تمهيد وأربعة فصول.

«فأما التمهيد فيتناول بالدرس جذور فكرة الارتباط والربط، فيشير إلى نظرية التعليق عند عبد القاهر، ويبدي ريا جديدا في قيمتها العلمية، ويربط تلك النظرية بما يعرف في علم اللغة الحديث بعملية الاتصال اللغوي ثم يناقش النحاة في منهجهم القائم على الإعراب ونظرية العامل.

وأما الفصل الأول: فيدرس علاقات الارتباط بين المعاني من الوجهة الدلالية (العلاقات النحوية السياقية).

وأما الفصل الثاني: فيعرض لمفهوم الارتباط والربط كما يذهب إليه هذا البحث.

الفصل الثالث: فيدرس مواضع الارتباط في الجملة العربية.

---

[1] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ج1، ص 419- 420.

[2] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (كلمة شكر).

الفصل الرابع: فيدرس مواضع الربط ووسائله المتمثلة في الضمير البارز العائد وأدوات الربط، الخاتمة: حوصلة لكل ما سبق»[1]

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

«هذا البحث عنوانه" نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية "؛ ويتناول بالدرس الناحية التركيبية في الجملة العربية، والنص العربي بعامة، إذ يتضمن وصفا وتحليلا للنظام الذي يجري عليه الائتلاف بين مكونات الحملة وبين الجمل مع بعضها البعض حتى ينشأ المعنى الدلالي العام المستفاذ.

« ويذهب هذا البحث إلى أن هذا الائتلاف إنما يجري وفق ظاهرتين تركيبيتين هما: الارتباط والربط، والمقصود بالارتباط: نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين مَعْنَيَيْن دون واسطة لفظية، فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه. والمقصود بالربط: اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة أو ضمير بارز عائد، وتلجأ العربية إلى الربط إما من اللبس في فهم الانفصال بين المعنيين وأما لأمر اللبس في فهم الارتباط بين المعنيين فالربط هو الحلقة الوسطة بين الارتباط والانفصال.»[2]

وعليه نرى أن صاحب هذه الدراسة يسعى إلى : «وضع جديد لدرس بناء الجملة لذا اقتصرت الدراسة التنظيرية، وهي في جوهرها تنتمي إلى نظريتين إحداهما تراثية وهي نظرية التعليق التي عرضها عبد القاهر الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه دلائل الإعجاز والثانية تنتمي إلى الدرس اللغوي المعاصر وهي نظرية تظافر القرائن ولاسيما القرائن المعنوية توضع تماما بإفراد قانون الفصل والوصل، فقد استفاد منها البحث كثيرا».[3]

المطلب الثالث: منهج الكتاب وغايته.

---

[1] ينظر : مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، المقدمة، ص 08.

[2] نفسه،(المقدمة)، ص 01.

[3] السيد محمد محمد، نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق– مصر، 2008م، المقدمة ص 07.

1. منهج الكتاب

«منهج علم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics»[1]، حيث يقوم مصطفى حميدة بوصف كل من التراكيب، الجمل، الربط، التعليق، الوصل والفصل، القرائن اللغوية وكل ذلك بين الأصالة والحداثة عند اللغويين القدامى والمحدثين. وحتى عند علماء الغرب وهذا المنهج يقوم على« الملاحظة المباشرة للظاهرة اللغوية. كما يعتمد على ما كتب في علم بناء الجملة ومستندا إلى نظرية تظافر القرائن»[2]

منهجه قائم بالاعتماد على مجموعة من النظريات اللغوية العربية:

- الأولى من التراث وهي نظرية "التعليق "التي عرضها عبد القاهر في كتابه "دلائل الإعجاز".
- الثانية تنتمي إلى الدرس اللغوي المعاصر وهي نظرية "تظافر القرائن" التي عرضها الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.
- قانون" الفصل والوصل" وهي ما اعتمدها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم.

ومنهجه قائم بالدرجة الأولى على نظرية تظافر القرائن اللغوية «عند النظر في وظيفة العلامة الإعرابية والقرائن اللفظية بعامة، وفي عقد الصلة الوثيقة بين علم النحو وعلم المعاني، وفي التعرف إلى معنى الجملة بطريق القرائن، وفي اتخاذ سياق المقام قرينة مهمة في إفادة المعنى (...) وأفضل منهج لدراسة لغة من اللغات هو المنهج القائم على دراسة الجملة ونظام تركيبها، وقد بدأت من معنى الجملة للوصول إلى مبناها»[3]

2. غاية الكتاب

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (المقدمة)، ص 05.

[2] السيد محمد محمد، نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، ص 04.

[3] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (المقدمة)، ص 04.

يهدف إلى «دراسة النظام الذي تتبعه اللغة في تركيب الجملة ومحاولة إعادة ترتيب الأبواب النحوية وفق ذلك النظام التركيبي القائم على الائتلاف بين المعاني الجزئية وليس على الناحية اللفظية المتمثلة في العلامة الإعرابية كما فعل النحاة.» [1]

إمتحان نظرية التعليق التي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني (ت1078م) في ضوء علم اللغة الحديث: «وهي تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من سبب (...) وتأليف الكلام وفقا لأبواب النحو المختلفة»[2]

التوصل إلى الصلة بين علاقات الارتباط والربط بين المعاني النحوية الوظيفية داخل الجملة، أي استخلاص «العلاقة بين التراكيب النحوية، [وهذا] لا يتم فقط من حيث الجانب البنيوي الوصفي الشكلي انما يتعدى ذلك إلى الجانب الوظيفي للمعنى النحوي الذي يؤديه ربط عناصر تركيبية معينة في الجملة، مثال: إذا اتضح المعنى الوظيفي (...) أمكن اعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق.»[3]

«دراسة ظاهرة الغموض Ambiguity الذي يعتري أحيانا المعنى الدلالي العام للجملة، فيسبب له تعدد الاحتمالات. دراسة ظاهرة تعدد البنيات الظاهرة Surface structures التي تتيحها العربية للتعبير عن البنية المضمرة deep structures الواحدة»[4]

---

[1] نفسه،، (المقدمة) ص 01- 02.

[2] وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1984م، ص 56.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م، ص 182.

[4] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (المقدمة)، ص02.

من خلال النقطتين السابقتين نرى أن نظرية الربط اعتمدت في المقام الأول على التراكيب العميقة ؛«حيث النظرية من دور البنية العميقة في التأويل الدلالي، ودُعِّمت التراكيب السطحية بما يمكنها من القدرة على التفسيرات الدلالية.»[1]

المطلب الرابع: الفائدة النحوية للكتاب.

تكمن فائدة الكتاب النحوية في نقاط :

«دراسة بناء الجملة من المعنى للوصول إلى المبنى وذلك من خلال ثلاث ظواهر تركيبية أساسها المعنى هي: الارتباط والربط والانفصال»[(2)]؛ فالمعنى في نظر الجرجاني (ت 1078م) هو الأساس، «فلن نعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه»[(3)]، والمعنى الذي يريده هو المعنى النحوي.

«الجملة تفيد معنى دلالي واحد لا عدة معان»[(4)]، مثال: في تعريف ابن هشام (ت 1360هـ). للكلام: «القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.»[(5)]؛ لا يهمنا في هذا القول التفريق بين الكلام والجملة لكن ابن هشام لم يقل(ما دل على معان يحسن السكوت عليها)، بل قال: (ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.) وهذا دليل أن القول هو ما دل على معنى واحد.

---

(1) حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة– مصر، ط1، 2003م، ص 97

(2) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (المقدمة)، ص 03.

(3) أبو بكر القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني الجمل، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق– سوريا، 1976م، مقدمة التحقيق ص 16.

(4) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، المقدمة، ص 03.

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت– لبنان، 1991م، ج2، ص 431

«تمحيص العلاقات النحوية السياقية الناشئة بين مكونات الجملة أي: أن السياق يحكم في تسيير معنى الجملة من خلال العلائق النحوية بين مكوناتها»[1]

الانطلاق في درس بناء الجملة العربية من خلال منهج جديد لم يسبق إليه، يتضمن وصفا دقيقا، وتحليلا عميقا للنظام الذي يجري على الائتلاف بين مكونات الجملة من ناحية، والجمل بعضها مع بعض من ناحية أخرى، حيث ينشأ المعنى الدلالي العام؛ أي الانتقال من الجزء إلى الكل، من أصغر وحدة في الجملة إلى أصغر وحدة في النص إلى النص؛ «كي يستفيد من ذلك علم اللغة التطبيقي في وضع برامجه وفق ظاهرتي الارتباط والربط بين مكونات الجملة بدلا من البرامج القائمة على ظاهرة الإعراب وفكرة العامل»[2]

من خلال كل ما سبق نستنتج إلى ما يلي:

رغم أن المؤلف لم يظهر له صيت في العالم العربي إلا أن كتابه هذا لخص معاني كثيرة ومعلومات مختلفة تتراوح بين الأصالة والحداثة:

- نظرية الوصل والفصل، نظرية النظم، نظرية التعليق، كلها للجرجاني (ت 1078م)
- نظرية تظافر القرائن اللغوية لتمام حسان (ت 2011م).
- البنى السطحية والبنى العميقة لتشومسكي (1928م) وغيرها...

كل هذه النقاط تدور في نطاق علم التراكيب والجمل، هذا ما أدى لوجود زخم كبير من المصطلحات اختلفت بين أصالة وحداثة، وبين لغوي وآخر.

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (المقدمة)، ص 04.

[2] نفسه، ص 04.

المبحث الثاني:

دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية في الكتاب

- مصطلحات نحوية متعلقة بالجملة
- مصطلحات نحوية متعلقة بالربط
- مصطلحات نحوية متفرقة
- مصطلحات متعلقة بعلوم أخرى

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية في الكتاب

مصطلح النحو:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدماء	تسميته عند المحدثين
النحو	النحو في الاصطلاح هو: العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.[1]	النحو، العربية، الكلام اللّحن، الإعراب، المجاز	النحو

(جدول رقم: 01)

لما كان هذا المبحث مختصًّا بدراسة التعدّد المصطلحي في الجانب النحوي للكتاب الذي بين أيدينا (نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية)، كان حريًّا بنا الالتفات إلى هذا المصطلح –الشاسع–، وهو مصطلح النحو؛ إذ يذهب بعض الباحثين إلى أنّه مسبوق بثلاثة مصطلحات هي: (العربية) و(الكلام) و(النحو).[2] في حين يذهب عوض حمد الفوزي إلى أنه مسبوق بخمسة مصطلحات مضيفا إلى ما تقدم مصطلحي (اللحن) و(المجاز)[3]. فيقول: «هذا

---

[1] أبو الحسم الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1375هـ، ج1، ص 05.

[2] فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدّؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م، ص 13–14.

[3] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 8– 15.

العلم بالألفاظ لم يتصالح عليه العرب الأوائل ولا نحاتهم بهذا الاصطلاح ولم يذُر اصطلاح النحو بينهم في مناقشاتهم ومحاوراتهم، ولكنهم يعبرون عنه باصطلاحات أخرى.»[1]، هي:

العربية: وهو مصطلح لاشك في استعماله بمعنى النحو، ومن ذلك ما جاء في قول النّحاس (ت 338هـ): «اعلم أنّ العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[2]

كما جاء عند السيرافي (ت 368هـ)، في "أخبار النحويين البصريين" أنه «عن عاصم قال: أوّل من وضع العربية أبو الأسود الدّيلي.»[3] أي وضع علم النحو

أما الزبيدي (ت 379هـ) فقد أورد قول عمر بن الخطاب: «تعلّموا العربية فإنها تشبّب العقل، تزيد المروءة»[4]

الكلام:« وقد أطلق على علم النحو "الكلام" حتى نجد أبا الأسود الدّؤلي(ت 69 هـ) يطلق على علمه الذي يفكر في تكوينه الكلام»[5] في أكثر من موضع؛ منها قوله: «هؤلاء (...) قد رغبوا في الإسلام دخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو علّمناهم الكلام»[6]، وقوله أيضا

---

[1] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 07.

[2] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة المعاني، بغداد– العراق، 1965م، ص 14.

[3] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم حقاجي، مكتبة المصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955م، ص 13.

[4] أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط3، ص 13.

[5] فتحي عبد الفتاح الدّجني، أبو الأسود الدّؤلي ونشأة النحو العربي، ص 14.

[6] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 14.

حين ذهابه إلى زياد بالبصرة: «إنّي أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما، يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟»[1]

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّه «لا يقصد تعليمهم المعاني، وإنما يقصد أن يُعَلَّموا طرق العرب في التعبير، وإن شئت قلت: يتعلمّوا أسلوب العربية ونحوها»[2]

اللحن: نجد هذا المصطلح في قول عمر ابن الخطاب (ت23هـ) رضي الله عنه: «تعلموا الفرائض والسنة واللّحن كما تتعلّمون القرآن»[3] وفسّر ابن الأنباري (ت 328هـ) معنى اللحن بقوله: «وحدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقيل له: ما اللّحن؟ فقال: النحو»[4] وعن الزبيدي: «قال شبرمة: إنّ الرجل ليلحن وعليه الخزّ الأدكن فكأن عليه أخلاقا، ويُعرب وعليه أخلاق فكأن عليه الخزّ الأدكن.»[5] ، هذا وقد توسع معنى اللحن حتى أصبح يدل على أكثر من معنى تضمنتها المعاجم العربية، وقد جمع ابن بري هذه المعاني في قوله: « للحن ستة معان الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى.»[6]

الإعراب: استدلّ من ذهب إلى القول بأن مصطلح (الإعراب) هو رديف مصطلح (النحو) بقول عمر بن الخطاب: «أما بعد؛ فتفقّهوا في الدين، وتعلّموا السّنة، وتفهموا العربية، وتعلموا

---

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 13.

[2] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 09.

[3] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 13.

[4] أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا، 1971م، ج1، ص 15- 16.

[5] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 13.

[6] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 14.

طعن الدرية؛ وأحسنوا عبارة الرؤيا، وليُعلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب.»[1] ، وقال ابن الأنباري (ت 328هـ): «اعلم أنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث (...)»[2]

وقال الزبيدي (ت 379هـ): «قال مالك ابن أنس: الإعراب حلي اللّسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم حَلْيَها.»[3]

المجاز: «وهو من الاصطلاحات الأولى التي جاءت بمعنى (النحو)، ويقصد به أيضا طريق العرب في التعبير، وهو اصطلاح فيه شيء من الشمول لعلم العربية فهو لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعرابا وبناء، بل يتناول طرائق القول، ويبين ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، ونظام الجمل بعضها مع بعض حتى تؤدي المعاني من المتكلم إلى السامع»[4].

النحو: وهو أكثر المصطلحات شيوعا، يقول الكسائي (ت 189هـ) في وصفه:[5]

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ ** وبِه في كُلِّ عِلمٍ يُنتَفَعْ

[الرمل]

---

[1] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، ط1، 1986م، ج1، ص 51.

[2] أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة– مصر، 1981م، ج1، ص 51.

[3] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 13.

[4] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 15.

[5] القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، 268/2.

من خلال قول الكسائي نلحظ أن النحو مصطلح ملمّ بجميع جوانب العربية؛ والدليل قوله (في كل علم ينتفع).

ويعلّل الأشموني (ت 929هـ) سبب تسمية هذا العلم بالنحو، في قوله: «لما أشار على أبي الأسود الدّؤلي أن يضعه وعَلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال: انح هذا النحو يا أبا الأسود»[1]

ونتيجة لما سبق نرى أن المصطلحات (العربية) و(الكلام) و(اللحن) و(الإعراب) و(المجاز)، سارت جنبا إلى جنب مع مصطلح (النحو) عند النحاة الأوائل.

عند الرجوع إلى مؤلفات المحدثين نجد أنهم استقروا على مصطلح واحد هو (النحو) يقول كل من مجدي وهبة وكامل المهندس: «علم النحو هو العلم الذي يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناءً، كما يعرف به النظام النحوي للجملة، وترتيبها ترتيبا خاصا بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معينة حتى إذا اختلّ هذا الترتيب اختل المعنى.»[2]

أما "مصطفى حميدة" في "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية"، فيذكر مصطلح (النحو) ويعرفه استنادًا لما قاله ابن الناظم: «هو العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، (...)»[3] ثم يذكر مصطلح (اللحن) ويقصد به الخطأ؛ فيقول: «فقد نشأ [النحو] بسبب خشية السلف الصالح على القرآن الكريم بخاصة، وعلى العربية بعامة، من ظاهرة «ذيوع

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 06/1

[2] مجدي وهبة وكمال المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت– لبنان، ط2، 1984م، ص 258.

[3] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 20.

اللحن» على الألسنة تلك الفترة»[1] كما نلاحظ أنه في هذا القول ذكر (العربية) وقصد بها اللغة العربية بصفة عامة. كما ينبّه إلى أن مصطلح (الإعراب) جاء في البداية بمعنى (النحو)، في قوله: «بل أصبح مصطلح (الإعراب) مرادفا أحيانا عندهم لمصطلح (النحو) (...)[ثم] اتفقوا على مصطلح (الإعراب) ليدلّ على الاختلاف، (...)»[2].وعلى هذا الأساس نجد أن مصطلح (النحو) مصطلح مستقل عن المصطلحات الأخرى (الكلام، الإعراب اللحن،...) .

المطلب الأول : مصطلحات نحوية متعلقة بالجملة

مصطلح الجملة:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدامى	تسميته عند المحدثين
الجملة	«اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة (...) الكلام عبارة عن الجمل المفيدة»[3]	الجملة ،الكلام، الكلم، القول	الجملة، القول، الكلام.

(جدول رقم: 02)

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 21.

[2] نفسه، ص 23.

[3] موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص 72.

لعل أول من استخدم مصطلح الجملة «بالمفهوم الذي شاع فيما بعد هو: المبرِّد (ت 899م) في كتابه المقتضب».[1]

اختلف علماؤنا القدماء اختلافًا كبيرًا في تحديدهم لمفهوم الجملة، من حيث ربطها بالكلام، حيث نجد في أمهات الكتب تردُّدًا بين هذين المصطلحين فهناك من يرادفهما، مثل: سبوه (ت 180هـ)، ابن جني (ت 392هـ) والزمخشري (ت 538هـ).

حيث ورد لفظ الكلام عند سيبويه(ت 180هـ) في قوله: «واعلم أنّ (قلتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، إنما تُحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً»[2]

ومن هنا يتَّضح أن سيبويه فرَّق بين الكلام والقول، حيث يقول: «نعم أخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك، نحو قولك: زيد منطلق ألا ترى أنه يُحسن أن تقول: زيد منطلق، فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام خلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام، لما قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الفانية عن غيرها.»[3]. نلاحظ أن سبويه اعترف بترادف الكلام والجمل في قوله: «الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها».[4]

---

[1] محمد رزق شعير، الجمل المحتملة الاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة– مصر، ص 13.

[2] أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1988م، ج1، ص 122.

[3] ابن جني، الخصائص، 19/1.

[4] نفسه، 22/1.

ابن يعيش (ت 538هـ) في شرح المفصل للزمخشري يقول: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ من اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو مِن فعل واسم نحو: ضُرِب زيد، وانطلق بكرٌ، وسمّي جملة»[1]

وعليه نلاحظ أن القدماء استخدموا مصطلح الكلام بمدلول الجملة عند اللغويين المحدثين، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يستخدموا مصطلح الجملة.

إلا أن هناك من يجعل بين الجملة والكلام عموما وخصوصا ، نذكر على سبيل ذلك ابن هشام (ت 761هـ)، حيث يقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه (...) والجملة عبارة عن الفعل وفاعله (...) والمبتدأ أو الخبر (...) [فهما] ليسا مترادفين كما توهم كثير من الناس، وهو ظاهر في قول صاحب المفصل والصواب أنها أعم منه، إذ شرط الكلام الإفادة بخلافها»[2] ،وهنا تصريح واضح للفرق بين الجملة والكلام.

من خلال كل ما سبق نلاحظ أن الجملة أعم من الكلام، فالكلام من شروطه الإفادة أي ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، على خلاف الجملة قد تكون غير مفيدة فلا تؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

هذا قديما أما حديثا، نجد عباس حسن (ت 1979م) يقول: «الكلام (أو الجملة) هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل»[3]؛ أي لا يوجد فرق بينهما. في حين

---

[1] ابن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري،1/ 70.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،2/ 431.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط3، 1974م، ج1، ص 15.

إبراهيم أنيس (ت 1977م) يشير إلى الفرق بين الكلام والجملة في قوله: «إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرًا من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[1]؛ فالكلام أعمّ وأقدر من الجملة.

نلاحظ من خلال أقوال المحدثين أنهم لم يبتعدوا عمَّا ذهب إليه القدامى فانقسموا إلى مجموعتين مجموعة تشير إلى أنَّ الجملة والكلام مترادفان، وأخرى تفرق بينهما إلا أنَّ مصطلح الجملة غلب على مصطلح الكلام في العصر الحديث، وعليه فمصطفى حميدة أشار إلى جميع هذه المصطلحات: الجملة، الكلام، الكلِم، القول، لكنه تحيَّز إلى مصطلح الجملة والدليل على ذلك:

1. عنون كتابه بـ "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" ولم يقل "في تركيب القول العربي"، أو "تركيب الكَلِم العربي"، أو "تركيب الكلام العربي".
2. باعتبار مصطفى حميدة باحث من الباحثين المحدثين؛ فتبع بذلك أترابه، وسار على خطاهم في استعماله لمصطلح "الجملة".

ولعلَّ مصطلح الجملة هو الأنسب، والسبب: مصطلح "الجملة" معايش للتراث العربي القديم والحديث؛ أي صالح ومستعمل عند الخليل (ت 170هـ) في كتابه "الجمل"، كما استعمله "فاضل صالح السامرائي" في كتابه "الجملة العربية تأليفها وأقسامها" وقِسْ على ذلك، أما باقي المصطلحات تباين استعمالها من لغوي لآخر.

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، ط6، 1978م، ص 276- 277.

مصطلحا العمدة والفضلة:

المصطلح		مفهومه	تسميته عند القدامى	تسميته عند المحدثين
العمدة والفضلة	العمدة	«مالا يُسْتَغْنى عنه كالفاعل.»[1]	العمدة: (ج: عُمد) ،الكلام.	العمدة:،المكوِّن النووي، المكون الإجباري.
	الفضلة	«خلاف العمدة (...) والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر»[2]	الفضلة: (ج فَضَلات)،المتعلقات، اللغو، التوابع، المتمم المكِمل.	الفضلة: المكِّون غير النووي، المكون الاختياري، المقيّد النحوي، التابع، المكِّمل، المتمم.

(جدول رقم: 03)

تعددت المصطلحات المؤدية لنفس معنى العمدة والفضلة، فالجملة العربية تتكون من عناصر لا يمكن أن نستغنى عنها، فهي أساس إفادة المعنى، مثل: الفعل، الفاعل، وتسمى: العمدة في الجملة، أما العناصر التي إذا حذفناها لا يختل المعنى، مثل: المفاعيل الخمسة وتسمى: الفضلة في الجملة. وكل لغوي اختار مصطلحا دون الآخر.

1. مصطلح العمدة

أ. قديما

(1) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، ط 20، 1980م، ج2، ص 155.

(2) نفسه،2/ 155.

العُمدة: أوضحُ مثالٍ في استعمال هذا المصطلح؛ تخصيص السيوطي (ت 911هـ) كتابا كاملا سمَّاه "في العُمَد"[1]، بين طيات كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، حيث يقول: «العُمَد عبارةٌ عمّا لا يسوع حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به»[2] أي أنّ العمد لا يمكن حذفها في الكلام، وإن تم حذفها فيجب تعويضها بلفظ.

الكلام: يقول ابن جني (ت 392هـ): «هو كل لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه»[3] ويضيف ابن مالك (ت 672هـ) قائلا: «ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»[4] وعليه فالكلام لفظٌ مستقلٌ يؤدي إفادةً مقصودةً في الجملة، فهو أساسٌ في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه وهذا نفسه ما ترمز إليه العُمَد.

ب.حديثا

العمدة: «هو المسندُ والمسندُ إليهِ، وسمِّي كلٌ منهما عمدةً لأنه ركن الكلام، فلا يستغني عنه بحال من الأحوال ولا تتم الجملة بدونه»[5]؛ وهذا التعريف لا يختلف عمّا ذهب إليه القدامى لأنّ العمدة هي العناصر الأساسية في الكلام، بدونها تكون الجملة ناقصة المعنى، وبدون فائدة.

---

(1) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (جلال الدين السيوطي)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص 307.

(2) نفسه ، 307/1.

(3) ابن جني، الخصائص ،1/ 17.

(4) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السِّيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ج1، ص 05.

(5) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه: سالم شمس الدين، دار الكوخ، ط1، 2004م، ج1، ص 24.

المكوّن النووي/ المكوّن الاجباري: يقول مصطفى حميدة: «هو ما أطلق عليه نحاة العربية الكلام (...) ما يطلق عليه الغربيون المكوّن الإجباري»[1]؛ ومن تسميته يدل على معناه فهذا المكوّن إجباري الوضع في الجملة ولا يمكن لنا حذفه أو الاستغناء عنه. أي كل لفظٍ مفيدٍ يؤدي معنى

من خلال كل ما سبق نلاحظ أن العمدة أو الكلام أو المكوّن النووي أو الإجباري، كلها مصطلحات تعبّر عن حدٍ واحدٍ وهو: المكوّن الرئيسي الأساسي في الجملة، وحضوره واجب لتمام المعنى والإفادة، ولا يمكن حذفه أو الاستغناء عنه.

2. مصطلح الفضلة

أ. قديما

الفُضلة: عرَّفَها ابن عقيل (ت 769هـ) بـ: «العنصر الذي يأتي بعد تمام الجملة استفاء أركانها الأساسية، فهي عكس العمدة، وسميت بالفُضلة، لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل في اللغة معناه الزيادة، وهي مفعول به، مفعول مطلق، مفعول لأجله، مفعول فيه، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى»[2]؛ يقول ابن مالك (ت 672هـ):

الحالُ وصْفٌ فضلةٌ منتَصِبُ *** مُفهِمُ في حالِ كَفرداً أذهبُ[3]

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 37.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 155/2.

[3] محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، ط1، 2002م، ص 65.

هذا يعني أن الفضلة هي عناصر دون المسند والمسند إليه، وهي زائدة في الكلام كالمفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى.

مثال1: السيوطي (ت 911هـ) عند حديثه عن الحال يقول: «هو فضلةٌ دالٌ على هيئةِ صاحبِه، نحو جاء زيد ضاحكًا فـ(ضاحكا) فُضْلَةٌ دالةٌ على الهيئة التي جاء عليها زيدٌ.»[1]

مثال 2: كذلك المَفعول فهو ركن لا يؤثر في ائتلاف الكلام، لأن المفعول فضلة في الكلام.

اللغو: وهو مصطلحٌ أطلقه سيبويه (ت 180هـ) على الفضلة حيث يقول: «ومثل قولك: فيها عبد الله قائما: هو لك خالصًا، ولك خالصٌ، كأن قولك: هو لك، بمنزلة: أهبه لك، ثم قلتَك خالصا. ومن قال: فيها عبد الله قائمك قال هو لك خالص، فيصير خالص مبنيا على هو كما كان قائم مبنيا على عبد الله وفيها لغوٌ، إلّا أنّك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك "لك" إنّما أردت أن تبيّن لمن الخالص»[2]؛ أي "فيها" و"لك" هنا فُضْلَتان أو كما عبّر عنها سبويه (ت 180هـ)" لغوٌ" لأنها وردت زائدة، لتبين وتوضح ما قبلها كما يمكن الاستغناء عنها.

التّابع: هناك من اعتبر التّابع من الفضلات وهناك من أنكر ذلك، «فهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا»[3]؛ يقول ابن مالك (ت 672هـ) في ألفيته :

يَتْبَعُ في الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَل *** نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل[4]

---

[1] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 08/4

[2] سبويه، الكتاب، 91/2.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 190/3

[4] ابن مالك، الألفية، ص 94.

أي: «هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التّبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل وعطف بيان وعطف بحرف.»[1]

المتمّم والمتعلّق: يقول ابن مالك (ت 672هـ):

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ *** بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ[2]

فالنعت: تابعٌ، متمٌّ، متعلّقٌ.

يقول السيوطي (ت 911هـ): «يريدون بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه ويريدون يحسن السكوت عليه، ألا يكون محتاجا في إفادته لسامعٍ كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحو بها»[3] فالمتعلّقات هي فضلاتٌ لا تضرّ المعنى إذا سُلبت من الكلام، أو أدمِجت فيه، وهي: المفاعيل الخمسة، النعت، الحال، التمييز والمستثنى كما سبق ذكر ذلك.

ب.حديثا

الفُضلة: يقول مصطفى الغلاييني (ت 1944م) عند حديثه عن الكلمة الإعرابية: «الكلمة الإعرابية أربعة أقسام، مسند ومسند إليه، وفضله وأداة»[4] ثم يعرّف الفضلة بقوله: «هو اسم يذكر لتتميم معنى الجملة وليس أحد ركنيها، -أي ليس مسندًا ولا مسندًا إليه- كالناس

---

[1] أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان- الأردن، ط1، 2004م، ص 114.

[2] ابن مالك، الألفية، ص 94.

[3] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 10/1.

[4] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،1/ 24.

من قولك أرشد الأنبياء الناس»[1]. مثلا: «الحال: وصف فضلة يُذكر لبيان هيئة الاسم الذي يكون الوصف له.»[2]

أما عباس حسن (ت 1976م)، فيعرِّف الحال بقوله: «وصفٌ فضلةٌ يُبيِّن هيئة ما قبلها من فاعل أو مفعول به أو منهما معا أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل.»[3] كلّ هذه التعاريف المتعلقة بالحال شبيهة إلى ما ذهب إليه القدامى وخاصة السيوطي (ت 911هـ) في قول سبق.

التابع: تشابه تعريف مصطفى الغلاييني (ت 1944م) تعريف الزمخشري (ت538هـ)، حيث يقول الغلاييني: «التوابع هي الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلّا على سبيل التّبع لغيرها بمعنى أنها تُعرب إعراب ما قبلها، وهي خمسة أنواع: 1. النعت، 2. التوكيد 3. البدل، 4. عطف البيان، 5. المعطوف بالحرف»[4]، فالتوابع «من الفُضلات المكمِّلات في الجملة الاسمية أو الفعلية وهي ألفاظٌ من الأسماء تتبع ما قبلها في الإعراب: رفعًا ونصبًا وجرًا، وقد تأتي جملة أو شبه جملة والتوابع في الكلام العربي المفيد أربعة أنواع.»[5]، وهي كما سبق ذكرها في القول السابق.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،25/1.

[2] نفسه، 460/3.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 363، 364.

[4] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 560/3.

[5] سليمان فياض، النحو العصري، مركز الأهرام- مصر، ط1، 1995م، ص 156.

المكّمل: «في الجملة العربية المفيدة ركنان أساسيان، اسمية كانت هذه الجملة مثل: الزهرة متفتحة، أو فعلية، مثل: أشرقت الشّمس، وما زاد على هذين الركنين الأساسين فهو مكمِّل أو فضلة أو أداة ربط».[1]

نلاحظ من خلال قول سليمان فياض (ت 2015م) أنّ المكمِّل ركنٌ زائدٌ وهذا ما نتفق معه فيه، لكن قوله: (وما زاد على هذين الركنين الأساسين، فهو مكمل أو فضلة أو أداة ربط) يعني أن المكمّل ليس فضلةً في حين أنّه في موضع آخر يقول: «والمكمّلات أو الفضلات كلّها أسماءٌ: وترد في إحدى ثلاث صور: (...) مكملات توابع، وهي الجديرة حقًّا باسم الفضلات تتّبع الاسم في الجملة بإعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا (...) ونوعًا وعددًا، وهي: النعت (الصفة) والعطف، والتوكيد والبدل.» [2]، وهذا نوعًا ما تناقض، فتارة يقول أنّ المكمّل والفضلة ليسا نفس التّصور حسب قوله السابق، وتارة أخرى يقول المكملات وخاصة المكملات التوابع هي الجديرة حقًّا باسم الفضلات إلّا أنّه حسب رأينا محقٌّ في رأيه الثاني، والدليل: كلّ ما سبق من الأقوال يشبهه.

المكوّن غير النووي/المكوِّن الاختياري/ المقيّد النحوي:[3] إن المكوِّن غير النووي هو ما أطلق عليه نحاة العربية (الفضلات أو المتعلقات) كالمفاعيل وما جرى مجراها (...) وإنّ من الإنصاف لتراثنا النحوي القول بأن نحاة العربية تناولوا بالدرس ما يطلق عليه (...) المكوِّن الاختياري، في حين يطلق سبويه (ت 180هـ) لفظة اللغو على ما يسميه

---

(1) سليمان فياض، النحو العصري، ص 117.

(2) نفسه، ص117.

(3) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 37

الباحثون الغربيون المكوّن غير النووي أو المقيِّد النحوي؛ فهذا الأخير هو حرف أو كلمة أو جملة أو شبه جملة يحدِّد ويبيِّن المعنى ويزيد فيه شيئا جديدًا، فهو عنصر زائد في الجملة.

من خلال كل ما سبق نستنتج أنّه: مهما اختلفت المصطلحات من فضلة، متعلق، لغو تابع، متمم، مكمّل، مكوِّن غير نووي، مكوِّن اختياري أو مقيد نحوي إلا أنها تؤدّي كلّها معنًى واحدًا، وهو المكوِّن الثانوي الزائد في الجملة وحضوره غير واجب فهو إضافة للمعنى، يمكن حذفه أو الاستغناء عنه. ومصطفى حميدة أصاب في تحديده لمصطلحات كثيرة تخدم مصطلحي "العمدة" و"الفضلة"، حيث ذكر في مواضع من كتابه نماذج على النّحوِ التالي:المصطلح (X)، تسميته عند الباحثين الغربيين كذا، وهو ما أطلق عليه نحاة العربية كذا وهذا يعد مزية في طريقة توظيفه للمصطلحات. فقد استعمل مصطلحات:

- العمدة: الكلام، المكون النووي، المكون الإجبار.
- الفضلة: اللغو، التوابع، المكون غير النووي، المكون الاختياري، المقيد النحوي و المتعلقات.

وحسب رأينا: ذكر مصطفى حميدة لهذا الكَّم من المصطلحات الخادمة للمصطلحَيْن الرئيسيَيْن يعد ثراءً لغويًا للقارئ.

ملاحظة :

في الشعر نجد مثلا مصطلح التَشْبيب، وفي علم البلاغة نجد مصطلح التّرشيح وفي النّحو مصطلح العمدة، وهي كلّها خادمة لنفس المعنى ولكن اختلف المصطلح باختلاف العلم الموضوع فيه.

تعقيب: مصطفى حميدة ذكر عدّة مصطلحات نحوية متعلقة بالجملة، وخصّ لكلّ مصطلح مصطلحات تشابهها في الحدود، مثال:

1. مصطلح النظام: النظام المبنوي، التركيب، التأليف، البناء.
2. مصطلحا الاختيار والسلسلة التي تحدث عنها الجرجاني بوصفها معاقد الشبكة (النير والسدى): نظام رأسي/ استبدالي، نظام أفقي تلاؤمي أو تركيبي، محور الاستبدال/ محور التلاؤم، العلاقات الترابطية والعلاقات التركيبية، العلاقات الارتباطية الاستبدالية أو الرأسية أو التلاؤمية أو الأفقية أو التركيبية.
3. الجمل غير الصحيحة نحويا/ غير الصحيحة دلاليا: الجمل غير مقبولة نحويا/ غير مقبولة دلاليا، الرفض النحوي/ الرفض الدلالي، بالإضافة إلى: الشذوذ الدلالي، الانفصال دلالي، عديمة المعنى، كاذبة، الجمل المنحرفة دلاليا.

وكل هذه الأنواع يقابلها: جملة صحيحة نحويا ونظميا، جمل مقبولة دلاليا، قبول دلالي، الصحة النحوية.

المطلب الثاني: مصطلحات نحوية متعلقة بالربط

مصطلح الربط والرّابط:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدماء	تسميته عند المحدثين
الرّبط	هو اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدلّ على تلك العلاقة. والغرض من الرّبط أمن لبس فهم الارتباط(*) بين الطرفين المربوطين وقد يكون أمن لبس فهم الانفصال(*) بينها[1]	الربط ، الوُصلة	الربط ،قرينة الربط التعليق ،العطف

(جدول رقم: 04)

(*) الارتباط: علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية داخل الجملة العربية دون اللّجوء إلى أداة؛ لأنّ كل علاقة منها علاقة وثيقة، أشبه بعلاقة الشيء نفسه، (مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 140).

(*) الانفصال: هو انعدام العلاقة الدّلالية والعلاقة النّحوية بين الجملة وما يجاورها من جمل، أو بين المكوّن وما يجاوره من مكوّنات داخل الجملة. (مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 137)

(1) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 143.

الرّابط	هي حروف رابطة، تدخل على الجملة أو عدد من الجمل؛ فتساهم في إفادة معنى جديد فيها، إنّها حروف عاملة ومضيفة لمعانٍ في الجملة والسّلسلة الجملية، كما أنها تحمل عبء الأسلوب النّحوي للجملة والسّلسة الجملية.[1]	الرابط ،الرابطة، الإضمار(الضمير العائد)،الذكر، العلقة الرابط، النّائب،العائد المعلق،الرّاجع.	حرف الربط ،أداة الربط، واسطة، رابط، عائد.

(جدول رقم: 05)

قطع مصطلح (الرّبط) رحلةً طويلةً، وطرأت عليه تغيرات كثيرة، ومرّ بمراحل متعددة حتى تبلور ووصل إلى مرحلة الرّبط الاصطلاحي. والمتتبع لآثار اللّغويين القدامى، يلاحظ أنّه «لم يحظ باعتباره عنصرًا هامًّا من عناصر التّماسك لأنظمة اللغة وتراكيبها باهتمام العلماء، في الدّراسات اللغوية القديمة، سواء عند العلماء العرب أو غيرهم من علماء الأمم الأخرى (...) ولسنا بذلك نقلّل من قيمة الدّراسات التي نهض بها العلماء العرب القدامى»[2] الذين أشاروا إشارات عابرة إلى الرّبط، متّبعين في ذلك تسميات تدلّ عليه.

فقد تحدّث سيبويه (ت 180هـ) عن الإضمار في قوله: «وأمّا الإضمار فنحو: هو، وإيّاهن وأنتَ، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن، وهم، وهي، والتّاء في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ (...) والإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك، والألف التي في فعلا، والكاف والهاء في رأيتك ورأيته (...)»[3] ثم قال: «إنّما صار الإضمار معرفة، لأنك إنّما تضمر اسمًا

---

[1] نعيمة سعدية، الربط حروفه ومعانيها في الأبنية اللغوية –من منظور اللّسانيات الحديثة–، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2014م، ص 04.

[2] حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية، ص 03.

[3] سيبويه، الكتاب، 06/2.

بعد ما تعلمُ أنّ من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنّك تريد شيئًا بعلمه.»[1]، وهنا إشارة إلى أنّ الإضمار باب من أبواب المعرفة.

كما تناول في كتابه: تعلقّ الكلام بعضه ببعض، إذ يقول: «وسألت الخليل عن قوله عزّو جل: «وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُون» [الروم: 36] فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع قَنَطُوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل.»[2]، هذا حديث عن الربط دون استخدام المصطلح، ويعني به أنّ الكلام مرتبط بالأوّل. فمن خلال ما سبق نجد أن سيبويه تكلّم عن الرّبط مستعينًا في ذلك بقرائن تدل على الربط؛ منها الإضمار والتعلّق.

أمّا ابن السّراج (ت 316هـ) فقد استخدم مصطلح (الربط)؛ الذي يُعتقد أنّه ظهر عنده، وأنّه أوّل من استعمله، في قوله: «واعلم أنّ الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إمّا أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد وعمرو، أو فعلا بفعل أو فعلاً باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدًا»[3] وهو هنا يقصد بمصطلح الربط مجموعة من الأدوات التي تربط بين المفردات وبين الجمل، مثل حروف العطف.

واستخدم أبو علي الفارسي (ت 377هـ) مصطلح (الذّكر) للدّلالة على الرابط في حديثه عن أضرُب الجملة التي تكون خبرا للمبتدأ، يقول: «فالأول كقولنا: زيد قام وزيد قام أبوه، فزيد

---

[1] سيبويه، الكتاب، 06/2.

[2] نفسه، 63/3-64.

[3] أبو بكر محمد بن سهل ابن السّراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1996م، ج1، ص 42.

مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ذكر مرتفع بأنّه فاعل. وهذا الذّكر يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الذّكر لم يصح أن تكون الجملة خبرًا عن هذا المبتدأ (الذي هو زيد) ألا ترى أنه لو قال: زيد قام عمرو لم يجز فإنّما كان (قام) خبرًا عنه من أجل الذكر العائد منها إلى المبتدأ. وموضع قام مع الذّكر الذي فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ.»[1]

أمّا ابن جني (ت 392هـ) فقد أطلق كلًّا من مصطلحي الرّبط والرابطة على الفاء الواقعة في جواب الشّرط، في قوله: «إن تحسن إليّ فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أوّل الكلام بآخره»[2]، وفي قوله: «إنّ الفاء حكمها أن تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها»[3]. كما سمّى الرّبط بحرف الإتباع.[4]

في حين أشار الزمخشري (ت 538هـ) بشكل واضح إلى الربط في حديثه عن جواب لو ولولا، مستخدمًا مصطلح (الارتباط). يقول: «ولام جواب «لو ولولا» نحو قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: 22]، وقوله: «وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ» [النساء: 83].. ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى»[5]

---

[1] أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسن شادلي فرهود، ط1، 1969م، ص 43.

[2] أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلمن دمشق، ط1، 1985م، ج1، ص 253.

[3] نفسه، 254/1.

[4] نفسه، 261/1.

[5] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 334.

ويشير ابن يعيش (ت 643هـ) إلى ضرورة أن يكون هناك رابط في ثلاثة مواضع –مستخدما مصطلحي (الربط) و(العائد)–[1]

أما ابن مالك (ت 672هـ) فقد استعان بمصطلح (العلقة) للدّلالة على الضمير الرابط في قوله:[2]

وعُلْقَةٌ حاصلةٌ بتَابِعِ *** كعُلْقَةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ [الرجز]

وقد تناول هذا المصطلح في باب اشتغال العامل عن المعمول.

وتطرّق الرّضي الاسترابادي (ت 686هـ) إلى مصطلح (الرّابطة) في حديثه عن الجملة التي هي «في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الأخر»[3]، وقد علّق مصطفى حميدة على هذا الكلام بقوله: «ولما كان معنى الجملة أكثر عرضة من المعنى المفرد للاستقلال والانفصال؛ لأن الأصل في الجمل الانفصال والاستقلال، والأصل في المفردات الارتباط والتركيب، كان لابد من أداة تربط بين الجملتين. (...) فحين تم الربط أمكن القول بأن الجملتين صارتا جملة واحدة تؤدّي معنى دلاليًا واحدًا.»[4]

أما ابن هشام (ت 761هـ) فقد فصّل الحديث في الربط، وخصّص له مبحثين؛ هما:

---

[1] صفاء عبد نايف حردان، الواو والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية إحصائية، (رسالة ماجيستر)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2008م، ص 63.

[2] محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإيمان، الجزائر، ط2، 2007م، ص 55.

[3] محمد بن الحسن الاسترابادي الرّضي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993م، ج1، ص 268.

[4] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 141.

روابط الجملة بما هي خبر عنه.[1] و الأشياء التي تحتاج إلى رابط.[2]؛ ففي الأوّل يحدد أدوات الربط، وفي الثاني مواضعه.

من خلال ما سبق نستنتج أن علماء العربية القدامى أدركوا وظيفة الربط في الكلام إلا أنّ بعضهم لم يصرّح بمصطلح الربط.

ملاحظة:

عند الرجوع إلى الدّرس البلاغي القديم نجد ورود مصطلح الربط تصريحًا وتلميحًا في باب الفصل والوصل؛ من بينهم القزويني (ت 439هـ) الذي أشار إلى الرّبط في حديثه عن واو الحال والضّمير الذي يكون مع الحال: «(...) فثبت أنّ أصلها أن تكون بغير واو لكن خُولف الأصل فيها إذا كانت جملة؛ لأنّها –بالنظر إليها من حيث هي جملة– مستقلة بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه. وكلّ واحد من الضمير والواو صالح للرّبط (...)»[3]

---

[1] جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط1، 1964م، ج2، ص 551.

[2] نفسه، 556/2.

[3] الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2003م، ص 130.

وكذلك تحدث عنه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في الحال، يقول: «(...) ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجلة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: «زَيد منطلق وعمرو ذاهب» و«العلم حسن والجهل قبيح».»[1]

أمّا العلوي (ت 749هـ) فاستخدم مصطلح (التّعلّق) و(العلقة)، في قوله: «مِن حَقِّ المحدَّثِ عنه في الجملة الثانية، أن يكون له تعلّق بالمحدّث عنه في الجملة الأولى (...)، ولا يجوز أن يكون أجنبيًا عنه بحيث لا علقة بينهما ولا مشابهة بحال».[2]

وكما تطرق القدماء إلى قضية الربط، فكذلك عالجها المحدثون، من بينهم عباس حسن في حديثه عن أقسام الكلام، إذ عبّر عن الروابط بأدوات الرّبط، يقول: «النحاة يسموّن الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة «أدوات الربط»، لأن الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد (أي: حدث)، وإمّا أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها. فالاسم يدل على الذّات، والفعل يدل على المعنى المجرد منها، والحرف هو الربط.»[3]

في حين أشار محمد سمير نجيب اللّبدي في تعريفه للرّابط إلى مصطلح العائد؛ فالرابط «حرف أو ضمير يربط بين أمرين أو هو العلاقة التي تصل شيئين ببعضهما البعض، وتعين كون اللاحق منهما متعلقًا بسابقة وقد يسمى الرابط بالعائد وذلك في الموصول»[4] .

---

[1] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992م، ص 214.

[2] يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطِّراز في أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2002م، ج2، ص 28.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، 2/ 66.

[4] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 90.

أمّا تمّام حسان فقد درس الربط على أنّه أحد القرائن اللّفظية التي تتكون منها الجملة العربية. ويعتبره «قرينة لفظية على اتّصال أحد المترابطين بالآخر. والمعروف أنّ الرّبط ينبغي أن يتمّ بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه وبين الشرط وجوابه... الخ ويتم الربط بالضمير العائد الذي يبدو فيه المطابقة كما يفهم فيه الربط أو الحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو أل أو دخول أحد المترابطين على عموم الأخر.»[1] نلاحظ من خلال كلامه أنه تحدّث عن الرّبط ومواضعه بصفة عامة. وتعد المعالجة التي قدمها في الربط المعالجة العربية الرّائدة. و تحدث أيضا حسام البهنساوي عن الربط واعتبره «وسيلة هامة في تحقيق الاتصال بين أركان التركيب اللغوي وعناصره».[2]

نستنتج من خلال ما سبق أن اللغويين العرب المحدثين أشاروا إلى مصطلح الربط بصورة مباشرة، واعتبروه علاقة الشيء بالآخر، وأنه تعلّق الكلام بعضه ببعض بواسطة مجموعة من الأدوات والحروف.

وبالعودة إلى كتاب مصطفى حميدة "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" نجد اعتماد الباحث على عدة مقالات لمصطلحي الربط والرابط[3]؛ الربط عنده كما سلف أن وضّحناه في (الجدول رقم 04) هو الواسطة بين الارتباط والانفصال، كما أوضح من خلال ذلك التعريف أن العلاقة النحوية تقوم على أداة؛ وعبر عنها بالواسطة؛ فهي كل قرينة لفظية تستخدمها العربية لاصطناع علاقة ربط بين طرفين، وبالإضافة إلى (الواسطة) اعتمد عدّة

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 213.

[2] حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية، ص 07.

[3] ينظر : مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 186-199.

مصطلحات منها: أداة، أداة رابطة ،الضمير، الحرف، حرف العطف، رابط لفظي وواسطة لفظية كما تناول في مبحث "الربط بالضمير وما يجرى مجراه" كلا من: إعادة الذكر والضمير العائد.

أما في حديثه عن الرّبط فيرى أنّه يقابل العطف في قوله:

1- الاتصال 2- الانفصال 3- العطف، وهي تقابل -بالترتيب نفسه- المصطلحات الآتية: 1- الارتباط 2- الانفصال 3- الربط. كما يوضح أن الرّبط قرينة لفظية، وعلاقة موجودة بالقوة وكذلك عبّر عنه بمصطلح الوصلة، فهذا المصطلح يرادف عند النحاة مصطلح «الربط» بدليل أنّ ابن القيم ذكر الوُصْلات حروف الجرّ التي عدّها ابن السّراج من الروابط، كما ذكر من بينها الضمير الذي يعدّ رابطًا عند النحاة بلا خلاف».

نلاحظ ممّا سبق وجود عدّة مقابلات لكلٍّ من الربط والرّابط، ورغم اختلاف المصطلحات والألفاظ المعبرة عنهما إلاّ أنّ المعنى واحدٌ. أما المصطلح الأكثر بروزًا فهو مصطلح «الربط».

مصطلح حرف الجرّ:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدماء	تسميته عند المحدثين
حرف الجر	هو عامل الجرّ في الاسماء وقد يكون حرفًا أو إضافة أو تبعية أو مجاورة أو توهّمًا. وحروف الجرّ هي أبرز العوامل وأظهرها وهي الأصل في الجرّ. [1]	حرف الجر، حرف الإضافة،حرف الصّفة، الظرف، شبه الجملة، حرف الخفض	حرف الجرّ

(جدول رقم:06)

[1] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 43.

حروف الجرّ هي أدوات تستخدم لربط أجزاء الكلام حتى تتضح تفاصيل المعنى، وقد أطلق النحويون عليها مسمَّيات متعدّدة، وفي ذلك يقول أحمد عبد العظيم عبد الغني في "باب حروف الجرّ"[1]: «وفيه يقسم النّحاة «حروف الجرّ» أو «حروف الإضافة» أو «حروف الصفة» أو «الظرف» أو «شبه الجملة» كما يطلق عليها النّحاة إلى أقسام عدّة.»

فسيبويه (ت 180هـ) يسميها تَارةً حروف الجر وتارةً أخرى حروف الإضافة، من ذلك قوله: «هذا باب ما يكون النداء فيه مضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة [ويعلق محقق الكتاب عبد السلام محمد هارون على هذا بقوله:] في الأصل فقط: «بحرف الجر»[2]

ويقول في موضع أخر: «هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها. وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كلّ محلوف به»[3]، والملاحظ أن سيبويه يطلق عليها في عناوين الأبواب «حروف الإضافة»، لكنّه في غمرة الشرح يطلق عليها مصطلح «حروف الجرّ».

ونجد أن الكسائي (ت 189هـ) يسميها حروف الخفض، أمّا تلميذه الفرّاء (ت 207هـ) فيطلق عليها مصطلح «الصفة»؛ يقول في «معاني القرآن» «وقوله تعالى: «فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا» [البقرة: 230] يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصّفة، كأنّك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها، قال وكان الكسائي يقول: موضعه

---

[1] أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، مصر، 1990م، ص 111.

[2] سيبويه، الكتاب، 215/2.

[3] نفسه، 496/3.

خفض»[1] ،«وكثرة الأدلّة عند الفرّاء ترجح نسبه هذا المصطلح [الصفة] إليه»[2] ففي قول الله تعالى: «وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا» [البقرة: 123]، يقول: «فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة فيجوز ذلك؛ كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئًا وتضمر الصفة ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئًا»[3] و«مراده بالصفة حرف الجرّ كما هو في اصطلاح الكوفيين، وهو هنا (في) المتصل بالضمير العائد على اليوم (فيه) فحذف الجار والمجرور لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.»[4]

ويرى المفضل بن سلمة (ت 300هـ) أنّ الكسائي يطلق مصطلح (الصفة) على ما يسمى ظرفًا، يقول: «وهي التي يسميها الكسائي الصفات، وأهل البصرة يسمونها: الظروف.»[5]. من خلال هذا القول نخلص إلى أن الفرّاء نقل مصطلح معلمه (الصفة) من (الظرف) إلى (حرف الجرّ).

أما ابن السّراج (ت 316هـ) فيسميها حروف الجر: «حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلاّ على الأسماء (...) فأمّا إيصالها الاسم بالاسم، فقولك: الدّار لعمرو، وأمّا وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت

---

[1] أبو زكريا بن يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج1، ص 148.

[2] عوض محمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 177.

[3] الفرّاء، معاني القرآن، 31/1.

[4] نفسه، 31/1 (تعليق المحقق).

[5] المفضل بن سلمة، مختصر المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، مج 17، ج2، 1971م، ص 335.

بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.»[1]وهو هنا يبيّن وظيفة حروف الجرّ. وكذلك يسميها الزجاجي (ت 338هـ) حروف الجرّ، ويستعمل مصطلح (الجرّ)، ويعللّ تسميه كلٍّ من الجرّ والخفض بقوله: «وأمّا الجرّ فإنمّا سمّي بذلك لأنّ معنى الجر الإضافة؛ فذلك لأن الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها (...) هذا مذهب البصريين وتفسيرهم. ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضًا، فإنهم فسّروه نحو تفسير الرّفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»[(2)] نلاحظ من خلال قوله أنه ينسب مصطلح (الجرّ) إلى البصريين، ومصطلح (الخفض) إلى الكوفيين. وقد أكَّد ما سبق ابن يعيش (ت 643هـ) بقوله: «الجرّ من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين.»[(3)]

أمّا ابن هشام (ت 761هـ) فقد استعمل مصطلح (الجر)، إذ يقول «باب الجار والمجرور. وفيه أربعة مسائل»[(4)]

ويطلق عليها الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في عوامله تسمية حروف الجر: «النوع الأوّل: حروف تجرّ الاسم فقط وهي سبعة عشر حرفا»[(5)]

[(1)] ابن السّراج، الأصول في النحو، 408/1.

[(2)] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص 93.

[(3)] علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد، المصطلح النحوي الفرّائي الكوفي في لسان العرب، مجلة دراسات تربوية، ع07، تموز 2009م، ص 79.

[(4)] ابن هشام الأنصاري، الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: علي فودة نيل، جامعة الرّياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1981م، ص 53- 55.

[(5)] الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، متن العوامل، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2010م، ص 31.

ونفس المضمون تناوله البرْكَوي (ت 981هـ) في قوله: «حروفٌ تجرّ اسمًا واحدًا فقط، وتسمّى حروف الجرّ وحروف الإضافة»[1]، ويعلق عصام الديّن إبراهيم بن محمد بن عرشباه (ت 945هـ) على هذا القول في "شرح العصام على عوامل البركوي" بقوله: «وتسمى تلك الحروف (حروف الجر) عند البصريين؛ لأنّها تجرّ، أي توصيل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلذا عملت الجر ليكون عملها اللّفظي مثل عملها المعنوي، وتسمى (حروف الإضافة) عند الكوفيين؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.»[2]؛ وهو غير دقيق فيما ذهب إليه –في رأينا– لأننّا رأينا سابقًا أن سيبويه يستعمل كلًّا من المصطلحين (حروف الجر) و(حروف الإضافة)؛ فنسبته مصطلح حروف الإضافة إلى الكوفيين لا أساس له من الصحّة.

ونفس المذهب ذهب إليه خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، وأضاف تسمية (حروف الصفات) يقول: «ويُسمِّيها الكوفيون حروف الإضافة (...)، وحروف الصفات لأنّها تُحْدِثُ صفةً في الاسم من ظرفية أو غيرها.»[3]

وفيما يخص نسبة (الخفض) للكوفيين، و(الجرّ) للبصريين تقول "عزيزة فوّال": «والخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجرّ من وضع البصريين، إنما هما مقتبسان من مصطلحات الخليل بن أحمد، وتوسع الكوفيون في هذا المعنى فاستعملوا الخفض المنوّن

---

[1] محيي الدين محمد بن بير علي بن اسكندر البركوي الرومي، متن العوامل، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2010م، ص 17.

[2] مصطفى بن إبراهيم الغليبولي وآخرون، شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بير علي البركوي، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2010م ، ص 338.

[3] خالد بن عبد الله الأزهري، شروح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص 630.

وغير المنوّن، ولم يستعمله الخليل إلا في المنوّن، ونقل البصريون الجرّ من حركة يستعين بها الخليل للتخلّص من التقاء ساكنين مثل: «لم يدرسِ التلميذُ» إلى حركة خاصة بالأسماء المعربة منوّنة أو غير منوّنة. والخفض في لغة الخليل ما وقع في آخر الكلمة من التنوين، مثل: كتاب زيدٍ. وقد يراد به أيضًا: الكسر في المبنيات.»[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن النّحاة القدامى أطلقوا على حرف الجرّ تسميات مختلفة منها: حرف الجرّ، حرف الخفض، حرف الإضافة، والصفة، –وهي المصطلحات الأكثر شهرة– وأنّ منهم من رأى أنها أسماء لا غير. وعلى العموم فهي مصطلحات تدور في كتب العلماء النحويين كمصطلحات مرادفة لحروف الجرّ.

إنّ المتتبع لمؤلفات المحدثين النحوية يلاحظ أنّ معظم المحدثين إن لم نقل جلّهم يستعملون مصطلح (حرف الجرّ)، منوّهين إلى تسمياته المختلفة، معللين إيّاها.

فهذا عباس حسن يقول: «وبعض النّحاة يسمّي حروف الجرّ: «حروف الإضافة» لأنّها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كلّ ما تتعلق به تلك الحروف.»[2]، ويقول في موضع آخر: «يسميها بعض القدماء «حروف الإضافة» وقد يطلقون عليها أحيانًا: «الظرف» لأنّ «الظرف» يشمل «شبه الجملة» بنوعيه المعروفين؛ وهما: الظرف والجار مع مجروره. وقد يطلق على كلّ واحد منهما: «شبه الوصف أو شبه المشتق».»[3] من ذلك ما ورد عند الأزهري في معاني هذه الحروف فـ«الظرفية عند الكوفيين مكانية أو زمانية

---

[1] عزيزة فوال يابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 502/1.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، 71/1.

[3] نفسه، 431/2.

فالأوّل نحو: «مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ» [الأحقاف: 04] أي في الأرض، (...) والثاني نحو: «إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ» [الجمعة: 09] أي في يوم الجمعة.»[1]

وفي تعليل هذه التسميات المختلفة، نرى أنها لعدة أسباب:

- حروف الجر: «سميت هذه الحروف بحروف الجرّ لأحد أمرين:
  - إمّا لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، وهذا تعليل دلالي.
  - وإمّا لأنها تعمل إعراب الجرّ فيما بعدها، كما سمّيت بعض الحروف حروف النصب، وبعضها حروف الجزم، فسميت هذه بما تعمله إعرابيًا، وهو الجرّ وهو تعليل لفظي.
  - حروف الخفض: لإحداثها الخفض فيما بعدها، وهو الجرّ، فإن بعض النحاة يطلقون عليها الحروف الخافضة، وهو تعليل لفظي. .»[2]

- حروف الإضافة: «يطلق النحاة، على هذه الحروف حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، وربما ربطوا بين الفعل والاسم.» [3]

نخلص من خلال هذه التعليلات: أنّ النحاة استمدوا هذه المصطلحات إمّا من عمل هذه الحروف، وإمّا من أثرها الدّلالي في التركيب. «ويعود تعدد المصطلحات إلى اختلاف الاعتبار

---

[1] خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 640/1.

[2] إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة– مصر، ط1، 2007م، ص 209.

[3] نفسه، ص 209.

الذي نُظر به إلى تلك الحروف.»[1]وبالعودة إلى كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لمصطفى حميدة، نجد أنه تطرق إلى مصطلحي: حروف الجر وحروف الإضافة. يقول: «(...) وذكروا أن «من» التي تتضمنها الإضافة هي «منِ» التبينية، وشرطها أن يصحّ إطلاق اسم المجرور بها على المُبَيَّن. وبسبب هذه الصلة بين الإضافة وحروف الجرّ كانوا يطلقون على تلك الحروف جميعًا تسمية «حروف الإضافة».»[2]، وهو هنا لم يخرج عمّا ذهب إليه معاصروه. لكنه في موضع آخر يجعلها من أدوات الرّبط، فيقول في مواضع الرّبط في التراكيب العربية، في قسم الربط بالأدوات: «حروف الجرّ: وقد أشرت من قبل إلى تسمية النحاة إيّاها بحروف الإضافة. وقد ذكروا أنّه لابد لها من فعل تتعلق به؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء»[3] .لذلك ارتأينا إلى تصنيف «حروف الجرّ» في هذا المبحث الموسوم بـ "مصطلحات نحوية متعلقة بالربط".

---

[1] أبو أوس إبراهيم الشمسان، حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، مطبعة المدني، جدة– المملكة العربية السعودية، 1987م، ص 03.

[2] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 170.

[3] نفسه، ص 202.

المطلب الثالث: مصطلحات نحوية متفرقة

مصطلح النظم:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدامى	تسميته عند المحدثين
النظم	« واعلم أنْ ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل شيء منها»[1]	النظم، التأليف، الائتلاف، التعليق، التركيب، السبك، التلاحم، الانسجام الملاءمة، الضم الإفادة، الاستقامة الرصف، الفصاحة البناء.	النظم، التركيب التأليف، الضم الاتساق والإنسام تضافر القرائن.

(جدول رقم:07)

كما هو معروف أول من أدرك مصطلح النظم هو عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز"، ولكن هذا لا يعني أن هذا المصطلح لم يكن متعارفًا على مفهومه قبل الجرجاني، ولكن كان يُطلق عليه تسميات أخرى وبنفس المفهوم؛ ويقصد بالنظم التركيب، هذا ما قصده بقوله: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه

[1] عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1988م، ص 64.

أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى تُعلق بعضها ببعض، ونعني بها توخي المعاني بين عناصر الكلم، وذلك بتلاؤم الأجزاء في الجملة تلاؤم الحروف والحركات في الكلمة.»[1]

أ. قديما

- سبويه (ت 180هـ):

تحدث عن هذا المفهوم لكنه لم يشر إلى المصطلح بل أشار إليه بمصطلحات: "الاستقامة"؛ وهذا ورد في باب "الاستقامة في الكلام والإحالة" في كتابه "الكتاب" "الائتلاف" حيث يرى أن وضع الألفاظ في مواضعها دليل على حسن ائتلاف الكلام، ووضعها في غير محلها دليل على فساده بقوله: «هذا باب الاستقامة من الكلام، والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومستقيم محال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو حال كذب فأما المستقيم الحسن فقولك... سآتيك غدا، وأما المحال فأن تنتقد أول كلامك بآخره فتقول: آتيك غدا... وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت جبلاً... وأما المستقيم القبيح كأن توضع اللفظ في غير موضعه، نحو: قد زيدًا رأيت... وأما المحال الكذب فأنت تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.»[2]

- الجاحظ (ت 255هـ):

لم يشر الجاحظ إلى المصطلح وإنما أشار إلى مفهومه بمصطلحات تكاد تنافسه في المعنى، وهذا عند حديثه عن نظم الشعر بقوله: وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغًا جيدًا، وسبك سبكا واحدًا[3]، وذكر الجاحظ (ت 255هـ)

---

[1] عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 76.

[2] سبويه، الكتاب، 1/ 25- 26.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، 1/ 67.

مصطلحات توازي النظم: التلاحم والسبك، الإفراغ، حيث يجعل تلاحم أجزاء الكلام وحسن سبكه وإفراعه واختيار ألفاظه أسرار جودة الشعر.

- ابن قتيبة (ت 276هـ):

نجد ابن قتيبة يوضح مفهوم النظم بأنه عبارة عن سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في نظام دقيق وتآلف بينها وبين المعاني، بحيث تسير معا؛ فيقول: «النظم بمعنى سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني، فيصيران معًا في سلاسة وعذوبة كالجداول، لا تعثّر ولا كلفة ولا حوش في اللفظ ولا زيادة أو فضول.»[1]

- أبو سليمان بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت 388هـ):

«تحدث الخطابي عن النظم في كتاب "بيان إعجاز القرآن"، ودائما يربط النظم بالتأليف»[2] وتبعه في ذلك الرماني (ت 386هـ).

- أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت 403هـ):

اهتمّ الباقلاني بالنظم وفنون البديع في القرآن الكريم، معه يبدأ مصطلح النظم النقدي في الظهور، بقوله: «وقد تأملنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما ينصرف فيه من الوجوه على حد

---

[1] محمد زغلول سلام، أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، مكتبة الشباب، الاسكندرية– مصر، ط1، 1952م، ص 108.

[2] الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف– مصر، ط3، 1976م، ص 219.

واحد في حسن النظم، وبديع الرصف»[1]؛ وهذا التأليف والضم والرصف غير مستند إلى أساس لغوي أو نحوي.

من خلال كل هذه التعريفات نلاحظ أن مصطلح النظم فضفاض قابل لاستيعاب مصطلحات أخرى تقابله وتصب في مفاهيم واحدة، من ثنائية اللفظ والمعنى، التي تحدّث عنها سيبويه (ت 180هـ) وبشر بن المعتمر (ت 210هـ)، إلى السبك والرصف والتأليف عند الجاحظ (ت 255هـ) والخطابي (ت 388هـ) وصولا إلى بداية الأسس الأولى النحوية واللغوية للنظم على يد القاضي عبد الجبار (ت 415هـ).

ب.حديثا

- وليد محمد مراد:

يعرف وليد محمد مراد النظم في كتابه: "نظرية النظم وقيمتها العلمية" بقوله: «هو تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها سبب من بعض»[2]

- تمام حسان (ت 2011م):

أخرج تمام حسان ظاهرة "تضافر القرائن" للوجود ولكنها لم تولد من عدم بل وُلِدَت من رحم نظريَتي النظم والتعليق، حيث يقول تمام حسان (ت 2011م): «ظاهرة تضافر القرائن هي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه

---

[1] أبو بكر محمد بن الطيب (الباقلاني)، إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف– مصر، ص 37.

[2] وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص 56.

ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية»[1]؛ أي أن القرينة الواحدة سواء لفظية أو معنوية تكتمل أهميتها ووظيفتها إلا إذا كانت مع جاراتها في الجملة سواء مع السوابق أو اللواحق.

ملاحظة:

استعمل مصطلحا الاتساق والانسجام –وهما مصطلحان محدثان– كمقابلات لمصطلح جودة السبك، حيث يكثر استعمال مصطلحي الاتساق والانسجام في: لسانيات النص وتحليل الخطاب.

- مصطفى حميدة:

لم يشر في كتابه إلى مصطلح النظم فقط، بل كان نقطة بداية لتأليف كتابه، حيث أشار إلى مصطلحات تصب في نفس المصب مع مصطلح النظم وفي مواضع متفرقة من الكتاب تحمل حدودًا متقاربة نحو النظم: التعليق، التأليف، الائتلاف، التركيب، الانسجام، الافادة الفصاحة، الملاءمة، تضافر القرائن.

لا يمكننا التحيز لمصطلح دون آخر، كما لا يمكننا استعمال جميع هذه المصطلحات للدلالة على مفهوم واحد فيخلق فوضى واضطراب مصطلحي في المؤلفات، لعل المصطلح الأنسب هو: "التركيب" فهو مصطلح شاف وواف، لأن التركيب يخص الجانب الشكلي النحوي كما يخص الجانب العميق الدلالي. ولو لم يكن لمصطلح التركيب أهمية ومركزية بين هذه المصطلحات لكان عنوان الكتاب "نظام الارتباط والربط في تعليق الجملة العربية". أو في

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

"انسجام الجملة العربية" أو في "نظم الجملة العربية"، أو" في تأليف الجملة العربية"، لكن المؤلف تحيز لهذا المصطلح ونحن نشاطره الرأي، ولكن لا نُنكر قيمة المصطلحات الأخرى، فالتركيب الذي يختص بدراية العلاقات داخل نظام الجملة، انطلاقا من عناصرها وانسجامها مع السياق الذي وضعت فيه في كلام تام ومفيد.

مصطلح الظرف:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدماء	تسميته عند المحدثين
الظرف	هو اسم منصوب يدلّ على زمان الفعل أو مكانه ويتضمن معنى "في" باطّراد. وإذا لم يتضمّن معنى "في" فلا يكون ظرفًا بل يكون إعرابه كسائر الأسماء المعربة، حسب ما يقتضيه العامل في الجملة.[1]	الظرف،الغاية، الدّهر الحين،الموضع الصفة،المحل المفعول فيه	الظرف، ظرف الزمان ظرف المكان،المفعول فيه

(جدول رقم: 08)

الظرف «مصطلح واسع الرّحاب، فكما اختار البصريون متابعة سيبويه في اصطلاحاته (الظرف، والغاية، ثم الدّهر أو الحين، أو الموضع) اختار الكوفيون الصفة والمحلّ ليعبروا بهما عن المفعول فيه»[2]؛ وعليه، فإن الظرف عرف واصطلح عليه بمسميات متعددة ونسوق من ذلك بعض ما جاء في كتاب سبويه إذ يقول[3]: «قال ألقاك يوم الجمعة، فنصبه لأنه ظرف

---

[1] عزيزة فوال يابتي، المعجم الفصل في النحو العربي، 602/1.

[2] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 140.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 85/1-417

ثم فسّر فقال ألقاك فيه (...)» وقال أيضا: «هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنّه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، (...)، فهو هنا يستخدم مصطلح (الظرف) ويقدم أمثلة لظرف المكان ،فالمكان قولك هو خلفَك، وهو قدامَك وأمامَك، وهو تحتَك وقُبالتك، وما أشبه ذلك. ومن ذلك قولك أيضا: هو ناحية من الدّار. ويعبر عن ظرف المكان بالموضع فيقول «وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض.أما ظرف الزمان فيعبّر عنه بالزمن والحين والدّهر: «وأما الوقت والساعات، والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدّهر، فهو قولك: «القتال في يوم الجمعة»، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفًا» . وغيرها كثير، منها ما قدم عوض حمد الفوزي بقوله: «وقسمه [أي الظرف] إلى متمكن وغير متمكن وسماه غاية (...) كما سمّى ظروف المكان بالمواضع وأسماء الأماكن قال هي أسماء الأراضين».[1]

أمّا الفراء (ت 207هـ) فقد أجمل ثلاثة مصطلحات، واحدٌ منها بصري، والأخيرين كوفيين، في قوله: «والمواضع كلها التي يسميها النحويون: «الظروف، والصفات، والمحال» فهي ذُكران إلا ما رأيت فيه شيئا يدل على التأنيث، إلا أنهم يؤنّثون: «أمام»، و«قدام» و«وراء».»[2]

---

[1] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 140.

[2] أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء، المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة– مصر، ط2، 1989م، ص 98.

ويأتي المفضل بن سلمية (ت 300هـ) ليبين أن مصطلح (الصفة) هو مصطلح كوفي يستخدمه الكسائي، يقول: «والمَحالّ، وهي التي يسميها الكسائي: الصفات، وأهل البصرة يسمونها: الظروف»[1]

ويزيد ابن السراج (ت 316هـ) الأمور توضيحًا وتقريبًا بقوله: «واعلم ان الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة، والفرّاء مَحال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل، وبعد، (...).»[2]. أمّا هو فيسميها (مفعولا فيه)، ويستخدم في شرحه مصطلح (الظرف)؛ من ذلك قوله: «المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان»[3]، وقوله في موضع ثان «واعلم أنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه».[4]

ويقول الزّجّاجي (ت 338هـ): «قيل للأخفش: كيف جاز أن تقول هذا يوم يخرج، فتُضيف أسماء الأزمنة إلى الأفعال؟ فقال: لأن الأزمنة كلها يجوز أن تكون ظروفا فالظروف أضعف من سائر الأسماء»[5] وبناءً على هذا القول فإن الأخفش يطلق مصطلح (الظرف) على اسم الزمان.

---

[1] المفضل بن سلمة، مختصر المذكر والمؤنث، ص 335.

[2] ابن السّراج، الأصول في النحو، 204/1.

[3] نفسه، 190/1.

[4] نفسه، 199/1.

[5] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 138.

أما أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، فيذكر الخلط الذي وقع فيه النحاة في إطلاقهم المسميات، بقوله: «والكسائي يسمي حروف الخفض «صفات» والفرّاء يسميها «محال» والبصريون يسمونها «ظروفا».»[1]

ويأتي ابن مالك (ت 672هـ) ليستعمل كلًّا من مصطلحي المفعول فيه والظرف، ويضع عنوان الباب: «المفعول فيه وهو المسمى ظرفا»، يقول:[2] [الرجز]

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا *** [فِي] بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا *** كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

أمّا ابن منظور (ت 711هـ) فيوضحّ في لسانه أنه رغم اختلاف التسميات التي يطلقها النّحاة على الظرف، إلا أنها تحمل معنًى واحدًا يقول: «وقال غيره [أي: غير اللّيث]: الخليل يسميها ظروفًا، والكسائي يسميها المحال، والفرّاء يسميها الصفات والمعنى واحد»[3]. والملاحظ في قوله هذا أنه عكَس نسبة المصطلحات إلى أصحابها –وهذا اعتمادًا على الأقوال السابقة– إذ أن (المحال) هي تسمية يطلقها الفراء، أما (الصفات) فهي للكسائي.

---

[1] أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات، تح: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد– العراق، 1973م، ق 1، ص 43.

[2] ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 62.

[3] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، ط3، 1414هـ، ج9، ص 229 (مادة ظرف).

كما يسمّي أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) الظرف: ظرفا ومفعولا فيه، فيقول: «باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه»[1] فيجعل (الظرف) نوعًا من أنواع المفاعيل. ويقول أيضا: «وقد ذكر المصنّف في مكان آخر أن المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنا معنى في دون لفظها»[2]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن هذا المصطلح –أي الظرف– مرّ بمراحل تطورية؛ فابتدأ بمصطلح (الظرف) كما جاء به سيبويه عن الخليل، ثم قسمه سيبويه بحسب النوع إلى: ظرف للحين أو الدّهر وظرف للموضع. ولما انتقل إلى الكوفيين أطلق عليه الكسائي مصطلح الصفة لأنه يحمل معناها، أما الفراء فخالف معلمه مُرتئيا إلى استخدام مصطلح المحل، أما المتأخرون فأطلقوا عليه مصطلح المفعول فيه لصلته بالمفاعيل وتضمنه معنى (في).

وكتعقيب على مصطلح (الظرف) البصري، «اتهم المخزومي البصريين بإغراقهم الفلسفي باستعمالهم مصطلح (الظرف)؛ إذ يقول: ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة (الظرف) بهذا المعنى، لأنّ الظرف فيها (الوعاء) واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية الموجودات تغني بالتأثر الفلسفي»[3]

بالعودة إلى مؤلفات المحدثين وآرائهم، نجد شيوع مصطلحي (الظرف) و(المفعول فيه) «يسمى الظرف (...) مفعولا فيه. وسميت الأمكنة والأزمنة ظروفًا، لأن الأفعال تحصل

---

[1] أبو الحيان الأندلسي، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ج 07، ص 248.

[2] نفسه، 250/07.

[3] عباس علي الأوسي، الدرس النحوي في الموصل، دار الفارابي، بيروت– لبنان، ط1، 2010م، ص 46.

فيها فصارت كالأوعية لها. مثل: «صمت شهر رمضان» ومثل «جلست عندك أمام الطاولة.»[1]

وتُطلق عزيزة فوَّال على الحرف (في) مصطلح حرف الوعاء بمعنى الظرف فتقول: «حرف الوعاء هو «في» وهو حرف جرّ عامل يجر الاسم الظاهر، كقوله تعال: «وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [المزمل: 20]»[2] ثم تُعقب على ما سبق بقولها: «وتكون «في» بمعنى الظرف حقيقة، كقوله تعالى: «غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ» [الروم: 02- 03]. أو مجازا كقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: 21] «في» ظرف حقيقي في المكانين من الآية الأولى وهو ظرف مجازي في الآية الثانية»[3]

أما عباس حسن فيجعل الظرف نوعًا من أنواع شبه الجملة، بقوله: «يسمى الظرف بنوعيه: «المفعول فيه» وهو نوع من «شبه الجملة» وكذا من «شبه الوصف» (...) وقد يطلق الظرف في كلام الأقدمين –أحيانًا– مرادًا منه الجار مع مجروره. لأن كلمة: «الظرف» عندهم قد تشمل «شبه الجملة» بنوعيه وتطلق على كل منهما.»[4]

وقبل الانتقال إلى ما جاء عند مصطفى حميدة حول مصطلح الظرف، وجب وضع فروق بين مصطلحي (الظرف) و(المفعول فيه) لاقترانهما ببعضهما في كتب النحو:

---

[1] عزيزة فوال يابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، 602/1.

[2] نفسه ، 1179/2.

[3] نفسه، 1180/2.

[4] عباس حسن، النحو الوافي، 242/2- 243 (الهامش)

- الظرف: «مصطلح نريد به طائفة من الألفاظ التي تدل على الزمان، أو تدل على المكان، من دون أيه إشارة إلى معنى نحوي، أي: وظيفة نحوية تدل عليها هذه الألفاظ،... وقد ارتبط مصطلح الظرف بمصطلح المفعول فيه، حتى لا تكاد تلمس فرقا بينهما في بعض كتب النحو»[1]
- المفعول فيه: «مصطلح يدل على معنى نحوي، ووظيفة محددة من وظائف الظرف في النظم...»[2]وعليه؛ «فإن كل مفعول فيه ظرف، وليس كل ظرف مفعولاً فيه.»[3]

أما مصطفى حميدة، فقد تناول مصطلح (الظرف) في علاقات الارتباط في تركيب الجملة العربية، في الجزء المخصص بـ "الارتباط بعلاقة الظرف"، فيقول: «تنشأ علاقة الارتباط بين الفعل والظرف بنوعيه: ظرف الزمان وظرف المكان. وارتباط الظرف بالفعل وثيق لأن الفعل دال على الحدث (...)»[4]، نلاحظ أنه استعمل مصطلح الظرف دون غيره، كما أنه يُشير في موضع أخر إلى المصطلح الذي اعتمده سيبويه (الوعاء) معلّلا سبب تسميته بهذا الاسم، يقول: «ومن الواضح في العربية قوة الدلالة الكامنة في حرف الجر «في» على معنى الظرفية. ومذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلا ظرفية حقيقية أو مجازًا (...)»[5]. ثم يورد قول سبويه: «وأما «في» فهي للوعاء، تقول: هو في الجواب، وفي الكيس

---

[1] حسين منصور الشيخ، الإعراب المحلي للمفردات النحوية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت– لبنان، ط1، 2009م، ص 209.

[2] نفسه، ص 209.

[3] نفسه، ص 210.

[4] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 174.

[5] نفسه، ص 174.

(...). وكلمة «وعاء» التي استعملها سيبويه ترادف كلمة «ظرف» في معناها اللغوي».[1] يقول ابن منظور: «وظرف الشي وعاؤه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة. اللّيث: الظرف وعاء كل شيء حتى إن الإبريق ظرف لما فيه.»[2]

من خلال ما جاء في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية"، نجد أن "مصطفى حميدة" استعمل الظرف في علاقات الارتباط في تركيب الجملة، كما اعتبر حرف الوعاء (في) من أدوات الربط، لأنه يربط ما بعده بالحدث الكامن في الفعل.

مصطلح النعت:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدماء	تسميته عند المحدثين
النعت	يراد به: التّابع المشتق الذي يدل على معنى في متبوعه، أو سبَبِيّ متبوعه مطلقا لتخصيص أو توضيح. مثل: قرأت كتابًا غزيرة مادته. وقد يراد به: الصفة، وعطف البيان، والتوكيد. وقد أريد به: الاسم المشتق بخاصة الصفة المشبهة.[3]	النعت، الصفة عطف البيان، الوصف،التوكيد	النعت، الصفة

(جدول رقم:09)

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، ص 175.

[2] ابن منظور، لسان العرب، 229/9 (مادة ظرف).

[3] محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص 282.

النعت تابع من التوابع، يأتي لبيان صفة الاسم الذي يتبعه. وقد اصطلح عليه عند النحاة القدماء بعدة تسميات. ومن ذلك أن الخليل ابن أحمد (ت 170هـ) «استخدم مصطلح (الصفة) في منظومته، وقد جاء في كتاب سيبويه هذا المصطلح على لسان الخليل مقصودًا به النعت (...) كما استخدم (الصفة) بمعنى التوكيد (...)»[1]، ويقول في منظومته:[2] [الكامل]

فإذا تقدمت الصفات فرفعها *** لا عندنا رجل يصيد مكلّب

يعلّق أحمد عفيفي على هذا البيت بقوله: «إن كان الخليل قد استخدم (الصفة) بمعنى النعّت مرّة، وبمعنى التوكيد مرّة، فلا نستبعد أن يستخدمها بمعنى الخبر الواقع ظرفا [في هذا البيت] (...) وربما كان استخدام الخليل للصفة بهذا المعنى سببًا في شيوعها عند الكوفيين فيما بعد وأطلق عليها (صفة تامّة) (...)»[3]

وبالعودة إلى سيبويه (ت 180هـ)، نجد أن النعت «من مصطلحات الكتاب وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته وبنى كلامه على ذلك في مواضع كثيرة، وكان يطلق على التوكيد مصطلح الصفة.»[4] ومن ذلك قوله: «هذا باب ما جرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات. وذلك قولك: هنيئا مريًا (...)»[5] فهو هنا يستخدم مصطلح (الصفة).

---

[1] الخليل بن احمد الفراهيدي، المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن احمد الفراهيدي، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1995م، ص 76.

[2] نفسه، ص 247.

[3] نفسه، ص 77.

[4] عوض حمد الفوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 165.

[5] سيبويه، الكتاب، 316/1.

ويقول أبو بكر بن الأنباري (ت 328هـ)، نقلا عن الفراء (ت 207هـ): «وقال الفرّاء: كل نعت يؤنث، ويجمع، ولا يؤنث ولا يجمع قد يكون خَلَفا من اسم متروك قبله، ثم يترك على جهته، فتقول في ذلك: دنَفٌ أخواك، وإن شئت قلت: دَنَفان أخواك، ودَنَفٌ قومك.»[1] وعليه: «قد استعمل الفرّاء مصطلح النعت (...) كما ورد النّعت في مجالس ثعلب. على أنّ الكوفيين قد استعملوا أيضًا الصّفة في مدلولها الاصطلاحي البصري.»[2]

ثم جاء أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) ليؤكد ما سبق بقوله: «والنعت من اصطلاح الكوفيين وربما قاله بعض البصريين ويقابله عند البصريين الصفة والموصوف.»[3] أما هو فكان يستعمل مصطلح (النعت)، يقول: «اعلم أن النعت تابع للاسم في إعرابه وتعريفه وتنكيره إن كان الاسم رفعا فنعته رفع. وإن كان معرفه فنعته معرفة. وإن كان خفضًا فنعته خفض وإن كان معرفه فنعته معرفة. وإن كان نكرة»[4]، وبعد تعريفه للنعت وذكر أحواله يقدم أمثلة عليه فيقول: «تقول من ذلك: قام زيد العاقل. رفعت زيدًا يفعله ورفعت العاقل لأنّه نعت لزيد وفي التثنية: قام الزيدان العاقلان. وفي الجماعة: قام الزيدون العاقنون»[5]

وجاء في "الكتاب" على لسان السيرافي (ت 368هـ) تعليقًا على المثال المقدَّم من قِبل سيبويه آنفًا (وذلك قولك: هنيئًا مريًا): «ليس في الباب غير هذين الحرفين صفة دَعا بها، وذلك

---

[1] أبو بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث، 320/1

[2] إبراهيم السامرّائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987م، ص 134.

[3] أبو جعفر النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات، ق 40/1.

[4] أبو جعفر النحاس، التفاحة في النحو، ص 22.

[5] نفسه، ص 22.

أنّ هنيئًا مريئًا صفتان، لأنك تقول: هذا شيء هنيء مريء، وليست بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل.»[1]؛ فالسيرافي يستعمل مصطلح (الصفة).

أمّا ابن مالك فيسميه النعت، ويعدّه من التوابع، ومن ذلك قوله:[2] [الرجز]

يَتبعُ فِي الإعْرَابِ الأسْمَاءَ الأُوَل *** نَعتٌ وتَوكِيدٌ وَعَطفٌ وَبَدَل

فَالنَّعتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبق *** بِوَسْمِهِ أو وَسمِ مَا بِهِ اعتَلَق

وذكر الاسترابادى (ت 686هـ) كلّا من مصطلحي (النعت) و(الصفة) «قوله: النعت تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقا. قال في شرح المفصّل: الصّفة تطلق باعتبارين عام وخاص.»[3] وقال في موضع أخر: «ثم تقول: قولك في الصفات: إنّ المقصود بها المعنى لا الذّات مناقض لقولك في حدّ الصفة العامّة: ما دلّ على ذات باعتبار معنى (...)»[4] ممّا يعنى أنّ ابن الحاجب (ت 646هـ) كان يستعمل مصطلح (النعت)، أمّا الرّضي فاستعمل مصطلح (الصفة).

وجاء عند ابن منظور (ت 711هـ) معنى أخر للصّفة؛ إذ يقول: «والصفات في الكلام التي تكون مواضع لغيرها تسمّى ظروفًا من نحو أمام وقدام وأشبه ذلك.»[5] أي أنّ هناك من كان يستخدم (الصفة) ويقصد بها (الظرف).

---

[1] سيبويه، الكتاب، 316/1.

[2] ابن مالك، الألفية، ص 99.

[3] الرّضي الاسترا بادي، شرح الرضي على الكافية، 967/1.

[4] نفسه، 968/1.

[5] ابن منظور، لسان العرب، 229/9 (مادة ظرف).

ويسميه ابن هشام (ت 761هـ) النعت، ويوضع فائدته في قوله: «النعت: وهي والتابع المشتق، أو المؤول به، المباين للفظ متبوعة. وفائدته: تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌ أو ترحّمٌ، أو توكيدٌ. ويتبع منعوته في: واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتذكير.»[1]

و«من النحاة من يستخدم مصطلح الصفة كأبي علي الفارسي والزمخشري ومنهم من يستخدم النعت كالزجاجي وابن عصفور (...) والسيوطي وابن عقيل والصبان ومنهم من يستخدم الوصف كابن جني في اللّمع»[2]

من خلال ما سبق، نصل إلى أنّ مصطلح (النعت) ابتدأ مع البصريين ثم نقله الكوفيون عنهم. ونجد أنه يستخدم مرة بمعنى الصفة، ومرة أخرى بمعنى التوكيد، ومرة ثالثة بمعنى الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبرًا، ومرّة رابعة بمعنى الوصف. إذن فليس مصطلح (النعت) كوفيًا، رغم أنهم أكثر استخدامًا له، فهو بصري المولد، فليس كلّ مُستخِدم للشيء مبدعًا له.

في حين اقتصر المحدثون على مصطلحي النعت و الصفة. يقول محمد الأهدل: «النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره (...) تقول: (رأيت زيدًا العاقلَ)

---

[1] أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، متن قطر الندى وبلّ الصّدى، دار الآثار، القاهرة– مصر، ط1، 2002م، ص 144.

[2] محمود أحمد نحلة، في المصطلح النحوي الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية– مصر، 1944م، ص 57.

وإعرابه رأيت فعل وفاعل زيدًا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره العاقل نعت ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتح آخره.»[1]

ويقول عباس حسن: «النعت ويسمى أيضًا: الصفة، أو: الوصف (...) تابع يكمل متبوعه، أو سبيّ المتبوع، بمعنى حديد يناسب السياق ويحقق الغرض (...)»[2]؛ والملاحظ أنّ المحدثين لم يخرجوا عمّا جاء به النحاة الأوائل.

ويميز السامرائي بين (النعت) والصفة اعتمادًا على ما جاء في كلب النحو، بقوله: «إنّ "النعت" لا يكون إلا في الصفات المحمودة. وإن "الوصف" يكون في المحمود، وفي غيره من الصفات. وقال غيره: إن النعت هو الصفة الراسخة، وعلى القولين تكون "الصفة" أعمّ وأشمل من "النعت". وتكلّم في هذا الفرق آخرون فذهبوا إلى أنّهما متداخلان»[3]

ولم يخرج مصطفى حميدة عمّن قبله، فاستعمل مصطلح "النعت" مرة، ومصطلح "الصفة" مرّة أخرى؛ وهو أكثر ظهورًا عنده. يقول: «(...) إذ ليس له أن يتّبع هواه فيستبدل بالرّفع النصب للفاعل، أو يبتدع قوانين جديدة تنقُض مطابقة النعت للمنعوت مثلاً، إلاّ أن يتّفق مع جماعته اللّغوية فيما يريد أن يفترفه (...)»[4]

---

[1] وجيه الدين السيد عبد الرحمن بن محمد الأهدل، الإعراب عن فن الإعراب مختصر الكفراوي، المجموعة الإعلامية للطباعة، جدة- المملكة العربية السعودية، ط6، 1413هـ، ص 76.

[2] عباس حسن، النحو الوافي، 3/434- 437.

[3] إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، ص 133- 134.

[4] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 40.

ويستخدم الصفة في موضع أخر، فيقول: «من ذلك أنّ العربية تقول: امرأة مرضع، وامرأة معطار، وامرأة صبور، وامرأة قتيل، فتصف المؤنث الحقيقي بالمذكر. واللاّفت أنها تفعل ذلك عند أمن اللّبس، فإذا خيف اللّبس عند حذف الموصوف ألحقت التّاء بالصفة.»[1]

المطلب الرابع : مصطلحات متعلقة بعلوم أخرى

مصطلح السياق:

المصطلح	مفهومه	تسميته عند القدامى	تسميته عند المحدثين
السياق	«السياق بيئة الكلام ومحيطه وقرائنه (...) ودائما يكون سياق مجموعة من الكلمات ضوءً لا على معاني الكلمات المفردة فحسب بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها.»[2]	السياق: المقام، الموقف القرينة، الحال، المشاهدة المشاهد، الدليل، سياق المقام، سياق الحال، السياق المقالي والمقامي، سياق النص، سياق الموقف مقتضى الحال، دلالة الحال، الدلالة الحالية.	السياق: سياق الحال التالي، سياق النص، سياق الموقف، قرنة السياق، الماجريات، السياق الخارج عن النص، السياق العام، السياق الاجتماعي، المسرح اللغوي، الظروف الكلامية النص الأخر

(جدول رقم:10)

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 115.

[2] إبراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، صفاقس- تونس، 1986م، ص 201-202.

قديما :

وردت لفظة (السياق) في التراث العربي بهذه الصيغة وبصيغ أخرى «كالحَال والأحوال والمشاهدة والمشاهد والدليل والقرينة والمقام والموقف ولعل أقدم إشارة لهذا المصطلح، ما ورد في كتاب سبويه (ت 180هـ) فقد أطلق عليه (الحال)، فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال.»[1]؛ فكثير من النحاة ربطوا البلاغة بمطابقة الكلام لمقتضى الحال.

«وقد كان لابن جني (ت 392هـ) فضل السبق لابتكار مصطلح أخر مماثل لسياق الحال وهو الحال المشاهدة أو الأحوال المشاهدة[2]. بالإضافة إلى استعماله أيضا مصطلح الحال في حديثه عن أنواع حذف الاسم حيث يقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها»[3]

يقول السكاكي (ت 1229م) ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام.»[4]

من خلال كل ما سبق نستنتج أن المتتبع لموضوع السياق في تراثنا العربي القديم، يخلص إلى نتيجة مفادها أنهم بحثوا في هذا الموضوع؛ فقد وردت لفظة السياق في التراث العربي بهذه الصيغة وبصيغ أخرى «القرينة أو القرائن، ودلالة الحال أو دلالة الحالية ومقتضيات الأحوال، المقام.»[5] وكل تعريفات هذه المصطلحات لا تخرج عن الظروف

---

[1] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد، عمان– الأردن، ط1، 2011م، ص 23.

[2] ابن جني، الخصائص، 1/ 338– 348.

[3] نفسه، 2/ 370.

[4] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزو، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2، 1987م، ص 157.

[5] فاطمة بوسلامة، (السياق عند الأصوليين المصطلح والمفهوم)، مجلة الإحياء، الربط– المغرب، العدد 25، 2005م، ص 38.

المحيطة بالنص، وأحوال المخاطبين فيه، فهو الغرض الذي ينتظم به جميع ما يرتبط بالنص من القرائن اللفظية والحالية.

حديثا:

هذا الالتباس في مصطلح السياق جاءنا من الترجمات الغربية«فقد دخل مصطلح سياق الحال إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانجليزي Context of situation، وهذه أكثر الترجمات شيوعا واستخداما بين اللغويين العرب المحدثين»[1]، «سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في اللغة العربية»[2]

يقول أسعد خلف العوادي «هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاحي واحد منها: الماجريات، السياق الخارج عن النص، السياق العام، المقام، السياق الاجتماعي و(...) المسرح اللغوي ويسمى الظروف الكلامية»[3]

ومن أمثلة "المحدثين الذين تكلموا عن السياق وأفاضوا عنه" تمام حسان (ت 2011م) حيث يقول: «أجد لفظ المقام أصلح ما أعبّر به عما أفهمه من المصطلح الحديث سياق الحال Context of system الذي يستعمله اللسانيون المحدثون»[4]؛ فتمام حسان (ت 2011م) هنا يتحيز إلى مصطلح المقام (مصطلح قديم) مقابل مصطلح سياق الحال الحديث. رغم إشارته في موضع أخر في الكتاب إلى مصطلح: القرينة الحالية، عند تعريفه للتوجيه والإبهام

---

[1] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دراسة في النحو والدلالة، ص 20، 21.

[2] نفسه، ص 20، 21.

[3] نفسه، ص 21.

[4] تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 1982م، ص 338.

بقوله: «التوجيه أو الابهام هو إيراد الكلام محملا معنيين على السواء ولا يتعين أحدهما إلا بقرينة حالية مستفاذة من ملابسات المقام.»[1]. تمام حسان من خلال هذا القول يشير إلى مفهوم السياق بطريقة غير مباشرة.

من جهة أخرى نقد تمام حسان (ت 2011م) ما فهمه البلاغيون حول مصطلحي "المقام" و"مقتضى الحال" بقوله: «لقد فهم البلاغيون "المقام" أو "مقتضى الحال" فهما سكونيا قالبيا نمطيا مجردا (...) ثم قالوا لكل مقام مقال ولكل كلمة مع صاحبها مقام»[2]؛ يشير تمام حسان (ت 2011م) إلى أن السياق يتعدى من كونه مقتضى حال أو مقام حدث ما إلى اتصاله بالممارسة اللغوية التي تتجاوز التلفظ بالكلام لتكون بذلك غير نمطية مجردة إلى وظيفية.

وقد كرر هذا الكلام في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها حيث قال: «وحين قال البلاغيون لكل مقام مقال ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط. وتصلحان للتطبيق في اطار كل الثقافات على السواء، ولم يكن مالينوفسكي (ت 1942م) وهو يصوغ مصطلحه الشهير سياق الحال Context of situation، يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح تألف سنة أو ما فوقها (...) إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام.»[3] من خلال هذا القول نستنتج ما يلي:

- أن حقل القياس واسع.

---

[1] تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة– مصر، 2000م، ص 340.

[2] نفسه، ص 303.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

- رغم أن مصطلح "سياق الحال" هو مصطلح معرب، نُقِل إلينا من الثقافة الغربية ومن اصطلحه مالينوفسكي (ت 1942م) إلا أن هذا لا ينف أن التراث العربي قد أورد مفهوم هذا المصطلح في وقت سبق ذلك، والسبب في ذلك: «شهرته العالمية» فقد اشتهر هذا المصطلح عالميا على يد مالينوفسكي (ت 1942م).

ويضيف أسعد خلف العوادي أن تمام حسان (ت 2011م) قصد بالسياق «التوالي ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين، أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية سمي سياق النص، والثانية توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة بالاتصال ومن هذه الناحية سمي السياق سياق الموقف»[1] تمام حسان (ت 2011م) يقسم وظائف السياق: فمنها ما يخص التركيب أي الجانب اللفظي، ومنها ما يخص التواصل أي الجانب المعنوي (الوظيفي التواصلي). لعل سبب إطالتنا الحديث عن السياق من جهة نظر تمام حسان هو أهميته التي أولاها والتي جمعت التراث والحداثة والجهة العربية والجهة الغربية التي يصب فيها هذا المصطلح العميق.

«وهذا هاليداي يرى أن السياق هو «النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي بيئته الخارجية وهو نفس ما أشرنا إليه في تعريف إبراهيم فتحي في كتابه "معجم المصطلحات الأدبية"»[2]

وأما مصطفى حميدة فقد أورد في كتابه هذا مصطلح: سياق المقام، ومقتضى الحال والسياق.حيث يقول عند حديثه عن بناء الجملة: «وهذا يعني أن كل ما يتناوله البلاغيون

---

[1] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دراسة في النحو والدلالة، ص 20.

[2] نفسه، ص 22.

من الأغراض البلاغية وما يتصل بها من عاطفة المتكلم وسياق المقام، أو ما يعبرون عنه بمقتضى الحال، ينبغي أن يكون محل عناية علم لبناء الجملة»[1]

من خلال قول مصطفى حميدة هذا نستنتج:

- أن مصطفى حميدة أدرج السياق ضمن علم البلاغة.
- السياق موضوع هام في علم بناء الجملة.

وفي موضع آخر يقول مصطفى حميدة عند الحديث عن الجملة الإخبارية: «أن الجملة الأولى تفيد خبرًا جديدًا؛ فلها تفسير إخباري Informative (أو تركيب Synthetic). وهي تعبر عن فكرة تعبيرًا جليًّا، أي أنها قضية Proposition تحتمل الصدق أو الكذب اعتمادًا على سياق المقام.»[2]؛ وهنا مصطفى حميدة يشير إلى أهمية السياق في تحديد الصدق والكذب في الجملة الإخبارية.

وفي نفس السياق (الحديث عن الجمل الإخبارية) يقول: «كما نجد جملا تعبر عن قضايا صادقة اعتمادًا على السياق، نجد جملا أخرى كاذبة اعتمادًا على السياق»[3]

ومن خلال كل التعاريف نستنتج أن مصطفى حميدة:

- أورد مصطلحات مرادفة للمصطلح "السياق": سياق المقام، مقتضى الحال، السياق.

---

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 62.

[2] نفسه، ص 80.

[3] نفسه، ص 80.

- رغم عدم إيراده مفاهيم للسياق والمصطلحات الأخرى إلا أنه أبرز قيمة وأهمية السياق؛ التي تكمن في تركيب الجملة وظروف وأحوال وظواهر الأداء اللغوي للمتكلم.
- لم يورد مصطفى حميدة تلميحا أو تصريحا حول ترجيح مصطلح دون الآخر ولكن استعمل المصطلحات الثلاثة: فمرة يستعمل مصطلح السياق، ومرة يستعمل مصطلح سياق المقام ومرة أخرى يستعمل مقتضى الحال دون سبب نعلمه، قد يكون هو يعلمه.
- حسب وجهة نظري أجد مصطلح السياق الأنسب لاتصاله بالممارسة اللغوية التي تتجاوز مجرد التلفظ بالكلام إلى الأحوال والظروف المحيطة بالمتكلم، وكثرة التابعين لهذا المصطلح من التراث والعصر الحديث لكن رغم تعدد المصطلحات إلا أن المفهوم واحد، أو متقارب.

ملاحظة 1:

مصطلح السياق: مصطلح متواجد في علوم مختلفة وهذا ما أربكنا بتخصيصه في أي علم، لعل الأصوليين على اختلاف اتجاهاتهم وانشغالاتهم كانوا السباقين في تناول هذا المصطلح، فعلماء القرآن اعتمدوا في دراستهم للنص القرآني، وفهم معانيه ودلالته على جانبي السياق اللغوي الكلي أو ما يسمى سياق النص، السياق وسياق الموقف، ويتمثل سياق الموقف عندهم في أسباب النزول.

وأما علماء أصول الفقه فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية، فهذا الشافعي (ت 204هـ) مثلا: يعنون أحد أبواب رسالته الأصولية بقوله: «باب الصنف الذي يبين سياقه معناه»[1]

« فأما مصطلح مقتضى الحال فقد اهتم به علماء المعاني، الحال في اصطلاحهم هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة "بمقتضى الحال"»[2]؛ وعليه فقد استعمل البلاغيون مصطلح مقتضى الحال الذي يقترب مفهومه مما ينادي به أصحاب نظرية سياق الحال في الغرب. وبما أن مصطلح السياق يستعمل للدلالة على الظروف والملابسات الخارجية التي تستعمل هي بدورها لتأويل لفظة أو عبارة أو نص ما يعني أن مصطلح السياق جزء من علم الدلالة. ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن مصطلح السياق ينتمي لعدة علوم: أصول الفقه، النحو، البلاغة، اللسانيات (لسانيات النص) بالإضافة إلى علم البلاغة (علم المعاني)...

ملاحظة 2:

لم يستعمل مصطفى حميدة إلا هذه المصطلحات بل استعمل مصطلحات أخرى متعلقة بعلوم أخرى:

---

[1] المصطلبي محمد بن ادريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى اليابي الحلبي وأولاده، القاهرة– مصر، ط1، 1940م، ص 62.

[2] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سبويه، دراسة في النحو والدلالة، ص 27.

مثال 1: البلاغة:	مثال 2: علوم اللسان:	مثال :الصوتيات/علم الصرف
1. الاتصال اللغوي: التواصل، التبليغ، الابلاغ. 2. المتكلم: المرسِل، المتحدِث، الباث. 3. المستقبل: المتلقي، المخاطب، السامع. 4. الرسالة: الشفرة، النظام الرمزي، الرامزة، الإشارة. 5. القناة: الوسط، الناقل.	1. الكفاءة اللِّسان، المقدرة اللغوية/ النظام اللغوي، الوضع. 2. الأداء: الإنجاز اللغوي الاستعمال،الكلام، الأسلوب. 3. البناء العقلي الباطني: البنية المضمرة. 4. البناء اللفظي الملموس: البنية الظاهرية. 5. الدال:الصورة السمعية،الصورة الكتابية. 6. المدلول: التصور،الصورة الذهنية. 7. المرجع، عملية الرجوع.	1. الفونيمات: الوحدات الصوتية. 2. المورفيمات: الوحدات الصرفية، العامل.

خاتمة

خاتمة

إن موضوع المصطلح من أهم الموضوعات الثقافية والقومية التي تتّصل بحاضر الأمم ومستقبلها، عن طريق وحدة قومية تقوم على قاعدة من التقدم العلمي والتطور الحضاري، كي تستطيع أية أمة استعادة دورها التاريخي والإنساني.

ولما اتّسم موضوعنا بمعالجة قضية بهذا الحجم، وهي قضية المصطلح في الدّرس العربي بمختلف قضاياه وإشكالاته، وبخاصة قضية التعدد المصطلحي وسبل توحيده، فقد كان من بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

خلاصة المدخل:

لم ينشأ "علم المصطلح" دفعة واحدة، بل مرّ بمراحل، واختلفت روافده وعوامل ظهوره من دينية، لغوية، فلسفية وتكنولوجية. سواء في العالم العربي أو الغربي. وهذا ما أدّى في نهاية المطاف إلى أزمة مصطلحية.

لم يعرف العرب قديما "علم المصطلح" كعلم قائم بأسسه وقواعده، رغم أنهم خبروا المصطلح وخفاياه وجوانبه المختلفة، كما وقفوا على طرائق وضعه. أما المحدثون فقد عرفوه كعلمٍ أدركوا أهميته، فأسسوا لذلك المؤسسات العلمية والمجامع اللغوية التي جعلت من أولوياتها وضع المصطلحات وتوحيدها.

علم المصطلح ينقسم إلى: علم المصطلح وعلم صناعة المصطلح، فهذا العلم بصفة عامة هو الطريق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية مع ملامسته علوما أخرى كالمعلوماتية واللّسانيات والنحو...

خلاصة الفصل الأول:

إنّ المصطلح لفظ أو رمز موضوع باتّفاق أهل الاختصاص للدّلالة على مفهوم معيّن سواء وضع هذا المصطلح ليدل على مفهوم جديد، أو نقل لفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد، مع مراعاة العلاقة بين المعنيين. وهذا المفهوم الجديد يصبح مصطلحًا عندما يوضع للاستخدام.

إنّ المصطلح لا يدل إلا على معنى واحد، رغم أن اللغة العربية لغة جميع العرب إلا أن الانقسام الجغرافي خلق نوعا من الاستقلال المنهجي في صياغة المصطلح، وتشتت الجهود حتى أن نفس المصطلحات تعالج من عدة أشخاص وهيئات ومجامع، وبالتالي ينتج التّعدد وتخلق البلبلة، وتنشأ الفوضى المنهجية. وفي هذا إهدار للمال، وتشتت للجهود وصعوبة للتصدي للكم الهائل من المصطلحات، ناهيك عن الفوضى المنهجية.

رغم أهمية المصطلح وأن المصطلحات تمثل الجزء الأكبر من لغة العلوم والتقنية إلا أن ظاهرة تعدّد المصطلح لا يجب أن تشكل عائقا يحول دون استخدام اللغة القومية في جميع الحقول والمجالات. فالمصطلحات المتعدّدة لمفهوم واحد تستخدم جنبا إلى جنب ردحا من الزمن ولا تلبث أن تطغى مصطلحات على أخرى. فسواء تعدد المصطلح أو توحد فالقول الفصل فيه هو استخدامه.

توحيد المصطلح العلمي في الوطن العربي مرهون بتخطيط منظم وفق قوانين وأسس ممنهجة، واضحة ومحدّدة.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم أن "مصطفى حميدة" باحث ولغوي غير ذائع الصيت، إلا أنه تلقى العلم من أجلاء النحو في العصر الحديث؛ مثل: محمد السعران، وحسن عون، ومحمد أبو الفرج، وحسن ظاظا، وتمام حسّان، وعبده الراجحي، وطاهر سليمان حمودة.

كتاب "الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية"، كتاب قيم. والدليل على ذلك أنه جمع التراث والحداثة بنظريتين: نظرية النظم للجرجاني، ونظرية تضافر القرائن لتمام حسان.

تضمن الكتاب –نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية– مصطلحات نحوية كثيرة، وحدود مختلفة؛ تثري رصيد الباحث لاختلافها بين الأصالة والحداثة.

احتواء الكتاب على عدد كبير من المصطلحات التي تنتمي إلى علوم مختلفة: علم النحو، علم الصرف، علم الأصوات، علم اللسان والبلاغة. ما زاد من إيجابيات هذا الكتاب.

كما أرفق المصطلحات التي أوردها بمقابلاتها، إما في اللغة الإنجليزية، أو في اللغة الفرنسية.

ورد مصطلح "المصطلح" في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية 31 مرة.

استند مصطفى حميدة فيما ذهب إليه في ثنايا كتابه إلى التراث تارة وإلى الحديث تارة أخرى، فمرة يستعين بأقوال علماء العرب– نحويين ولغويين، قدماء ومحدثين–، ومرة ثانية بأقوال علماء الدّرس اللساني الغربي، كل ذلك يعد ثراء لغويا للقارئ. لكن، من جهة أخرى يعد عيبا وفوضى مصطلحية؛ إذ يذكر مصطلحا قديما، وبعد ذلك يورد مصطلحا حديثا. مع أنهما

يحملان نفس الحد. كما يستعمل مصطلحا بصريا ثم يعوضه بمصطلح كوفي. رغم أنهما أيضا يحملان نفس المفهوم ويرميان إلى نفس المعنى. ما جعله يقع في فوضى المصطلح واضطرابه.

وفي ضوء تأسيس العديد من المشاريع اللغوية، والمؤسسات المصطلحية، جاء مشروع "الدخيرة العربية" الجزائري الذي أسسه عبد الرحمن الحاج صالح (ت 2017) ليبني معالم الأطلس اللغوي العربي. فهل يستطيع هذا المشروع الحد من إشكالية تعدد المصطلح وتداخله في الوطن العربي؟

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدّراسة إلى إجراء عملية استقاءٍ لبعض المصطلحات المتضمّنة في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لمصطفى حميدة خاصة النحوية منها، وذلك لمعرفة مدى تعددها وبيان أسباب ذلك، اعتمادا على المنهج الوصفي، واستخدام أداتي التحليل والإحصاء. بالإضافة إلى تقديم جداول توضح الاختلاف المصطلحي في التسمية بين اللغويين والنحويين العرب القدامى والمحدثين، وأيّهما الأنسب في نظر مصطفى حميدة، ثم التعليق على ذلك بإضافة آرائنا الشخصية.

تمّ إعداد خطة بحث متكونة من: مدخل يتحدث عن علم المصطلح بصفة عامة ثم فصلين: الأول متعلق بماهية المصطلح وإشكالياته المختلفة، والثاني: حول الجانب التطبيقي وفيه ملخص عن مصطفى حميدة وكتابه، ثم انتقاءٌ لمجموعة من المصطلحات النحوية المختلفة –ذات الحدود الواحدة–، بالإضافة إلى مصطلحات متعلقة بعلوم أخرى، وجيء في النهاية بخاتمة بحث مشتملة على أهم النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية

علم المصطلح– المصطلح– الاصطلاح– المصطلحات النحوية– التعدد– التداخل– التوحيد.

Abstract :

This study aims to conduct the process of extracting the syntactical terms in the book of Mostapha Hamida «System of link and linkage in structure of Arabic sentences», in order to know the multitude of terms, and the use of that. We opted for the descriptive method; we use the statistical analysis, plus of that we propose to put tables for explain the different terms between old Arabic linguists, grammarians and the modern ones. Overtime we choose the right opinion before that we put the opinion of Mostaphat Hamida of his book.

The dissertation is composed of introduction; we talk generally about terminology, two chapters; the first chapter is devoted to the essence of term, and problematic of Arabic terms, the second chapter is concerned with the practical side; to know Mostapha Hamida and his book, and we extract some different syntactical terms, the last one have the same definitions- moreover there are other terms of many sciences.

We end up with a general conclusion which includes the most important results that are obtained.

Key words:

Terminology - Term - idiom - The syntactical terms – multitude - interference - Unification.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقمها	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	02	«وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا»	123	123
		«فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا»	230	122
النساء	04	«وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ»	83	116
الأعراف	07	«وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا»	56	36
الأنفال	08	«وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ»	01	36
التوبة	09	«خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا»	102	36
الأنبياء	21	«لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا»	22	116
الروم	30	«غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ»	03-02	139
		«وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»	36	115
الأحزاب	33	«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»	21	139
غافر	40	« رَبَنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُم وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»	08	36
الأحقاف	46	«مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ»	04	127
الجمعة	62	«إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ»	09	127
المزمل	73	«وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»	20	139

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَة	36
اصْطَلَحْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَة	36
فاصْطَلَحَا عَلَى أَنَ لِنُوحٍ ثُلُثَهَا	36

فهرس الأبيات الشعرية

الكلمة الأخيرة في البيت	البحر	قائله	الصفحة
مُكَلَّبُ	الكامل	الخليل بن أحمد الفراهيدي	142
أَذْهَبُ	الرجز	ابن مالك	106
مُقَدَّرَا	الرجز	ابن مالك	137
يُنْتَفَعْ	الرمل	الكسائي	98
الوَاقِع	الرجز	ابن مالك	117
اعْتَلَقْ	الرجز	ابن مالك	144،108
كَمُلَا	البسيط	الامام الدّاودي	81
المُثْلَا	البسيط	الامام الدّاودي	81
بَدَلُ	الرجز	ابن مالك	107، 144
أَزْمُنَا	الرجز	ابن مالك	137

فهرس الأعلام

الرقم	الاسم	الشهرة	تاريخ الوفاة	الصحفة
1	أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم	الفارابي	350هـ	**18**
2	إبراهيم أنيس	/	1977م	**103**
3	إبراهيم السامرائي	/	2001م	**146**
4	أحمد الأخضر غزال	/	/	**77**
5	أحمد بن حمدان	/	322هـ	**35/18**
6	أحمد بن محمد بن علي	الفيومي	770هـ	**35**
7	أحمد بن نصر	الدّاودي	402هـ	**81**
8	أحمد عبد العظيم عبد الغني	/	/	**122**
9	أحمد عفيفي	/	/	**142**
10	أحمد لطفي السيد	/	/	**23**
11	أدوبن هولتمروم	/	/	**12**
12	أسعد خلف العوادي	/	69هـ	**149،151**
13	أبو الأسود	الدّؤلي	1388هـ	**99،96**
14	الأمير مصطفى الشهابي	الشهابي	/	**39،48**
15	أيوب بن موسى الحسيني	أبو البقاء	1094هـ	**09**
16	بشر بن المعتمر	أبو سهل الهلالي	210هـ	**132**
17	بشير إبرير	/	/	**70**

18	أبو البقاء يعيش بن علي	ابن يعيش	643هـ	**117،102**
19	أبو بكر ابن السراج	ابن السراج	316هـ	**115**
20	أبو بكر محمد بن الحسن	الزبيدي	379هـ	**99،96**
21	أبو بكر محمد بن الطيب	الباقلاني	403هـ	**133**
22	تمام حسان	/	2001م	**132،120**
23	توفيق بكري	/	/	
24	أبو جعفر	النحاس	338هـ	**137**
25	جلال الدين	السيوطي	911هـ	**107،105**
26	حامد صادق قنيبي	/	/	**69**
27	ابن حجر	العسقلاني	352هـ	**18**
28	حسام البهنساوي	/	/	**120**
29	أبو الحسن	الأشموني	929هـ	**99**
30	الحسن بن بشر بن يحيى	الآمدي	367هـ	**35/18**
31	حسن ظاظا	/	/	**84**
32	أبو الحسن عبد الجبار	القاضي عبدالجبار	415هـ	**132**
33	الحسن عبد الله	أبو هلال العسكري	359هـ	**18**
34	أبو الحسن علي بن إسماعيل	ابن سيدة	458هـ	**98،19**
35	أبو الحسن علي بن حمزة	الكسائي	189هـ	**122،99**
36	أبو الحسن علي بن عيسى بن عبدالله	الرّماني	386هـ	**132**
37	أبو الحسن علي بن مؤمن	ابن عصفور	669هـ	**82**
38	حسن عون	/	1999م	**84**
39	الحسين أحمد ابن فارس ابن زكريا	ابن فارس	395هـ	**15،18**
40	أبو حيان الأندلسي	أبو حيان	745هـ	**138**
41	خالد بن عبد الله	الأزهري	905هـ	**127**

42	خضر عليان القرشي	/	/	**69**
43	خليفة الميساوي	/	/	**28**
44	الخليل بن أحمد الفراهيدي	الخليل	170هـ	**103،10**
45	ابن دقيق العيد	ابن دقيق	702هـ	**19**
46	أبو زكريا يحيى	الفرّاء	207هـ	**123،122**
47	سعيد أحمد بيومي	/	/	**66**
48	سعيد بنكراد	/	/	**21**
49	أبو سعيد السيرافي	السيرافي	368هـ	**143،96**
50	سليمان البشري	/	/	**23**
51	سليمان فياض	/	2015م	**110**
52	سليمان بن محمد بن إبراهيم	الخطابي	388هـ	**132**
53	السيد أحمد خليل	/	/	**86**
54	الشاهد البوشيخي	/	/	**25،21**
55	الشريف الجرجاني	السيد الشريف	816هـ	**124،10**
56	صلاح فضل	/	/	**19**
57	عباس حسن	/	1976م	**109،102**
58	أبو العباس القلقشندي	القلقشندي	821هـ	**17**
59	أبوالعباس محمدبن يزيد بن عبدالأكبر	المبرد	286هـ	**101/17**
60	عبد الرحمن الحاج صالح	/	2017م	**28**
61	عبد الرحمن الشهبندر	/	/	**25**
62	عبد الرحمن بن عيسى	الهمداني	320هـ	**18**
64	عبد الرحمن بن محمد	ابن خلدون	808هـ	**18**
65	عبد الرزاق جمال الدين	الكاشاني	736هـ	**18**
66	عبد السلام المسدي	/	/	**49،54**

67	عبد العالي بوطيب	/	/	**21**
68	عبد القاهر بن عبد الرحمن	الجرجاني	471هـ	**129،119**
69	عبد الله بن عبد الرحمن	ابن عقيل	769هـ	**106**
70	أبو عبد الله محمد بن إدريس	الشافعي	204هـ	**154**
71	أبو عبد الله محمد بن محمد	ابن الناظم	686هـ	**99**
72	أبو عثمان عمرو بن بحر	الجاحظ	255هـ	**18،130**
73	عز الدين البوشيخي	/	/	**22**
74	عزيزة فوال يابتي	/	/	**139،125**
75	عصام الدين إبراهيم بن عرشباه	العصام الاسفرايني	951هـ	**125**
76	العلوي	/	/	**117**
77	علي بن إبراهيم النملة	/	/	**64**
78	أبو علي الفارسي	/	377هـ	**115**
79	علي القاسمي	/	/	**64،67**
80	علي بن محمد	القاحص العذري	801هـ	**18**
81	عمار بن يوسف	/	/	**72**
82	عمار لعويجي	/	/	**26**
83	عمر ابن الخطاب	/	23هـ	**،97،96**
84	أبو عمرو عثمان بن عمر	ابن الحاجب	646هـ	**144**
85	عمرو بن عثمان بن قنبر	سيبويه	180هـ	**107،101**
86	عوض حمد الفوزي	/	/	**135،95،**
87	فاضل صالح السامرائي	/	/	**،103**
88	أبو الفتح عثمان	ابن جني	392هـ	**116،105**
89	فرانس دوزنزيف	/	/	**13**
90	أبو الفضل الزين العراقي	/	806هـ	**18**

91	ابن فضل الله	العمري	749هـ	**18**
92	فوسلروفا يسقبر	/	/	**13**
93	فيرديناند دي سوسير	/	1913م	**85**
94	فيستر	/	1977م	**12**
95	أبو القاسم عبد الرحمن	الزجاجي	340هـ	**136،124**
96	أبو القاسم محمود بن عمر	الزمخشري	538هـ	**116**
97	قدامة ابن جعفر	/	337هـ	**73**
98	القزويني	/	439هـ	**119**
99	كامل المهندس	/	/	**99**
100	كيفورك ميناجيان	/	/	**25**
101	لوط	/	/	**40**
105	مالك بن أنس	الإمام مالك	179هـ	**88،89،**
106	مالينوفسكي	/	1942م	**150،151**
107	مجدي وهبة	/	/	**99**
108	محمد أحمد أبو فرج	/	1986م	**84**
109	محمد بن أحمد الكاتب	الخوارزمي	387هـ	**17،21**
110	ابن محمد بن إسماعيل	أبومنصور الثعالبي	429هـ	**17**
111	محمد بن بير علي	البركوي	981هـ	**125**
112	محمد بن الحسن	الاسترابادي	686هـ	**144**
113	محمد السعران	/	/	**84**
114	محمد سمير نجيب اللبدي	/	/	**120**
115	أبو محمد عبد الله ابن هشام	الأنصاري	761هـ	**117،102**
116	أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد	ابن قتيبة	276هـ	**132**
117	محمد بن عبد الله بن مالك الطائي	ابن مالك	672هـ	**106،105**

118	أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش	ابن بري	582هـ	**97**
119	محمد بن القاسم	ابن الأنباري	328هـ	**98،97،**
120	محمد علي الزركان	/	/	**63**
121	محمد علي الصبان	الصبان	1206هـ	**146**
122	محمد علي الفاروقي	التهانوي	1158هـ	**10،18**
123	محمد بن مكرم بن علي	ابن منظور	711هـ	**137،34**
124	محمد النويري	/	/	**74**
125	مصطفى حميدة	/	/	**103،99**
126	مصطفى الغلاييني	/	/	**108**
127	المفضل ابن سلمة	/	300هـ	**136،123**
128	أبو منصور محمد بن محمد	البروي	567هـ	**17**
129	مهدي المخزومي	/	1994م	**139**
130	نعوم تشومسكي	/	/	**91**
131	هاليداي	/	/	**151**
132	واستر	/	/	**40**
133	وجيه الدين السيد عبد الرحمن	الأهدل	/	**145**
134	وليد محمد مراد	/	/	**132**
135	يوسف بن أبي بكر	السكاكي	626هـ	**148**
136	أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق	ابن السكيت	244هـ	**18**
137	أبو يوسف يعقوب بن إسحاق	الكندي	256هـ	**35،18**

فهرس المصادر/ المراجع

القرآن الكريم برواية ورش.

المعاجم/ القواميس/ الموسوعات:

- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)

1. تهذيب اللغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية- مصر، ج11.

- إبراهيم فتحي

2. معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، صفاقس- تونس، 1986م.

- أحمد مختار عمر وآخرون

3. معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط1، 2008م.، م1، مادة (صلح).

- أحمد مطلوب

4. معجم المصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.

- التهانوي (محمد علي التهانوي)

5. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، ج1.

- الجرجاني (الشريف الجرجاني)

6. معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، 2004م.

- الزبيدي (السيد محمد مرتضى الحُسيني)

7. تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، ج6، مادة (ص، ل، ح).

- الشهابي (الأمير مصطفى الشهابي)

8. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، القاهرة– مصر، 1955م.

- عبد السلام المسدِّي

9. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، القاهرة– مصر.

- عزيزة فوّال بابتي

10. المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1992م، ج1، ج2.

- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري)

11. كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المطبعة الأميرية، القاهرة– مصر، ط5، 1922م، ج1، مادة (ص، ل، ح).

- مجدي وهبة وكمال المهندس

12. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت– لبنان، ط2، 1984م.

- مجمع اللغة العربية

13. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة– مصر، ط4، 2004م، مادة (صلح).

- محمد إبراهيم عبادة

14. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط1، 2011م.

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد)

15. لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، ط3، 1414م، ج9، مادة
16. لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وغيره، دار المعارف، القاهرة– مصر، م1، مادة (ص، ل، ح).

المصادر:

- الأزهري (خالد بن عبد الله)

1. شروح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2000م، ج1.

- الأشموني (أبو الحسن الأشموني)

2. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، ط1، 1375هـ، ج1.

- الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب)

3. إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف– مصر.

- البركوي (محيي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر)

4. متن العوامل، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2010م.

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)

5. البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط7، 1998م، ج1.

- الجرجاني (الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني)

6. متن العوامل، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2010م.

- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني)

7. أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة- المملكة العربية السعودية.
8. الجمل، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق- سوريا، 1976م.
9. دلائل الاعجاز، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1988م.
10. دلائل الاعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1992م.

- ابن جني (أبو الفتح عثمان ابن جني)

11. الخصائص، تح: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1986م، ج1، ج2.
12. سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج1.

- أبو حيان الأندلسي

13. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ج07.

- الخطيب القزويني

14. الايضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2003م.

- الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي)

15. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993م، ج1.

- الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني

16. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف- مصر، ط3، 1976م.

- الزبيدي (أبو محمد بن الحسن الزبيدي)

17. طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط3.

- الزجّاجي (أبو القاسم الزجاجي)

18. الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط3، 1979م.

- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري)

19. المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قذارة، دار عمار، عمان- الأردن، ط1، 2004م.

- سبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

20. كتاب سبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1988م، ج1، ج2.

- ابن السّراج (أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج)

21. الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1996م، ج1.

- السكّاكي (يوسف بن أبي بكر السكاكي)

22. مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزو، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1987م.

- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي)

23. أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة- مصر، ط1، 1955م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي)

24. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م، ج1.

- الشافعي (الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي)

25. الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة- مصر، ط1، 1940م.

- الشامي (صالح أحمد الشامي)

26. زوائد السنن على الصحيحين، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، 1998م، ج4.

- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي)

27. المقرب ومعه مثل المقرب، تح: عادل أحمد عبد المجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني)

28. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، ط 20، 1980م، ج2، ج3.

- العلوي (يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي)

29. الطراز في أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2002م، ج2.

- ابن فارس (ابن الحُسين أحمد بن فارس بن زكريا)

30. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.

- الفارسي (أبو علي الفارسي)

31. الايضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969م.

- الفرّاء (أبو زكريا يحي بن زياد)

32. المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة- مصر، ط2، 1989م.

33. معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت- لينان، ط3، 1983م، ج1.

- الفراهيدي (الخليل بن أحمد الفراهيدي)

34. المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ط1، 1995م.

- قدامة ابن جعفر (أبو الفرج قدامة ابن جعفر)

35. نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

36. نقد النثر (كتاب البيان)، تح: عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي)

37. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط1، 1986م، ج1.

- القلقشندي (أحمد بن علي القلقشندي)

38. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1987م، ج1.

- ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي)

39. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإيمان، الجزائر، ط2، 2007م

40. شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ج1.

41. متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 2002م.

- ابن الأنباري (أبو بكر بن الأنباري)

42. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا، 1971م، ج1.

43. المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضمية، مطابع الأهرام، القاهرة- مصر، 1981م، ج1.

- النحاس (أبو جعفر النحاس)

44. التفاحة في النحو، تح: كوركيس عوّاد، مطبعة المعاني، بغداد- العراق، 1965م.

45. شرح القصائد التِّسع المشهورات، تح: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد- العراق، 1973م، ق1.

- النووي (أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي)

46. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية، الأزهر،ط1، 1930م، ج12.

47. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدلية، عمان- الأردن.

- ابن هشام الأنصاري

48. الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: علي فودة نيل، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1981م.

49. متن قطر الندى وبل الصدى، دار الآثار، القاهرة- مصر، ط1، 2002م.

50. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1964م، ج2.

51. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت- لبنان، 1991م، ج2.

- ابن يعيش (موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي)

52. شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م، ج1.

المراجع

- الأهدل (وجيه الدين السيد عبد الرحمن بن محمد)

1. الإعراب عن فن الإعراب مختصر الكفراوي، المجموعة الإعلامية للطباعة، جدة- المملكة العربية السعودية، ط6، 1413هـ.

- إبراهيم إبراهيم بركات

2. النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط1، 2007م، ج4.

- إبراهيم أنيس

3. من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، ط6، 1978م

- إبراهيم السامرائي

4. المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان- الأردن، ط1، 1987م.

- إبراهيم مذكور

5. بحوث وباحثون –الكتاب الأول بحوث–، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة- مصر، ط1، 1993م.

- أحمد عبد العظيم عبد الغني

6. المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة، مصر، 1990م.

- أحمد مطلوب

7. بحوث لغوية، دار الفكر، عمان- الأردن، ط1، 1987م.

8. بحوث مصطلحية، دار الكتب والوثائق، بغداد- العراق، ط1، 2006م.

- إدريس بن الحسن العلمي

9. في الاصطلاح، جمعه: أمل العلمي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002م.

10. في اللغة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء– المغرب، ط1، 2001م.

- أسعد خلف العوادي

11. سياق الحال في كتاب سبويه دراسة في النحو والدلالة، دار حامد، عمان– الأردن، ط1، 2011م.

- أبو أوس إبراهيم الشمسان

12. حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، مطبعة المدني، جدة– المملكة العربية السعودية، 1987م.

- تمام حسان

13. الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 1982م.

14. الأصول، عالم الكتب، القاهرة– مصر، 2000م.

15. اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب، 1994م.

- حسام البهنساوي

16. أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة– مصر، ط1، 2003م.

- حسين منصور الشيخ

17. الإعراب المحلي للمفردات النحوية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت– لبنان، ط1، 2009م.

- خالد عبد الكريم بسندي

18. دراسات في المصطلح اللغوي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية، 2011م.

- سعيد أحمد بيومي

19. أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، كتب عربية، ط1، 2002م.

- سعيد شبار

20. المصطلح خيار لغوي... وسمة حضارية، دار الكتب القطرية- قطر، ط1، 2000م.

- سليم عواريب

21. علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، دار غرناطة، باب الوادي- الجزائر، 2010م.

- سليمان فياض

22. النحو العصري، مركز الأهرام- مصر، ط1، 1995م.

- سمير شريف استيتية

23. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط2، 2008م.

- الشاهد البوشيخي

24. نظرات في المصطلح والمنهج -دراسات مصطلحية، فاس- المغرب، 1999م.

25. نظرات في المصطلح والمنهج -دراسات مصطلحية، مطبعة آنفوبرانت، فاس- المغرب، ط3، يونيو 2004م.

- صلاح فضل

26. إنتاج الدلالة الأدبية، مؤسسة مختار، القاهرة- مصر، ط1، 1987م.

- عباس حسن

27. النجو الوافي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط3، 1974م، ج1، ج2، ج3.

- عباس علي الأوسي

28. الدرس النحوي في الموصل، دار الفارابي، بيروت- لبنان، ط1، 2010م

- عز الدين البوشيخي وآخرون

29. قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس- المغرب، 2000م.

- عزت محمد جاد

30. نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 2002م.

- علي بن إبراهيم النملة

31. إشكالية المصطلح في الفكر العربي: الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2010م.

- علي حسين يوسف

32. إشكاليات الخطاب النقدي العربي المعاصر-دراسة نقدية، دار الروسم، بغداد- العراق، ط1، 2015م.

- عوض حمد الفوزي

33. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ط1، 1981م.

- فتحي عبد الفتاح الدّجني

34. أبو الأسود الدّؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات- الكويت، ط1، 1974م.

- فريد الأنصاري

35. المصطلح الأصولي عند الشاطبي، دار الأمان، الرباط- المغرب، ط1، 2004م.

- محمد أحمد أبو فرج

36. المعجم اللغوي في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، 1966م.

- محمد الخضري

37. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ج1.

- محمد بن إبراهيم الحمد

38. فقه اللغة مفهومه –موضوعاته– قضاياه، دار ابن خزيمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005م.

- محمد علي الزركان

39. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث– دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق– سوريا، ط1، 1998م.

- محمد رزق شعير

40. الجمل المحتملة الاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة– مصر.

- محمد زغلول سلام

41. أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع للهجري، مكتبة الشباب، الاسكندرية– مصر، ط1، 1952م.

- محمود أحمد نحلة

42. في المصطلح النحوي الاسم الصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية– مصر، 1994م.

- محمود فهمي حجازي

43. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الغريب، القاهرة– مصر، 1993م.

- مصطفى الغلاييني

44. جامع الدروس العربية، راجعه: سالم شمس الدين، دار الكوخ، ط1، 2004م، ج1، ج3.

- مصطفى بن إبراهيم الغليبولي وآخرون

45. شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بير علي البركوي، تح: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2010م.

- مصطفى حميدة

46. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة- مصر، ط1، 1997م.

- مصطفى صادق الرافعي

47. تاريخ أداب العرب، راجعه: عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، المنصورة- مصر، ج1.

- مهدي صالح سلطان الشمري

48. في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، بغداد- العراق، ط1، 2012م.

- وليد محمد مراد

49. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1984م.

الكتب المترجمة

- ماري نوال غازي بريور

1. المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس- الجزائر، ط1، 2007م.

- هنري بيجوان وفيليب توارون

2. المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، ط1، ديسمبر 2009م.

الكتب الأجنبية

- Brodar et Taupin :

1. La rousse de poche, Ed : refondue, Paris- France, 1979.

المجلات

- بشير إبرير

1.مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، مجلة علامات، م 13، ع 49، 2003م

- خضر عليان القرشي وحامد صادق قنيبي

2.المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة جامعة أم القرى، ع 08، 1414هـ.

- سيف بن عبد الرحمن العريفي

3.مصطلح الخروج عند الكوفيين دراسة لمدلوله أضربه علاقته بالوظائف النحوية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، ع 09، 1429هـ.

- الطيب رحماني

4.الدراسة المصطلحية لدى الشاهد البوشيخي: المفهوم والمنهج، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع 02، 2013م.

- علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد

5.المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب، مجلة دراسات تربوية، ع 07، 2009م.

- علي القاسمي

6.عبد الرزاق الكاشاني وإسهامه في تطوير المعجمية العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م 77، ج 4.

- علي توفيق

7.المصطلح العربي شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك، إربد– الأردن، م 02، ع 01، 2005م.

- عمار أحمد خلف قطب

8.المصطلح العربي في الأدب العبري الأندلسي (من خلال كتاب إصلاح الأخلاق لسليمان بن جبيرول)، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 06، 2014م.

- فاطمة بوسلامة

9.السياق عند الأصوليين (المصطلح والمفهوم)، مجلة الإحياء، الرباط–المغرب، ع 25، 2005م.

- محمد حسن عبد العزيز

10. المصطلح العلمي العربي: المبادئ والآليات، فصول مجلة النقد الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ع 65، خريف 2004م.

- محمد حسين علي زعين

11. المصطلح في الدرس اللساني الصيرورة والتطبيق، مجلة العميد، م 04، ع 15، 2015م.

- بن معمر بوخضرة

12. إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة مقاليد، غ 01، 2011م.

- المفضل بن سلمة

13. مختصر المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مجلة معهد المخطوطات، م 17، ج 02، 1971م.

الرسائل

- حداورة عمر

1.المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين "تمام حسان" و"مهدي المخزومي"– أنموذجين، (رسالة ماجيستر)، 2004م.

- سويح أحمد

2.البلاغة والأسلوبية مسألة المجاورة المفهومية والمصطلحية، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، 2006م.

- السيّد محمد محمد

3.نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2008م.

- صفاء عبد الله نايف حردان

4.الواو والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية إحصائية، (رسالة ماجيستر)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2008م.

- عمر الشادلي

5.مصطلح "التناص" في خطاب "محمد عزام" في كتاب "النص الغائب" أنموذجا، (رسالة ماجيستر)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012م.

- فادية كرزابي

6.واقع المصطلح العلمي بين الترجمة والتعريب ترجمة المصطلح الطبي من الفرنسية إلى العربية، (رسالة ماجيستر)، جامعة تلمسان، 2015م.

- قمرة كرام

7.المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التليلي، (رسالة ماجيستر)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010م.

- كمال رقيق

8.المصطلح اللغوي في كتاب سبويه، (رسالة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013م

- كمال لعناني

9.النظرية المصطلحية الحديثة في فكر علي القاسمي من خلال كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، (رسالة ماجيستر)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2014م.

الملتقيات

- بلقسام منصوري

1.التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية والاعتباطية، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- تهامي بلعقون

2.المصطلح اللساني العربي إشكالات وحلول، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- جميلة عبيد

3.دور المعاجم في رصد المصطلحات الحديثة، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- حاج بنيرد

4.آليات اللغة العربية في التوسع الدلالي وصياغة المصطلح (المجاز والاشتقاق أنموذجا)، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- الربيع بوجلال

5.مشاكل ترجمة المصطلح –المصطلحات السيميائية- أنموذجا-، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- طارق بومود

6.قراءة وصفية ونقدية في منهجيات وضع المصطلح اللساني، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- عادل زواقري

7.النزعة الفردية والإقليمية في وضع المصطلح العلمي، المصطلح اللساني والصوتي أنموذجا، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- علي بوشاقور

8.إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي (مداخلة في: واقع وإشكاليات تدريس اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر.

- عمار لعويجي

9.المصطلح والمصطلحية في الجامعة الجزائرية بين المنطوق والمكتوب، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- محمد حراث

10. راهن البحث المصطلحي في الوطن العربي – مقاربة تحليلية نقدية في الواقع والمأمول-، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- واضح عبد العزيز

11. المصطلح العربي مشاكل وحلول، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 02- 03 ديسمبر 2014م.

- يوسف يحياوي

12. ترجمة الكتب العلمية من الانجليزية إلى العربية –الترجمة التقنية وقلة المصطلحات العربية–، الملتقى الوطني: المصطلح والمصطلحية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، 02– 03 ديسمبر 2014م.

المقالات

- أحمد الشايب عرباوي:

1. مصطلح "القطع" في كتاب "معاني القرآن" للفراء مفهومه– دلالته، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011م

- عبد الماجد نديم:

2. مشكلة المصطلح العربي بين Linguistics وPhilology، جامعة بنجاب، لاهور.

- محمود عبد الله جفال:

3. المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص مصدره ودلالته، الجامعة الأردنية– الأردن.

- نعيمة سعدية:

4. الربط حروفه معانيها في الأبنية اللغوية –من منظور اللسانيات الحديثة–، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م.

- وهيبة لرقش:

5. بين الترجمة والتعريب: المصطلح العلمي العربي وإشكالية عدم استقراره دراسة مصطلحية على بعض مصطلحات علوم الوراثة، جامعة منتوري– قسنطينة، 2008م.

فهرس الموضوعات

مقدمة

مدخل: علم المصطلح في الدرس العربي.....ص08

علم المصطلح: نشأته، تطوره ومفهومه.....ص09

- علم المصطلح في الدرس العربي القديم.....ص16
- علم المصطلح في الدرس العربي الحديث.....ص21
- علاقة علم المصطلح بالعلوم الأخرى.....ص27

الفصل الأول: قضايا المصطلح وإشكالاته في الدرس العربي.....ص30

المبحث الأول: ماهية المصطلح العربي.....ص33

المطلب الأول: مفهوم المصطلح ص34

المطلب الثاني: شروط وضع المصطلح العربي وأهميته.....ص47

المطلب الثالث: صور المصطلح العربي.....ص51

المطلب الرابع: خصائص المصطلح العربي.....ص53

المبحث الثاني: من إشكالات المصطلح العربي.....ص56

المطلب الأول: وضع المصطلح العربي: مبادؤه وآلياته.....ص57

المطلب الثاني: من مشكلات المصطلح العربي.....ص64

المطلب الثالث: تعدد المصطلح العربي: أسبابه وانعكاساته.....ص69

المطلب الرابع: منهجيات وحلول لتوحيد المصطلح العربي وتنميطه.....ص74

الفصل الثاني: تعدد المصطلح النحوي في كتاب "نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية" لـ "مصطفى حميدة".....ص80

المبحث الأول: أساسيات عن مصطفى حميدة وكتابه.....ص83

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن مصطفى حميدة وكتابه.....ص84

المطلب الثاني: موضوع الكتاب ص87

المطلب الثالث: منهج الكتاب وغايته.....ص88

المطلب الرابع: الفائدة النحوية من الكتاب.....ص90

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية في الكتاب.....ص94

المطلب الأول: مصطلحات نحوية متعلقة بالجملة.....ص100

المطلب الثاني: مصطلحات نحوية متعلقة بالربط.....ص113

المطلب الثالث: مصطلحات نحوية متفرقة.....ص129

المطلب الرابع: مصطلحات متعلقة بعلوم أخرى.....ص147

خاتمة.....ص156

ملخص.....ص161

الفهارس.....ص164

فهرس الآيات القرآنية.....ص165

فهرس الأحاديث النبوية.....ص166

فهرس الأبيات الشعرية.....ص167

فهرس الأعلام.....ص168

فهرس المصادر/المراجع.....ص174

فهرس الموضوعات.....ص195